غراس
للإنتاج الفكري

إصدارات غراس

لماذا هجرنا القرآن في بناء أصول الإيمان؟



شريف محمد جابر

مكتبة الأسرة العربية
خيارك الأفضل للمعرفة الآمنة

بسم الله الرحمن الرحيم

لماذا هجـرنا القرآن

في بناء أصول الإيمان؟

شـــريف محمد جابر

LİMAZA

HACARNA AL-KURAN

Fİ BİN'A USÛL EL-İMAN

SHARİF MUHAMMAD JABER

1. Baskı: İstanbul

2024 - 1446

غراس
للإنتاج الفكري

إصدارات غراس

لماذا هجرنا القرآن في بناء أصول الإيمان؟



شريف محمد جابر

مكتبة الأسرة العربية
خيارك الأفضل للمعرفة الآمنة

لماذا هجـرنا القرآن
في بناء أصول الإيمان؟

شـــريف محمد جابـــر

القياس: 21.5 X 14.5 سم
عدد الصفحات : 184 ص
ISBN: 978-625-6257-74-0
الطبعة الأولى
١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م

GHIRASCENTER
غـراس للإنتاج الفكري

تصميم الغلاف: أخطبوط ميديا
info@akhtbot.com
أخطبوط AKHTBOT

مكتبة الأسرة العربية®
خيارك الأفضل للمعرفة الآمنة
طبـاعـة ونشـر وتوزيع
إصدارات مُختـارة للأسـرة العربيـة

www.arabfamilybs.com
+90 212 631 81 09 - +90 555 028 11 55
info@arabfamilybs.com

UFUK neşriyat®
BASIN-YAYIN-DAĞITIM
Sertifika No: 65276

UFUK NEŞRİYATIN.® TÜRKİYE BASIM YAYIN MESLEK BİRLİĞİ ÜYESİDİR.
Baskı Cilt: Yılmaz Basımevi maltepe Mh. Litros Yolu 2.Matbaacılar Sıt, 2E1 İstanbul

مركز غراس للإنتاج الفكري

هو مؤسسة غير ربحية، تُعنى بتحرير القضايا الفكرية والثقافية والاجتماعية المعاصرة. تأسست في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣ الموافق جمادى الأولى ١٤٤٥ للهجرة.

يسعى المركز للمساهمة في معالجة القضايا المجتمعية ونشر ثقافة محصنة ضد الاختراقات الفكرية والأخلاقية في عالم تزاحمت فيه الأفكار، وتصادمت فيه التساؤلات، وغدت الحيرة عنواناً لكثير من الناس.

info@ghirascenter.org

+90 531 437 25 99

تصميم الغلاف: أخطبوط ميديا

info@akhtbot.com

مقدمة غراس للإنتاج الفكري

حين أخذ مركز غراس على عاتقه أن يساهم في نشر بذور الأفكار الحضارية الأصيلة ذات العمق الرسالي المتجدد، وبأسلوب مفهوم وقريب من جيل اليوم، الذي يواجه تحديات متراكبة وعصية تهدد الهوية وتقطع الصلة بالجذر الحضاري الراسخ، فقد اتكأ إلى وسائل عديدة يمكن أن تتضافر مخرجاتها دفعًا نحو تحقيق الهدف المنشود. ومن هذه الوسائل إنتاج المواد البصرية ونشر المقالات والدراسات، وإصدار الكتب الفكرية إلكترونيًا على موقعها وورقيًا تصل لأيدي القراء بوسائل شتى. ويأتي هذا الإصدار كباكورة لأعمال المركز وخطته الرامية لإصدار نتاجات فكرية متتالية ووضعها بين يدي القارئ إسهامًا في رفد المكتبة الفكرية بنتاجات جديدة، ومنصة للكتّاب والمفكرين لعرض رؤاهم وأفكارهم ونشرها.

ولعلّ الكاتب شريف محمد جابر هو من أبرز المساهمين في رفد المركز بالنتاج الفكري المميز عبر مقالاته ذات المواضيع المتنوعة، إلى جانب اهتمامه بالدراسات القرآنية، إذْ صدر له مؤخرًا كتابٌ بعنوان (منطق القرآن، إصلاح العقل على طريق الحق والصدق والعدل) يتناول

إصلاح الفكر وإبراز المنطق القرآني المشتمل على المبادئ والقواعد التي تصلح التفكير على مر الزمان، دون الحاجة إلى التمحور حول علم المنطق بحجة الاستحواذ على تلك القواعد.

ويأتي كتابه هذا الذي بين أيدينا في ذات السياق الذي يتناول دراسة كتاب الله تعالى وتعظيمه، وهو ذات السياق الذي دعا إليه جملة من العلماء الأفاضل الذين دأبوا على علوم القرآن الكريم وتدبروه وأوصوا بالتعمق فيه واستنباط معانيه من مثل الدكتور عدنان محمد زرزور حفظه الله تعالى.

ويتمحور الكتاب حول الأسباب التاريخية الكامنة خلف هجرنا للقرآن من جهة بناء أصول العقيدة والإيمان من خلال كتاب الله عز وجل، والأدلة التي تبرهن على احتواء القرآن على البراهين العقلية الكافية في معرفة الله وإثبات أصول الإيمان، والجهود التي انتصرت لهذا الاتجاه، ونقد التوجه الذي يرفض الانطلاق من القرآن في بناء أصول الإيمان، وفي مخاطبة غير المؤمنين، وتأصيل لمركزية القرآن في هذا الباب.

ينقد الكتاب في الفصل الأول ذرائع ثلاث أو دعاوى اتخذها أئمة علم الكلام في اعتمادهم منهج إقامة الحجة البرهانية القطعية على المخالِف، ودفاعهم عن العقيدة وبنائها في العقول، وهذه الحجج هي:

- أن الانطلاق من القرآن في دعوة غير المسلمين مُصادَرة على المطلوب، فالمطلوب إثبات صحة ما في القرآن، ولا يمكن الانطلاق من

مرجعية القرآن، فهذا وقوع في الاستدلال الدائري، أو «الدَّوْر» عند المتكلمين القدامى.

- أن أدلة القرآن في باب معرفة الله وإثبات العقائد «خطابية» أو «إجمالية» تناسب العوام ولا تناسب الخواص من النظار. ومن ثمّ فهي لا تَفي بالمطلوب من إقامة الحجة البرهانية القطعية على المخالِف، وتحتاج إلى إكمال المقدمات ليتم الدليل البرهاني القطعي.

- أن ظواهر القرآن في معظمها «ظنّية» ولا تفيد القطع واليقين، ولا يُستفاد القطع واليقين إلا بالعقل.

ويفنّد الكاتب هذه الذرائع فيبين السياق التاريخي الذي أدى إلى الابتعاد عن القرآن في بناء أصول الإيمان وتوليد هذه الذرائع، ثم بيان نقدها والإحالة إلى بعض كتب أهل العلم في ردِّ هذه الدعاوى، فيطرح شبهة (الاستدلال الدائري أو الدّور) وعبارات المتكلمين فيها.

أما في الفصل الثاني فيعرض الكاتب موجزًا تاريخيًا لمسيرة العودة إلى القرآن الكريم، ويوضح مسلك المتقدمين من العلماء قبل شيوع مسلك المتكلمين المبني على العقل المستقل في بناء أصول الإيمان الأولى، موثقًا كلام العلماء الذين ورثوا المسلك الأول عن التابعين والصحابة ليكون هذا التوثيق دليلًا على نبذ المسالك الكلامية الفلسفية، وضرورة العودة إلى المنهج الذي جاء به الوحي.

ويعتبر المؤلف أنّ هذا الكتاب إنما هو تمهيدٌ لكتاب آخر أكبر حجمًا سيتناول فيه «دلائل القرآن» بمنهج مختلف عن المعهود، سيكون فيه القرآن هو المنطلَق الأول في بناء أصول الإيمان والإجابة على الأسئلة الفطرية، وبذلك يكون هذا الكتاب بمثابة الشتلة التي ستصبح عما قريب شجرةً باسقة ومتفرعة الأغصان وارفة الظلال وكثيرة الثمر.

نسأل المولى عزّ وجل أن يوفقه في إتمام عمله وينفع به الأمة، كما نرجو أن يستفيد القراء الأعزاء من هذا الإصدار، وأن يستخدمنا الله تعالى في نشر العلوم النافعة ولا يستبدلنا، إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ ۖ فَبِأَيِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ ۝٦﴾

[الجاثية : ٦]

وقال رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«مَا مِنَ الأَنْبِيَاءِ نَبِيٌّ إِلَّا أُعْطِيَ مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ البَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيتُ وَحْيًا أَوْحَاهُ اللَّهُ إِلَيَّ، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ القِيَامَةِ»

[صحيح البخاري]

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبيّ بعده.

وبعد، فهذا الكتاب هو دراسة تمهيدية لكتابٍ كبيرٍ أعمل عليه يتناول بناء أصول اليقين والإيمان من خلال كتاب الله عزّ وجلّ، ومضمون هذه الدراسة هو قراءة تاريخية مصحوبة بالنقد للتوجّه الذي يرفض الانطلاق من القرآن في بناء أصول الإيمان وفي مخاطبة غير المؤمنين، وتأصيلٌ لمركزية القرآن في هذا الباب.

وقد ارتأيت إفراد هذه الدراسة بكتاب منفصل كي لا تُثقلُ محتوى الكتاب الكبير بالكتابة البحثية التاريخية وبالنقود والمناقشات، فالكتاب الكبير مخصص لطالب الرسوخ في الإيمان والاطمئنان لدين الإسلام، ولمخاطبة المتشكّكين وغير المؤمنين، ومثل هذه الشرائح المستهدفة قد لا تكون مهتمّة بالأسباب التاريخية التي جعلتنا نهجر القرآن في بناء أصولنا العقائدية، ولا بنقد الذرائع والدعاوى الصارفة عن كتاب الله في هذا الباب، ولا بالأدلّة التي تبرهن على احتواء القرآن على البراهين العقلية الكافية في معرفة الله وإثبات أصول الإيمان، ولا بالجهود التاريخية والمعاصرة التي انتصرت لدلائل القرآن وبراهينه وقدّمَتْها على ما سواها.. وتلك هي موضوعات هذا الكتاب.

أمّا الفئة المستهدَفَة في هذا الكتاب فهي أولئك الذين أثّرتْ فيهم الذرائعُ الكلامية وبعض الخطابات الدينية المعاصرة المنصرفة عن الاستدلال بالقرآن، فتعجّبوا من أن يكون القرآن هو المنطلَق في الإجابة على أسئلة كل فطرة إنسانية وفي مخاطبة غير المؤمنين. ولذا سيكون

هـذا الكتـاب بإذن الله هـو الإجابـة الكافيـة الشـافية علـى شـكوكهم أو شبهاتهم أو تساؤلاتهم حول الموضوع.

وقد صنّفتُه بفضل الله ومنّته في شهر رمضان الذي أُنزل فيه القرآن، فأرجو من الله أن يتقبّل منّي هذا العمل الذي ما كتبته إلّا نصرةً لكتابه ودينه، وإحياءً لعلوم الكتاب العزيز، وانقيادًا للنور الذي في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، فالكتاب يدور على ضفاف هذه الآية وينهل منها؛ فيكشف عن الاعوجاج الذي حدث حين هجرْنا كتاب الله، ويقوّم ذلك الاعوجاج بالنقد والنقاش والأدلّة، ويقدّم الدلائل القرآنية الكثيفة التي تُبرهن بما يقطع كلّ شكّ على مركزية القرآن في بناء أصول الإيمان وفي دعوة غير المؤمنين بالإسلام، ويعرض الجهود التاريخية المباركة التي انطلقتْ من القرآن وأسّستْ هذا الباب عليه في القديم والحديث، فأضاءت لنا طريق العودة إليه لبناء أصول الإيمان.

والحمد لله الذي هداني لهذا، وما كنتُ لأهتديَ لولا أن هداني الله.

شريف محمد جابر

رمضان ١٤٤٥هـ

إسطنبول

الفصل الأول
كيف هجرنا القرآن؟

يبدو هذا العنوان صادمًا؛ فالاعتناء بالقرآن الكريم في عصرنا هذا وخدمته على مختلف المستويات: من دوراتٍ لتحفيظ القرآن، وكتبٍ للتفسير، وطباعةٍ للمصاحف، ومواقع وتطبيقات تخدم القرآن الكريم.. كلّ ذلك يُنبئ بخلاف هجران القرآن، فكيف يُقال إنّنا هجرنا القرآن؟

والواقع أنّ هذا كلّه صحيح، ولكنّا هجرنا القرآن في مجالات أخرى لا تقلّ أهمية عن المجالات المذكورة أعلاه، ربّما يكون أبرزها تعطيلنا لجزء كبيرٍ من شريعة القرآن عن الإقامة في دولنا ومجتمعاتنا المسلمة، وإنّما نزل القرآن ليتّبع النّاس ما فيه من هدايات وشرائع، قال تعالى: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ٣﴾ [الأعراف: ٣]، وإذا نظرنا إلى كثيرٍ من شرائع القرآن ثم نظرنا إلى البلدان التي تسمّى مسلمة وجدنا تعطيلًا لهذه الشرائع: كالاستعاضة عن الولاء الإسلامي بالولاء القومي أو الوطني، والاستعاضة عن الاجتهاد الشرعي المبني على الكتاب والسنّة للحكم على ما يستجدّ من شؤون الحياة بالتشريع الوضعي على النمط العلماني، بل استعار كثيرٌ من بلداننا دساتير وأنظمة وقوانين من البلدان الغربية العلمانية، فضلا عن المظالم والجَوْر، واغتصاب حقوق النّاس، ونشر الفساد أو السماح به وترخيصه، وإباحة الربا والمكوس وسائر المعاملات المالية المحرّمة، إلى جانب إباحة الخمر في كثير من البلدان وتعطيل الحدود الشرعية المنصوص عليها في كتاب الله كحدّ السرقة

والزنا والقذف وغير ذلك من أحكامٍ وقيمٍ عليا نصّ عليها الكتاب العزيز والسنّة المطهّرة ولا نجدها مطبّقة في معظم بلدان المسلمين[1].

لكنّ المجال الذي يركّز عليه هذا الكتاب وأزعم أنّنا هجرنا القرآن إلى حدّ كبير فيه هو مجال الدعوة وبناء العقيدة، فانطلاقًا من ذرائع عديدة ولأسباب تاريخية تَراجَع الاعتمادُ على القرآن في بناء أصول الإيمان!

وتبدو هذه العبارة من الفظاعة بحيث لا يجرؤ المرء على تصديقها؛ فهل يُعقل أن يَهجر المسلمون كتاب الله الذي يُتلى بين أيديهم آناء الليل وأطراف النهار في أهم مسائل الدين كالإيمان بالله سبحانه، وبناء العقيدة في العقول والقلوب، ودعوة الخَلْق إلى رسالة الإسلام؟!

وكيف يمكن دعوة غير المسلمين إلى رسالة الإسلام من غير الاعتماد على كتاب هذه الرسالة الأول؟ بل كيف يمكن للناس أن يعرفوا الله سبحانه من غير مطالعة ما أنزله على ألسنة رُسله صلوات الله وسلامه عليهم مِن كتبٍ سماوية تُعرّف به عزّ وجلّ، وآخرُها هذا الكتاب العزيز الناسخ لجميع الكتب السابقة؟

ورغم ما يبدو من بداهة هذه الحقائق، فإنّ الواقع التاريخي يخبرنا بقصّة أخرى، قصّة مشؤومة تداعتْ أحداثُها بطريقة جعلتْ أئمة علم الكلام، الذين تَخَصّصوا في مجال الدفاع عن العقيدة وبنائها في العقول،

---

(١) راجع: شريف محمد جابر، العقائدية القاصرة: من هامش الجدَل العقائدي إلى متن الاتفاق الإيماني (إسطنبول: دار التمكين، ١٤٤٤هـ-٢٠٢٣م). فقد تناولت فيه قضية تحكيم الشريعة وعلاقتها بالتوحيد.

يبتعدون شيئا فشيئا عن الاعتماد على كتاب الله في الدعوة والحجاج. وسنحاول في هذا الفصل شرح هذه المسيرة المشؤومة التي تفرّعت إلى ثلاث ذرائع أو «دعاوى» وهي:

١- أنّ الانطلاق من القرآن في دعوة غير المسلمين مصادَرة على المطلوب، فالمطلوب إثبات صحّة ما في القرآن، ولا يمكن الانطلاق من مرجعية القرآن، فهذا وقوع في «الاستدلال الدائري»، وقد سمّاه المتكلّمون قديمًا «الدَّوْر».

٢- أنّ أدلّة القرآن في باب معرفة الله وإثبات العقائد «خطابية» أو «إجمالية» تناسب العوامّ ولا تناسب الخواص من النظّار. ومن ثم فهي لا تَفي بالمطلوب من إقامة الحجّة البرهانيّة القطعيّة على المخالِف، وتحتاج إلى إكمال المقدّمات ليتمّ الدليل البرهانيّ القطعيّ.

٣- أنّ ظواهر القرآن في معظمها «ظنّية» ولا تُفيد القطع واليقين، ولا يُستفاد القطع واليقين إلّا بالعقل. وهذه الدعوى أقلّ ارتباطًا بما نحن بصدده في هذا الكتاب، ولكنّي سأقدّم لها نقدًا إجماليًا، ثم أُحيل إلى كتبٍ نافعة قديمة وحديثةٍ ناقشتْها.

ولعلّ أخطر هذه الدعاوى فيما نحن بصدده هي الدعوى الأولى، فما زالت حيّةً على ألسنة بعض طلبة العلم المعاصرين بل على ألسنة كثيرٍ من العوام، الذين يقولون لي بحُرقة: كيف ستخاطب الكافر بالقرآن وهو لا يؤمن به أساسًا؟! وقد سمعت هذا الاستنكار كثيرا منذ زمن طويل

جدّا، وما زلتُ أسمعه وأناقش أصحابه وأبيّن لهم خطأهم كما سيظهر في هذا الفصل.

وما سأفعله هنا هو بيان السياق التاريخي الذي أدّى إلى الابتعاد عن القرآن وتوليد هذه الذرائع، ثم بيان نقدها والإحالة إلى بعض كتب أهل العلم في ردّ هذه الدعاوى. مع اعتقادي بأنّ الكتاب الكبير الذي أعمل عليه سيكون - بإذن الله - خيرَ ردّ على بطلان هذه الذرائع، وخير توضيح لمعنى الانطلاق من القرآن والاعتماد عليه في معرفة الله وصدق الرسالة والإجابة على أسئلة المسلمين وغير المسلمين الوجودية.

لا بدّ إذن من نظرةٍ تاريخية وجيزة تُبيّن كيف غاب عنّا الاعتماد على القرآن، وكيف حلّت مكانه الأساليبُ الكلامية الذهنية في المقام الأول في بيان الحجج الموجّهة إلى غير المؤمنين. مع التأكيد بأنّ هذا البحث لا يعني الطعن بهؤلاء العلماء الذين نُجلّهم، ولكنْ لا بدّ من الاعتراف بوجود خللٍ تاريخي حدث في مسيرة الأمة، والذين تصدّوا لتصحيح هذا الخلل جَمْعٌ من العلماء في القديم والحديث، كما سيأتي معنا خلال هذا الفصل والفصل الذي يليه، فالطرح الذي نُقدّمه هنا ليس بِدعًا من الأمر، ولكنّه تعزيزٌ لتيّار مُعَظِّمٍ لكتابِ الله ما زال يقوى بحمد الله في قلوب أبناء هذه الأمّة.

خلفية تاريخية للابتعاد عن هدايات القرآن في بناء أصول الإيمان

في كتابه «جذوة المقتبِس في تاريخ علماء الأندلس» يحكي لنا الإمام الفقيه أبو عبد الله بن أبي نصر محمد بن فتوح الحَميدي (٤٢٠ـ٤٨٨ هـ) قصةً على قَدْر كبير من الأهمية، وذلك في ترجمته لأبي عمر أحمد بن حمد بن سَعْدي، وهو فقيه ومحدِّثٌ فاضل لَقِيَ الإمام المالكي المشهور محمد بن أبي زيدٍ القيرواني (٣١٠-٣٨٦ هـ)، يقول الحَميدي:

«فسمعتُ أبا عبد الله محمد بن الفرج بن عبدِ الوليّ الأنصاري يقول: سمعتُ أبا محمّد عبد الله بن أبي زيدٍ يسأل أبا عمر أحمد بن حمد بن سَعْدي المالكيّ، عند وصوله إلى القيروان من ديار المشرق، وكان أبو عمر دخل بغداد في حياة أبي بكر محمد بن عبد الله بن صالح الأبهري، فقال له يومًا: هل حضرتَ مجالسَ أهل الكلام؟ فقال: بَلى، حضرتُهم مرّتَين، ثم تركتُ مجالسَهم ولم أعُد إليها. فقال له أبو محمّد: ولِمَ؟ فقال: أمّا أوّل مجلسٍ حضرتُه فرأيتُ مجلسًا قد جمَعَ الفِرَقَ كلَّها: المسلمين من أهل السنّة والبِدعة، والكفّار من المجوس والدهرية والزنادقة واليهود والنَّصارى وسائرِ أجناس الكُفر، ولكلّ فرقةٍ رئيسٌ يتكلّم على مذهبه ويُجادل عنه، فإذا جاء رئيسٌ من أيّ فِرقةٍ كان، قامت الجماعة إليه

قيامًا على أقدامهم حتّى يجلس، فيجلسون بجلوسه. فإذا غَصَّ المجلسُ بأهله، ورأَوْا أنّه لم يبقَ لهم أحدٌ ينتظرونه، قال قائلٌ من الكُفّار: قد اجتمعتم للمناظرة، فلا يحتجَّ علينا المسلمون بكتابهم ولا بقول نبيّهم؛ فإنّا لا نُصَدِّقُ بذلك ولا نُقرّ به، وإنّما نتناظر بحُجج العقل، وما يحتمله النَّظَرُ والقياس، فيقولون: نعم، لكَ ذلك.

قال أبو عُمر: فلمّا سمعتُ ذلك لم أعُد إلى ذلك المجلس. ثم قيل لي: ثَمَّ مجلسٌ آخر للكلام، فذهبتُ إليه، فوجدتهم على مثل سيرة أصحابهم سواء، فقطعتُ مجالسَ أهل الكلام، فلم أعُد إليها.

فقال أبو محمد بن أبي زيد: ورضيَ المسلمون بهذا من الفعل والقول؟ قال أبو عمر: هذا الذي شاهدتُ منهم. فجعل أبو محمد يتعجّب من ذلك، وقال: ذهبَ العلماء، وذهبتْ حُرمة الإسلام وحقوقه...»[1].

تعكس لنا هذه الرواية المهمّة الأجواءَ الثقافية الضاغطة التي دفعت علماء الكلام إلى الإعراض عن استخدام نصوص الكتاب والسنّة مع غير المسلمين. وهي شبيهة بالأجواء الضاغطة اليوم، التي يقع أصحابها في فخّ هذه الدعوى النافرة عن مواجهة كتاب الله وآياته، فيظنّون أنّهم يُحسنون صنعًا حين يتنزّلون هذا التنزُّل ويخاطبون من لا يؤمن بدين الإسلام بما تقتضيه حُجج العقول، من غير تعريضه لشيء من هدايات كتاب الله، مع أنّ الله عزّ وجلّ قد خاطب النّاس جميعًا

(١) محمد بن فتوح الحَميدي، جذوة المقتبِس في تاريخ علماء الأندلس، تحقيق: بشّار عوّاد معروف ومحمد بشّار عوّاد (تونس: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م)، ١٦١-١٦٢.

بكتابه، واحتجّ عليهم بالحُجج والأدلة والبيّنات والبراهين الكثيرة كما يعلم كلّ متدبّر لكتاب الله. كما تكشف الرواية استنكار كبار الأئمّة المشهود لهم بالإمامة في هذا الباب لهذا الصنيع، كالإمام المالكي ابن أبي زيدٍ القيرواني صاحب «الرسالة» التي قدّم لها بمقدّمة عقائدية ما زالت تُشرح وتدرّس حتى اليوم.

ثمّ إنّني وجدتُ شاهدًا بارعًا في علم الجدل وعلم الكلام، وهو الإمام نجم الدين الطوفي (٦٥٧-٧١٦ هـ)، يحكي لنا في كتابه «الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية» السبب الذي دفع المتأخّرين من العلماء إلى العدول عن اعتبار الكتاب والسنّة في أصول الدين. فيقول ابتداءً في بيان الباعث على وضع كتابه:

«وهو ضربان: كُلّي وجُزئي. أمّا الكُلّي فهو أنّ المسلمين منذ ظهر الإسلام يستفيدون أصول دينهم وفروعه من كتاب ربّهم، وسنّة نبيّهم، واستنباطات علمائهم، حتّى نشأ في آخرهم قومٌ عدَلوا في ذلك عن الكتاب والسنّة إلى مَحض القضايا العقلية، ومازجين لها بالشُّبَه الفلسفية والمغالطات السفسطائية، واستمرّ ذلك حتى صار في أصول الدين كالحقيقة العُرفية، ولا يُعرف عند الإطلاق غيرُه، ولا يُعَدّ كلامًا في أصول الدين سواه. فجاء الضعفاء العلم بعدهم، فوجدوا كلامًا فلسفيًّا ليس من الدين في شيء، مع أنّ أئمّة الدين ومشايخهم نهوا عنه مثله، وشدّدوا النكير على مَن تعاطاه، فضاعتْ أصول الدين عليهم، وضلّتْ عنهم، إذ لم يعلَموا لهم أصولَ دينٍ غيره لِغَلَبته عُرْفًا»[1].

(١) نجم الدين الطوفي، الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية، تحقيق: حسن بن عبّاس بن قطب (القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م)، ١: ٢٠٦.

فالطوفي يؤكّد في هذا الكلام أنّ أئمة الإسلام المتقدّمين كانوا يستفيدون أصول الدين من الكتاب والسنّة، فقد كان هذا هو المنهج الذي توارثوه عن أئمة التابعين والصحابة الذين تلقّوه عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ثم يتابع الطوفي كاشفًا عن السبب الذي أدّى بهؤلاء المتأخّرين إلى عدم اعتبار الكتاب والسنّة في أصول الدين فيقول:

«وإنّما عدَلَ المتأخّرون في أصول الدين عن اعتبار الكتاب والسنّة: إمّا لجهلهم باستنباطها منها، أو ظَنًّا أنّ أدلّة السَّمْع فرعٌ على العقل فلا يُستَدلُّ بالفرع مع وجود الأصل كشاهد الفرع مع شاهد الأصل، أو زعمًا منهم أنّ الكتاب غالبه الظواهر والسنّة غالبها الآحاد ومثل ذلك لا يصلح مستندًا في المطالب القطعية الدينية، أو لأنّ خصومهم من الفلاسفة والزنادقة ونحوهم لا يقولون بالشرائع ولا يرون السمعيّات حجّةً فلا يجدي الاحتجاج عليهم بها، أو لغير ذلك من الخواطر والأوهام»[1].

وقد ذكر الطوفي بعض أبرز الأسباب التي دفعتْ المتكلّمين من المتأخّرين إلى الإعراض عن اعتبار الكتاب والسنّة في التأسيس لأصول الدين. وسيرد معنا خلال هذا الفصل فساد هذه الذرائع إن شاء الله.

وإنّنا لنجد شاهدًا آخر ثالثًا على هذا الاعتراض على تأسيس أصول الدين على الكتاب والسنّة في مهاجماتٍ شعريةٍ نقدًا وردًّا جرتْ بين الإمام محمد بن إبراهيم الوزير (٧٧٥-٨٤٠ هـ) والإمام أحمد بن يحيى

(١) المصدر السابق، ١: ٢٠٦.

المرتضى (٧٦٣-٨٤٠ هـ)، وهو أحد أئمة الزيدية في اليمن، يحكي طرفًا منها الشيخ عبد الرحمن بن يحيى الإرياني فيقول إنّ العلامة ابن الوزير رحمه الله أنشأ قصيدته الضاديّة التي يقول فيها:

أصولُ ديني كتابُ الله لا العَرَضُ ... وليس لي في أصولٍ غيره غَرَضُ

لولاه بالنصّ ما كان الرسول دَرى ... ما هُوْ الكتاب ولا الإيمان يُفتَرَضُ

ما احتجّ قطُّ نبيٌّ في الكتاب بما ... قالوا كأنْ لم يكنْ في وقتهم عَرَضُ

جاء الهُدى والشِّفا فيه وموعِظةٌ ... ورحمةٌ قولُ ربٍّ ليس ينتقضُ

وفي توهّمهم أنّ الخليل به استدلّ أفحشُ وَهْمٍ ليس يُرتحضُ

ما الفرق في ذاك بين النيّرات وما ... بين الأفولَين للنُّظار لو محضوا

ومالهم عن دليل المعجزات أَما ... بالشمس عن زُحلٍ للمهتدي عوضُ [1]

فردّ عليه الإمام أحمد بن يحيى المرتضى بقوله:

يا ذا الذي لأصول الدين يعترضُ ... وقال ليس له في علمه غَرضُ

لو كنتَ تعلمه ما قلتَ معترضًا ... أصولُ ديني كتابُ الله لا العرضُ

هذي مقالة من زَلّتْ به قدمٌ ... عن منهج الحقّ أو في قلبه مَرضُ

كيف السبيل إلى عِرفان خالقنا ... أنشاه برهانها للعقل منتهضُ

---

(١) انظر القصيدة بتمامها في: محمد بن إبراهيم الوزير، **العواصم والقواصم في الذبّ عن سنّة أبي القاسم**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م)، ٣: ٤٤١-٤٤٩، وقد استعنت بهذه الطبعة لإصلاح الغلط والنقص الوارد في رواية الشيخ الإرياني.

وقد ردّ عليه الإمام ابن الوزير قائلا:

أسأتَ فهمًا ورَدًّا ليس يُغتمضُ ... وكيف مَن جَهِلَ المقصود يَعترضُ
أنكرتَ قوليَ إنَّ الذِّكْرَ فيه هُدًى ... يكفي الذي ليس يقوى عنده العَرَضُ
أردتُ أنَّ براهين الكتاب هُدًى ... لِمنْ تأمَّلها بالعلم تنتهضُ
ولم أَقُلْ إنَّها تكفي بلا نَظَرٍ ... ولا دليلٍ ولا عقلٍ فتعترضُ
أجبتَ بالزّور جهلًا ما دريتَ بما ... أردتُ والردُّ قبل الفهم مُعتَرَضُ

وقد ذكر الشيخ الإرياني أنّ هذه القصيدة قد أنافت على مائة وثلاثين بيتًا[١].

وواضح من هذه الأبيات في الردّ والنقد إلى أي مدى بلغ حال بعض المتأخّرين من النفور من الاعتماد على القرآن في بناء أصول الدين. وقد كان صُلب ادّعاء أحمد بن يحيى المرتضى أنّ ابن الوزير يرفض علم أصول الدين جملةً، وهو اسم علم الكلام عندهم، وأنّ الأصل هو بناء معرفة الله على براهين العقل. وكان صُلب ردّ ابن الوزير أنّه لم ينكر الاستدلال العقلي والنَّظَر، ولكنّه قدَّمَ براهين القرآن العقلية على دليل الأعراض الكلامي، بل بيّن أنّ المشكلة تكمن فيمَن ينكر احتواء كتاب الله على الهُدى الكافي في بناء أصول الدين بناء عقليًّا متينًا، وابن الوزير لم ينكر

(١) انظر كلام الإرياني في مقدّمة تحقيق كتاب "**البرهان القاطع**": محمد بن إبراهيم الوزير، **البرهان القاطع في إثبات الصانع وجميع ما جاءت به الشرائع**، تحقيق: مصطفى عبد الكريم الخطيب (دمشق: دار المأمون للتراث، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م)، ٦-٧.

في أبياته الأولى الاستدلال العقلي، بل قال إنّ أصول دينه موجودة في كتاب الله، فلأيّ شيءٍ يعترض المُعترِض؟!

ولحلّ إشكالية هذا التوجّه نسأل ابتداءً: هل يصحّ الاستدلال بالقرآن مع من لا يؤمن بالقرآن؟

والإجابة: نعم بلا شكّ؛ فَلَم يخاطب الله سبحانه في كتابه «المؤمنين» فحسب، بل خاطب «النّاس» جميعًا، والآيات في ذلك كثيرة جدّا، منها في صدد ما نحن فيه قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ﴾ [البَقَرَةِ: ١٨٥]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴿١٧٤﴾﴾ [النِّسَاء: ١٧٤]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾﴾ [يُونُس: ٥٧]. فهذه الآيات: تخاطب النّاس جميعًا، وتذكر أنّ القرآن فيه «هُدى» و«بيّنات» و«برهان» و«نور مبين» و«موعظة» و«شفاء» و«فرقان»، فكيف يُقال لا يمكن مخاطبة غير المؤمنين بالقرآن والقرآنُ نفسه يخاطبهم في أكثر من موضع ويؤكّد لهم أنّه يحتوي على البراهين

والبيّنات والفرقان الذي يفرق بين الحقّ والباطل؟! هذا وسوف نستوفي عرض مزيد من الأدلّة الشافية من كتاب الله عزّ وجلّ في آخر هذا الفصل بإذن الله.

وسأناقش الآن المنطلقات الثلاثة التي ذكرتُها في بداية الفصل، والتي من خلالها انصرف كثيرٌ من المتأخّرين عن الاعتماد على كتاب الله في بناء أصول الدين ومخاطبة غير المؤمنين، مركّزا على فكرة «الدَّوْر» لخطورتها وأثرها الكبير وارتباطها الوثيق بما نحن بصدده في هذا الكتاب.

١- شُبهة الدَّوْر وعدم إمكان مخاطبة غير المؤمنين بالقرآن ونقدها

مفاد هذه الشبهة أنّ الاستدلال بالقرآن مع مَن لا يؤمن بالقرآن هو «استدلال دائري» أو «دَوْر» باصطلاح علماء الكلام، وفي الحقيقة ليس هناك دَوْر في المسألة مطلقا، ومنشأ الخطأ هو التبسيط والتجريد المخلّ، وهو من آفات علم المنطق الأرسطي الذي ينظرون من منظاره إلى قضايا الإنسان كما فصلّتُ في كتابي «**منطق القرآن**»[1]. ونبدأ أوّلا بمثالٍ لتوضيح مفهوم «الدَّوْر»، ثم بيان عدم تحقّقه عند الاستدلال بالقرآن مع من لا يؤمن به:

يقولون: إنّ قولنا «أ» دليل على «ب»، و«ب» دليل على «أ» هو استدلال دائري باطل. وكذلك قولنا: «أ» تُعتبر صحيحة، ولذلك فإنّ «أ» صحيحة، فهذه مصادرةٌ على المطلوب. والواقع أنّ هذه استدلالات دائرية باطلة فعلا، ليس فيها جنسُ الدليل العقلي. وسيأتي لاحقًا ذكر نصوص المتكلّمين في التعبير عن فكرة الدَّوْر هذه.

---

(١) شريف محمد جابر، منطق القرآن: إصلاح العقل على طريق الحقّ والصدق والعدل (القاهرة: أركان للدراسات والأبحاث والنشر، ١٤٤٤هـ-٢٠٢٣م).

لكنْ مهلا، هل الأمر كذلك عند الاستدلال بالقرآن على صحّة ما جاء به القرآن؟

يقولون: لا يمكن أن تكون أخبار القرآن دليلا على صدق ما تقوله أخبار القرآن، فهذه مصادرة على المطلوب، والمطلوب هو إثبات صحّة أخبار القرآن من مصدر خارج عنها.

ويُمثّلون لفكرتهم بأمثلة من مثل: لا يمكن أن يكون قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦] دليلًا على وجود الله الحقّ، ولا يمكن أن يكون قوله تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] دليلا على التوحيد؛ لأنّه مجرّد خبر لمن يؤمن بالقرآن، وليس دليلا عقليا لغير المؤمنين.

ولأول وهلةٍ يبدو الكلام متّسقًا منطقيّا، لكنّ الواقع غير ذلك تماما، ويمكن أن يكون الدليل على تحقّق شيءٍ في الشيء نفسه ولا يكون استدلالًا دائريا كما سأوضّح بعد قليل.

فأما المثالان المذكوران لإثبات معرفة الله والتوحيد من القرآن فهما انتقاءٌ لنوع معيَّن من الآيات لا يحتوي على أدلة عقلية، ويسمّي المناطقة المعاصرون هذه الطريقة في جلب الأمثلة الضعيفة الهشّة (أو اختراعها!) والردّ عليها «مغالطة رجل القشّ»، لكنّي لا أحبّ هذه التسميات، بل أحبّ الانتباه لكلّ حالةٍ ومناقشتها بتفاصيلها الخاصة، فقد اختار هؤلاء هذه الأمثلة في الاستدلال بيّنةَ الضعف في

سياق مخاطبة غير مؤمن بالقرآن، مع أنّ في القرآن آيات في معرفة الله وفي توحيده تتضمّن أدلة عقلية برهانية مثل قوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الطُّور: ٣٥ - ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأَنبِيَاء: ٢٢] وغيرها من الأدلّة القرآنية العقلية، فهي أدلّة «نقلية»، وفي الوقت نفسه «برهانية» تدل على معرفة الله وتوحيده.

بل الله عز وجل قال لنبيّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا ﴿٥٢﴾﴾ [الفُرقَان: ٥٢]، أي بالقرآن. وخاطب الكفّار ليتفكّروا في نصوصه فقال سبحانه: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾ [مُحَمَّد: ٢٤]. وقال عزّ وجلّ: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ ۖ فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾﴾ [الجَاثِيَة: ٦]، فجعل الأفضلية في الإرشاد إلى الإيمان لآيات الله وما فيها من براهين الحقّ. فمن ينفي الاستدلال بالقرآن يُعطّل مساحةً مركزيةً في خطاب الدين، ومن يستعيض عنه بالأدنى فهو لم يفقه أدلّة القرآن.

والخلاصة أنّ الأدلّة القرآنية التي يسمّونها «نقلية» تُفيد اليقين ليس فقط لمن ثبت لديه أنّ القرآن من عند الله، بل هي تقود إلى اليقين أيضًا أولئك الذين لم يؤمنوا بالقرآن بعد، فهو يخاطب عقولهم وفطرهم الإنسانية بالأدلة والبراهين والبيّنات، التي تأتي تارةً على شكل جملٍ خبريّةٍ كالإخبار بآثار الله في خَلْقه وأحوال نبيّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو

على شكلِ جملٍ إنشائية كطرح الأسئلة المحرّكة وعبارات التعجّب والاستنكار، ولا ينبغي عزلُ غير المؤمنين عن هذه المخاطبات العقلية القرآنية بحجّة أنّهم لا يؤمنون به فلا يُحتَجُّ عليهم به!

إلى جانب أمرٍ آخر مهم، وهو أنّ مخاطبات القرآن لجميع البشر تستهدفُ أعماق الفطرة الإنسانية وأشواقها ومخاوفها، فمن هذا الباب أيضًا يجدر إطْلاع جميع النّاس عليها ليتدبّروه بعقولهم وقلوبهم، فليس كلّ ما يهدي الإنسان إلى الحقّ هو حجاج فكري يخاطب ذهنه فحسب، بل قد يكون قيمةً أو شعورًا أو لفتةً لامستْ شيئًا عميقًا في وجدانه، ففتحتْ قلبه لاحتضان حقائق الإيمان التي يُضيء بها القرآن القلوب. ومَن يُتابع حالات التحوُّل من أديان أخرى إلى الإسلام حول العالم سيجد القرآنَ وقيمه وأخلاقه وأنواره في مركز الإشعاع الذي يدفعهم إلى الإقبال على دين الله وإسلام الوجه لله، ولا يكون السبب دومًا أنّهم اقتنعوا بحُجج القرآن الفكرية، فدائرة الدلائل في القرآن للإنسان أوسع من مجرّد مخاطبة ذهنه، وهو أمر سأفصّله في الكتاب الكبير القادم بإذن الله.

أما مغالطتهم في جعل الاستدلال بالقرآن استدلالًا دائريًّا أو «دَوْرًا» فهو لأنّهم ظنّوا ذلك مثل مغالطة الشكل التالي: «أ» تُعتبر صحيحة، ولذلك فإنّ «أ» صحيحة، وهو دَوْرٌ باطل. فجعلوا «القرآن» بكثافته مكان «أ» المجرّدة، وهنا مولد المغالطة، فصارت العبارة على هذا الشكل: «القرآن وحيٌ من الله لأنّ القرآن قال إنّه وحيٌ من الله».

أو جعلوه على هذا الشكل: «أ» تفتقر إلى «ب»، و«ب» تفتقر إلى «أ»، وهو دَوْرٌ باطل. فجعلوا مكان «أ»: صدق القرآن، ومكان «ب»: معرفة الله، وصار الأمر في حسّهم كما يلي: «صدق القرآن» يفتقر إلى «معرفة الله»، و«معرفة الله» تحدث بواسطة «القرآن»، فهو عندهم دَوْرٌ باطل!

لكنّ الحقيقة أنّ هذه خدعة لغوية، فنحن حين نقول كما في الشكل الأول: «إنّ الدليل على صدق القرآن موجود في القرآن»، فإنّ معنى العبارة هو على النحو التالي: إنّ الدليل على «صدق ما في القرآن من عقائد إيمانية» هو «ما في القرآن من براهين عقلية».

وحين نقول كما في الشكل الثاني: «إنّ معرفة الله تحدث بواسطة القرآن»، فإنّ معنى العبارة: إنّ معرفة الله تحدث بواسطة ما في القرآن من دلائل سواء في إعجازه أو دلائل النبوة المذكورة فيه أو دلائل الأنفس والآفاق التي يعرضها، فجميعها تدلّ على معرفة الله، وعلى أنّ هذا النبيّ مرسَلٌ من عند الله، وعلى أنّ هذا الكتاب كلام الله. فنحن لا نُسلّم لهم بأنّ معرفة صدق القرآن تفتقر إلى معرفة الله بالعقل استقلالًا كما سيأتي.

ومن ثمّ لم يعدْ الاستدلال دائريا، لأنّ العبارة الأولى في الشكل الأول غير مطابقة للعبارة الثانية، بل هما معنيان مختلفان. وفي الشكل الثاني ليس ثمّة دَوْر أيضًا كما تبيَّن، فنحن لا نُسلّم بأنّ معرفة صدق القرآن تفتقر إلى أن نعرف الله بالعقل استقلالًا أولًا، فهذا طريق كلاميّ مُحدَث لا يلزمنا ولا يُعرف ببدائه العقول، ويلخّصه الرازي – كما سيأتي – بقوله:

«صحّة الدلائل النقلية موقوفة على سَبق العلم بإثبات الإله العالم القادر الحكيم، وبإثبات النبوة وكيفية دلالة المعجزات على صحّتها، فلو أثبتنا هذه الأصول بالدلائل النقلية لزم الدَّوْر وهو باطل». أو كما يقول صاحب «**شرح الأصول الخمسة**» المعتزلي: «لأنّا ما لم نعلم القديم تعالى، وأنّه عدلٌ حكيم لا يُظهر المعجِزَ على الكذّابين، لا يمكننا الاستدلال بالقرآن». والمتكلّمون - أشاعرةً ومعتزلةً وغيرهم - يقدّمون هذه الطريقة (بل هذه الطُّرُق!) باعتبارها من «المفهوم ضمنًا»، وهو ليس كذلك ولا ممّا قام عليه البرهان القاطع، فيُصادرون على المطلوب في هذا الباب!

كما أنّ اللغة تُمارِس غوايتَها بأساليبها، فتظنّ أنّك حين جعلتَ «القرآن» دليلا على صحّة ما في «القرآن» (بسبب تكرار كلمة «القرآن») تكون قد وقعتَ في استدلال دائري، والواقع أنّه لا يوجد أيّ شكل دائري هنا سوى في غواية اللغة وسوء التطبيق!

ومثال آخر يوضّح الأمر: إذا قلتَ إنّ الدليل على أنّ المصباح مضيء هو أنّ المصباح مضيء؛ لا تكون قد جانبتَ الحقيقة، لكنّ واقع الأمر هكذا: إنّ الدليل على «أنّ المصباح مضيء» هو «مشاهدتي لإضاءة المصباح»، فلم تعد العبارتان مثل «أ» هو الدليل على «أ». وغواية اللغة هنا تكمن في أنّ ثمة «محذوف» في العبارة الثانية، فحين نقول «المصباح مضيء» فإنّنا نقصد أننا شاهدناه مضيئًا، وهذه «المشاهدة» هي الدليل، مع صحّة قولنا: إنّ الدليل هو أنّ المصباح مضيء.

وكذلك قد يكون في «كلامي» الدليل على صحّة «كلامي»، لأنّ «الكلام» ليس عنصرًا واحدًا مجرّدًا، ولا يمكن حشره في رمز مثل «أ» الذي لا يُحيل إلّا إلى قيمة أحادية. ومن هنا وقع هؤلاء إلى جانب فخ «اللغة» بفخّ «التجريد»، فالتجريد يُجرّد اللغة عن مساحات المعنى الكثيفة التي تحملها بألفاظها وتراكيبها، ويختار عنصرا معنويا أحاديّا ليضعه في رمز مثل «أ»، وهي في الواقع إحدى كوارث المنطق الذهني التجريديّ الكبرى على العقل البشري.

ومن الأمور المؤسفة أنّ بعضهم يقترح «تجريد» المضامين العقلية البرهانية من آيات كتاب الله ومخاطبة غير المؤمنين بها من غير أن نذكر لهم الآيات! وكأنّهم يخجلون من كتاب الله، أو كأنّ شبهة الدَّوْر قد بلغتْ من الهيمنة على عقولهم بحيث يتحرّزون مِن عَرْض كتاب الله عزّ وجلّ على الفِطَر البشرية الضالّة. وهم في ذلك يُفوّتون فرصةً مضاعفةً للهداية، والله هو الهادي سبحانه، وهي أنّ غير المؤمن سيتعرّض للدليل بلسان الحقّ وطريقته سبحانه، وهو أحرى لتقبّله خطابَ الإيمان مِن تَعرُّضه لأدلّةٍ مجرّدةٍ قرّر أصحابُها أنّ عَرْضها بهذه الطريقة أَدعى للقبول!

وقد قال سبحانه: ﴿ءَأَنتُمۡ أَعۡلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾[البَقَرَةِ: ١٤٠]. وقال عزّ وجلّ: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ٦٦﴾[آل عِمرَان: ٦٦]. وقال تعالى: ﴿أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ ١٤﴾[المُلك: ١٤]. فهو سبحانه العالم الخبير بما يلائم الإنسان من خطابٍ لهدايته إلى الإيمان، وحريّ

بنا أن نتعلّم من كتاب الله ونستفيد من توجيهاته وإرشاداته، لا أن نُقدّم عليه مناهجنا البشرية مع الإعراض عنه!

ما يغفل عنه هؤلاء أنّ الدليل يكون مؤثّرًا وهاديًا لا بمعطياته المجرّدة فحسب، بل كذلك بأسلوب عرضه وبالأشياء المحسوسة الواقعية التي يتناولها وبطريقة تناولها، وقد بلغ القرآن في هذا الباب الذروة في البيان، لينفذ إلى قلوب النّاس بأقرب الطُّرق وأَوْقعها فيها. ولا بأس بتقريب الآيات وشرحها، وبيان وجه الدلالة فيها، فليس الأمر مجرّد تلاوة من غير شرح، بل واجب البيان واقع على من يتلو كلام الله لمن لا يفهمه.

كما أنّ الله سبحانه هو خالق هذه الفِطَر الإنسانية وإنْ شردتْ عنه، وحين يلامس كلامُ الله سبحانه قلوبَ خَلْقه فلا شكّ أنّ ذلك أَدْعى لانفتاحها وتأثُّرها، فهناك نفخة من روح الله سبحانه فيها مهما ضلّتْ وعاندتْ واستكبرتْ، وجديرٌ بهذا الشيء الكامن في النفوس أن يُستثار بكلام الله وهداياته وتوجيهه إلى الاعتبار بآيات الخَلْق أكثر من استثارته بأدلّة ذهنية مجرّدةٍ أشبه ما تكون بالمعادلات الرياضية!

إنّي أعتقد أنّ مخاطبة الكافر ببراهين القرآن التي نزلت من عند الله العليّ بأحسن نظام، مع شيء من الشرح والبيان، لتلامس كلماتُ الله الفطرةَ التي في قلبه؛ أفضل ألف مرّةٍ من «التجريد» الكلامي بالاصطلاحات الفلسفية الذي يتعامل مع الذهن وحده. والقرآن كما نؤمن نزل لكلّ زمان ومكان، والاصطلاحات الكلامية التاريخية ليست أوضح من كلام ربنا عزّ وجلّ.

وفي هذا ردٌّ على من يقول: إنّك حين تستخدم الأدلّة العقلية التي في القرآن لا تكون مستدلّا بالقرآن بل بالعقل. فقد جهل قائل ذلك أنّ نسبة الأدلة إلى القرآن راجعٌ إلى عوامل عديدة كنظامها البياني العالي، والمواد المحسوسة الواقعية التي تُوجّه إلى النَّظر إليها والتفكّر فيها، والحالات النفسية الإنسانية التي تتناولها، وطريقتها في بلوغ قلوب البشر وعقولهم، وغير ذلك مما قد يغيب عنّا ونحن نرصد خصائص المنطق القرآني[1].

كما أنّه من قلّة الأدب مع كتاب الله ألا يُنسَب إليه ما استفاده الإنسانُ منه، فالله عزّ وجلّ ﴿عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾ [العَلَق: ٥]، وحين نقول «دلائل القرآن» و«براهين القرآن» فإنّنا بذلك ننسبها إلى مصدرها الحقيقي وهو كلام الرحمن سبحانه. وليست الأدلّةُ التي تخترعها العقولُ وتُجرّدها وتصيغُها صياغةً مستقلّةً كأدلّة القرآن - بقدسيتها وأثرها وطرائقها وموادها - حتى تُنسب أدلّة القرآن البرهانية إلى العقول فحسب دون القرآن!

وقبل ذلك كلّه، فقد نسب الله عزّ وجلّ «الهُدى» و«البيّنات» و«النور» وأمثالها من الألفاظ التي تحمل مضمون «الدلائل» و«الحُجج» إلى القرآن وسمّاه بها كما سيأتي، فكيف يُقال إنّها لا تُنسب إلى القرآن بل إلى العقل؟!

(١) للمزيد راجع فصل "خصائص المنطق القرآني" من كتابي "**منطق القرآن**".

وقد شوّش على هؤلاء أنّهم جعلوا علم الكلام والمنطق يبحثان في «المعقولات» لا في «الألفاظ» وما يرتبط بها من الأساليب البيانية البلاغية، ولا في طرق التأثير وتحريك الوجدان. وكأنّ المعقولات الإنسانية في معزل عن البيان واللغة والوجدان، فهذا من القصور في فهم الإنسان وفي فهم عملية التفكير وبناء القناعات، ومن الجهل بأسباب اتخاذ المواقف الاعتقادية وأثر الألفاظ والبيان في المعاني، فمن ها هنا أُتِيَ القوم، وبات خطابهم الكلامي قاصرًا على الذهن وحده. وقد تطرّقتُ بتوسّعٍ إلى بيان مفهوم البلاغة وعلاقته بالعقل، وإلى دور الوجدان واتّساع مفهوم «العقل» في كتابي «منطق القرآن» فليراجَع.

عبارات المتكلّمين في الحديث عن شبهة «الدَّوْر»

وحين ننظر إلى عبارات المتكلّمين في التعبير عن شبهة «الدَّوْر» هذه، ونتفحّص كتبهم الكلامية التي تصدّت لإثبات أصول الدين؛ ندرك بأنّ المسألة عندهم كانت انصرافًا عن أدلّة القرآن وهداياته، وتشييدًا للبناء الكلامي على أساس عقلي هشّ[1]، ممّا يُسقط الادعاء الذي يُسوّغ الأمر بأنّهم إنّما قصدوا مَن يستدلّ بالنصوص القرآنية الخبرية التي لا تحتوي على أدلّة عقلية، وذلك لسببين رئيسين:

أولا: لأنّ عباراتهم - كما سنرى - لا تُقيّد الدَّوْر بمن يستدلّ بالنصوص القرآنية الخبرية الخالية من الأدلّة العقلية، بل تمنع الانطلاق من القرآن في إثبات أصول الدين، وتُقدّم طريقًا عقليًا غير طريق القرآن العقلي كما سيأتي. وإذا استدلّت بالقرآن فهي تجعله تبعًا للعقل، أي بعبارة المتكلّمين: لتوكيد ما في العقول!

ثانيًا: لأنّ كتبهم شبه خالية من البناء على آيات القرآن والانطلاق منه ومن منهجه في الاستدلال لتأسيس الاعتقاد في أصول الدين. وليتفحّص القارئ أشهرَ كتبهم المعتمدة في أصول الدين، من لدن الجويني وصولا إلى السنوسي، سيجد بعض الإحالات لآيات قليلة في باب «الإلهيات»، أما اليد العليا في «إثبات الصانع» وصفاته فهي لأدلّتهم الكلامية الذهنية كدليل الحدوث ودليل الإمكان وغير ذلك

---

(١) لتبيّن ذلك راجع: يحيى هاشم فرغل، **الأسس المنهجية لبناء العقيدة الإسلامية** (القاهرة: دار الفكر العربي، د.ت)، فقد أثبت ضعف أساسهم العقلي الذي استندوا عليه في بناء اليقين.

من طرق الاستدلال، مع الحمولة المفاهيمية الفلسفية التي تأسّستْ عليها هذه الطرق.

وفي ذلك يقول الباحث الدكتور أحمد قوشتي بعد ذكره لعدد من المتكلّمين الذين يذكرون فضل حجج القرآن على حجج المتكلّمين: «والذي يعنينا من ذلك كلّه اتفاق جميع الطوائف على أنّ القرآن قد حوى من البراهين العقلية والحجج الواضحة الجليّة الشيء الكثير، وأنّه ليس مجرّد نصوص لفظية خبرية، ولكنّ المشكلة الحقيقية تتجلى في عدم اقتران هذه الأقوال النظرية بمواقف عملية تطبيقية تستهدي بالنصّ وتستقي من براهينه وأدلّته وتعوّل عليه، ولا مانع حينئذٍ - بل هو من الأمور الضرورية لبعض النّاس - من مزيد تعضيد للنقل وتأكيد لمضمونه بالأدلّة العقلية المتنوّعة»[1].

فأمّا عباراتهم في عدم إمكان الاستدلال بالكتاب والسنّة على أصول الدين، وفي التعبير عن فكرة «الدَّوْر» فمنها قول الفخر الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ٢﴾ [البَقَرَةِ: ٢]، إذ يقول عارضًا سؤالا ثم مجيبًا عليه:

«السؤال الثالث: كلّ ما يتوقف صحّةُ كون القرآن حجّةً على صحّته لم يكن القرآنُ هُدى فيه، فإذن استحال كون القرآن هدى في معرفة ذات الله تعالى وصفاته، وفي معرفة النبوة، ولا شكّ أنّ هذه المطالب أشرف

(١) أحمد قوشتي، **الدليل النقلي في الفكر الكلامي بين الحجّية والتوظيف** (القصيم: فكر - الجمعية العلمية السعودية للدراسات الفكرية المعاصرة، ١٤٣٥ هـ)، ٣١٣.

المطالب، فإذا لم يكن القرآن هدى فيها فكيف جعله الله تعالى هدى على الإطلاق؟

الجواب: ليس من شرط كونه هُدًى أن يكون هُدًى في كل شيء، بل يكفي فيه أن يكون هُدًى في بعض الأشياء، وذلك بأن يكون هُدًى في تعريف الشرائع، أو يكون هدًى في تأكيد ما في العقول، وهذه الآية من أقوى الدلائل على أنّ المُطلق لا يقتضي العموم؛ فإنّ الله تعالى وصفه بكونه هُدًى من غير تقييد في اللفظ، مع أنه يستحيل أن يكون هُدًى في إثبات الصانع وصفاته وإثبات النبوة، فثبت أنّ المُطلق لا يفيد العموم»[(١)].

فلاحظوا أولا الانطلاق من القاعدة الفاسدة في السؤال (الذي لم ينوّه الرازي إلى فساده بل أقرّه كما نرى) التي تقول: كل ما تتوقّف صحّة حجّية القرآن على صحّته لم يكن القرآن هُدًى فيه، أي لا يمكن الاستدلال عليه بالقرآن، كمعرفة الله وإثبات النبوة، وهي فكرة الدَّوْر نفسها، وقد بيّنتُ فساد هذه الشبهة فيما سبق. ثم لاحظوا ثانيًا كيف حصر هداية القرآن في تعريف الشرائع وفي تأكيد ما في العقول، وكأنّ الله سبحانه لم يعرّفنا بنفسه سبحانه ولا أكّد ذلك بالبراهين والبيّنات الكثيرة، وبدلا من أن يكون القرآن مرشدًا للعقول صار هنا تابعًا يؤكّد ما استقلّت العقول بمعرفته! ثم لاحظوا ثالثًا كيف أكّد استحالة أن يكون القرآن هُدًى في إثبات الصانع وصفاته وإثبات النبوّة! وواضح لمن قرأ

---

(١) فخر الدين الرازي، **تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، د.ت (بيروت: دار الفكر، ١٤٠١هـ-١٩٨١م)، ٢: ٢٤-٢٥.

هذا الكلام بتدبّر أنّ الرازي لا يقصد الجانب الخبري في القرآن، أي الذي يخاطب المؤمنين بالأخبار المحضة بغير البراهين العقلية، أي لا يقصد القرآن من جهة كونه خبرًا كما يسوّغ بعض المدافعين مثلَ هذا الكلام!

وسنجد جذور هذا التوجّه لدى الرازي وغيره من متكلّمي أهل السنّة عند المعتزلة قبلهم، ومن ذلك ما جاء في كتاب «**شرح الأصول الخمسة**» المنسوب إلى القاضي عبد الجبّار المعتزلي (٣٥٩-٤١٥ هـ)، وهو من دواوين المعتزلة المشهورة، فبعد تقرير الأدلة الأربعة: حجّة العقل والكتاب والسنّة والإجماع، قال صاحب الشرح: «ومعرفة الله تعالى لا تُنال إلّا بحجّة العقل»، وفي الإجابة على سؤال: «لِمَ قلتم إنّ معرفة الله تعالى لا تُنال إلا بحجّة العقل؟» قيل: «فلأنّ ما عداها فرعٌ على معرفة الله تعالى بتوحيده وعدله، فلو استدللنا بشيء منها على الله والحال هذه كنّا مستدلّين بفرع الشيء على أصله، وذلك لا يجوز»[١].

وجاء قريب من هذا الكلام في متن «**الأصول الخمسة**» المنسوب أيضًا إلى القاضي عبد الجبّار ويرجّح المحقّق أنّه للقاسم الرسّي (١٦٩-٢٤٦ هـ)، وهو أحد أئمّة الزيدية، يقول: «ومعرفة الله لا تُنال إلّا بالنّظر في حجّة العقل؛ لأنّه متى لم نعرفه وأنّه صادق، لم نعلم صحّة الكتاب والسنّة والإجماع»[٢].

(١) عبد الجبّار بن أحمد الأسد أبادي، **شرح الأصول الخمسة**، تحقيق: عبد الكريم عثمان (القاهرة: مكتبة وهبة، د.ت)، ٨٨.

(٢) عبد الجبّار بن أحمد الأسد أبادي، **الأصول الخمسة المنسوب إلى القاضي عبد الجبّار بن أحمد الأسد أبادي**، تحقيق: فيصل بدير عون (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٨م)، ٦٦.

ويقول صاحب «**شرح الأصول الخمسة**» في ردّه على مَن يستدلّ بالسَّمع (أي ما كان راجعا إلى نصوص الكتاب والسنّة) على أنّ الله عالم بعِلْمٍ مُحدَثٍ: «إنّ الاستدلال بالسَّمْع على هذه المسألة ممّا لا يمكن؛ لأنّ صحّة السَّمْع تنبني على هذه المسألة، وكلّ مسألة تنبني صحّة السَّمع عليها فالاستدلال عليها يجري مجرى الشيء على نفسه، وذلك ممّا لا يجوز»[1]. فتأمّل مدى التطابق في المنطَلَق.

وسنجد لصاحب «**شرح الأصول الخمسة**» المعتزلي أيضًا كلامًا يطابق كلام الرازي الذي مرّ معنا في أنّ القرآن «يكون هُدًى في تأكيد ما في العقول»، فيقول: «ثم إنّه رحمه الله بعد أن احتجّ بآيات من القرآن على أنّه تعالى لا يجوز أن يكون خالقًا لأفعال العباد، وذلك لم يورده على طريقة الاستدلال والاحتجاج، فإنّ الاستدلال بالسمع على هذه المسألة متعذّر؛ لأنّا ما لم نعلم القديم تعالى، وأنّه عدلٌ حكيم لا يُظهر المعجِزَ على الكذّابين، لا يمكننا الاستدلال بالقرآن»، ثم يقول: «فوضح بهذه الجملة أنّه رحمه الله تعالى لم يورد هذه الآيات على وجه الاستدلال والاحتجاج، إنّما أوردها على أنّ أدلّة الكتاب موافقة لأدلّة العقل ومقرّرة له»[2].

وقال الفخر الرازي أيضًا في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ﴿٤٩﴾﴾ [طه: ٤٩]: «وذلك يدلّ على أنّ السفاهة من غير الحجّة

(١) المصدر السابق، ١٩٤.

(٢) المصدر السابق، ٣٥٤-٣٥٥.

شيء ما كان يرتضيه فرعون مع كمال جهله وكفره، فكيف يليق ذلك بمن يدّعي الإسلام والعلم؟ ثم إنّ فرعون لمّا سأل موسى عليه السلام عن ذلك قَبِلَ موسى ذلك السؤال واشتغل بإقامة الدلالة على وجود الصانع، وذلك يدلّ على فساد التقليد، ويدلّ أيضا على فساد قول التعليمية الذين يقولون: نستفيد معرفة الإله من قول الرسول؛ لأنّ موسى عليه السلام اعترف ههنا بأنّ معرفة الله تعالى يجب أن تكون مقدَّمة على معرفة الرسول، وتدلّ على فساد قول الحشوية الذين يقولون: نستفيد معرفة الله والدين من الكتاب والسنة»[1]. فتأمّل!

وقال الفخر الرازي أيضًا في تفسير قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الجاثِيَة: ٦]: «والمراد من قوله: ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ هو أنّ صحتها معلومة بالدلائل العقلية؛ وذلك لأنّ العلم بأنها حقّة صحيحة إمّا أن يكون مستفادا من النقل أو العقل، والأول باطل؛ لأنّ صحّة الدلائل النقلية موقوفة على سبق العلم بإثبات الإله العالم القادر الحكيم، وبإثبات النبوة وكيفية دلالة المعجزات على صحّتها، فلو أثبتنا هذه الأصول بالدلائل النقلية لزم الدَّوْر وهو باطل، ولمّا بطل هذا ثبت أنّ العلم بحقيقة هذه الدلائل لا يمكن تحصيله إلا بمحض العقل، وإذا كان كذلك كان قوله: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الجاثِيَة: ٦] من أعظم الدلائل على الترغيب في علم الأصول وتقرير المباحث العقلية»[2].

---

(١) الرازي، **مفاتيح الغيب**، ٢٢: ٦٣.

(٢) المصدر السابق، ٢٧: ٢٦١.

ولو اقتصر الرازي على أنّ صحّة آيات الله التي في كتابه معلومة بالدلائل العقلية التي ضمّنها الله فيها والتي دلّت على التوحيد والإيمان؛ لكان كلامه مستقيمًا، ولكنّه جعل «الدلائل العقلية» المقصودة هي ذلك الطريق الكلامي الطويل الذي يستقلّ العقلُ فيه بمعرفة الله العالم القادر الحكيم ويثبت النبوة وكيفية دلالة المعجزات على صحّتها، فإذا أثبت العقل ذلك ثبتت الدلائل النقلية، وهي الكتاب والسنّة. معّ أنّه مِن طريق العقل أيضًا النَّظرُ في دلائل التوحيد ودلائل النبوة وصحّة الرسالة التي في القرآن، والإدراك بأنّ هذه الرسالة من عند الله الخالق الحكيم، ثم التسليم لها على هذا الأساس، دون المرور في الطريق الكلامي الخاصّ الذي يفرضه الرازي والمتكلّمون!

ولقائلٍ أنْ يقول: إنّ للإمام الرازي كلامًا في احتواء القرآن على الأدلّة العقلية مع إقراره بأنّها الأفضل. وهذا صحيح، لكنّه نوعان:

١- نوع قاله في أواخر حياته كما سننقله عنه في الفصل الثاني من هذا الكتاب، وهو كلام نفيسٌ جدًّا، وفيه تراجُعٌ عن توجّهه الكلامي واعترافٌ بعدم جدواه.

٢- والنوع الآخر من كلامه هذا جاء في ثنايا تفسيره؛ سواء لأنّ القرآن يُلزمه بذلك لوضوح آياته، فيقرّر ما تُقرّره الآية من دلالات مخالفًا بذلك مسلكَه الكلامي الذي يبدأ في بناء أصول الاعتقاد بمباحث فلسفية وكلامية بعيدة عن الوحي، فيكون هذا الكلام حجّة عليه لا له كما سيأتي، أو لأنّه يردّ على مَن يسمّيهم «الحشوية» من

أهل الحديث، الذين يذمّون علم الكلام، فيفعل كما فعل القاضي عبد الجبّار المعتزلي قبله، بأنْ يجلب الأدلّة من الكتاب العزيز على إثبات النَّظَر العقلي وإثبات العقائد بالعقل.

والحاسم في ذلك أنّنا حين ننظر في كتب الفخر الرازي العقائدية، هل نجده ينطلق في بناء العقائد من كتاب الله سبحانه ومن أدلّته وبراهينه؟ أم ينطلق من أدلّة كلامية ومنهج خاصّ مغاير لمنهج القرآن كما ذكرنا قبل قليل؟

ولينظر القارئ في تفسير الإمام الرازي لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ٢١﴾ [البَقَرَةِ: ٢١]، سنجده يقول: «اعلم أنه سبحانه لمّا أمر بعبادة الربِّ أردَفَه بما يدلّ على وجود الصانع، وهو خَلْقُ المكلفين وخَلْقُ مَن قبلهم، وهذا يدلّ على أنه لا طريق إلى معرفة الله تعالى إلا بالنَّظر والاستدلال، وطَعَنَ قومٌ من الحشوية في هذه الطريقة، وقالوا: الاشتغال بهذا العلم بدعة، ولنا في إثبات مذهبنا وجوه نقلية وعقلية، وههنا ثلاث مقامات»[1]. ثم يشرع في بيان ذلك من خلال أدلّة عقلية وأخرى نقلية تدلّ على اشتمال الآيات على مطالب علم أصول الدين والردّ على فِرَق الكفّار المختلفة. ولكنّ ذلك كلّه كما ذكرنا للردّ على من يسمّيهم «الحشوية»، ولإثبات مشروعية علم الكلام، لا لتقرير منهجه في إثبات أصول الدين من القرآن!

(١) المصدر السابق، ٢: ٩٥.

ونجد الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ﴾ [الزُّمَر : ٢٣] يذكر اشتمال القرآن على علوم عديدة ومنها الإيمان بالله؛ بذاته وصفاته وأفعاله سبحانه، ثم سائر أركان الإيمان: الإيمان بالملائكة والكتب والرُّسل واليوم الآخر، وذكر الشواهد القرآنية على جميع ذلك تفصيلًا. ثم يقول: «وهذا هو الإشارة إلى معرفة المطالب المهمّة في طلب الدين، والقرآنُ بحرٌ لا نهاية له في تقرير هذه المطالب وتعريفها وشرحها، ولا ترى في مشارق الأرض ومغاربها كتابا يشتمل على جملة هذه العلوم كما يشتمل القرآن عليها، ومَن تأمّل في هذا التفسير عَلِمَ أنّا لم نذكر من بحار فضائل القرآن إلا قطرة، ولمّا كان الأمر على هذه الجملة، لا جَرم مدحَ الله عزّ وجلّ القرآنَ، فقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ﴾ [الزُّمَر : ٢٣]، والله أعلم»[١].

وقال الرازي في كتابه «**معالم أصول الدين**» عن القرآن: «فإنّ المباحث الإلهية واردةٌ فيه على أحسنِ الوجوه»، وقال الشارح عبد الله بن محمد الفِهري المصري المعروف بابن التلمساني (ت ٦٥٨ هـ) في شرحها: «يعني من ذِكْرِ وجوهٍ عديدة لا تكاد تُحصى كثرةً من الاستدلال بالصنعة على الصانع، مقرَّرة في أصناف المخلوقات، كما قال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمۡ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلۡأٓفَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ﴾ [فُصِّلَت : ٥٣]، وذكر دلائل التوحيد، وتحقيق وصْفه تعالى بنعوت الجلال والإكرام، وأنّه ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾

(١) المصدر السابق، ٢٦: ٢٧١.

[الشُّـورَى : ١١]، وتحقيـق اسـتغنائه وافتقـاركلّ شيء إليـه، وتحقيـق معـاني أسـمائه الحسنى بذكرها مقرونةً بما ينـاسـب كلَّ اسـم منها، والاحتجاج على صحّة المعاد الجسـماني، ورَفْع الشُّبهات، والإنباء عن وقوع الحشر والنشـر والجـزاء بالعـدل والإحسـان، والخلـود في الدّاريـن علـى تفـاوت الدرجات والدركات، ورؤية الباري في دار البقاء، إلى غيرذلك»[١].

فإذا كان الرازي يعتقد ذلك في كتاب الله، فكيف يقول عن القرآن كما نقلنـا عنه سـابقا: «يسـتحيل أن يكون هُـدًى في إثبـات الصانع وصفاته وإثبـات النبوة»؟! وإذا كان القرآن يحتوي على المطالب المهمّة في الدين، ولا نهايـة لـه في تقريرهـا وتعريفهـا وشـرحها، ولا مثيـل لـه في الاشـتمال عليهـا؛ فلمـاذا تـرك الـرّازي الانـطلاق منـه في كتبـه العقائديـة التي تُقرّر أصول الدين؟!

ولينظر القارئ في كتبه العقائدية مثل كتاب «**معالم أصول الدين**» الـذي ذكـر فيـه أنّ المباحث الإلهيـة واردة في القرآن على أحسـن الوجوه، و«**الأربعون في أصول الدين**» الذي قال فيه كما سيأتي: «وأقرّ الكلّ بأنه لا يُمكـن أن يـزداد في تقريـر الدلائـل على مـا ورد في القـرآن»، و«**المطالب العاليـة من العلـم الإلهـي**»، و«**نهايـة العقـول في درايـة الأصـول**»، و«**محصّـل أفكار المتقـدّمين والمتأخّـريـن مـن العلمـاء والحكمـاء والمتكلّمين**»، وسـيجد بأنّه أعـرض فيها عن إثبـات مطالـب علم أصول

---

(١) عبد الله بن محمد الفهري المصري، **شرح معالم أصول الدين للإمام فخر الدين الرازي**، تحقيق: نزار حمادي (عمّان: دار الفتح، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م)، ٤٩٨.

الدين الأساسية - كمعرفة الله عزّ وجلّ - انطلاقًا من القرآن، بل أسّسه على طريقته الكلامية التي تبدأ بمقدّمات حول العلم والنَّظر والموجود والمعدوم والأجسام وحدوثها والأعراض والجوهر الفرد والواجب والممكن والمستحيل وغيرذلك من المباحث التي ليست من كتاب الله، والتي يبني عليها إثباته لوجوده وصفاته الذاتية سبحانه، ولا يبنيه على ما تعلَّمه من كتاب الله!

والذي ينطبق على الإمام الرازي رحمه الله ينطبق على غيره من المتكلّمين القائلين بفكرة الدَّوْر هذه. وهذا كما ذكرتُ سابقًا يحسم الجدلَ مع الذين يستحضرون بعض الشواهد دفاعًا عن المتكلّمين وزعمًا بأنّهم لم يُعرضوا عن كتاب الله في بناء أصول الدين[1].

ومن هؤلاء المتكلّمين الذين أكّدوا شبهة الدَّوْر هذه: عبد الرحمن بن عبد الله الخونجي (ت ٦٦٣ هـ) الذي قال في «**شرح كتاب معالم أصول الدين**» للرازي: «كل مقدّمة لا يمكن إثبات النقلِ إلّا بعد ثبوتها فإنّه لا يمكن إثباتها بالنَّقل لامتناع الدَّوْر، ومثاله ما إذا أردنا أن نعلم وجود الإله بقول الرسول فإنّ كونَه رسولًا موقوفٌ على وجود الإله المُرسل له والمُصَدِّقِ له، فلو استفدنا العلم بوجود الإله من قوله - مع أنَّ صدقَه موقوف على وجود الإله - لزم الدَّوْر»[2].

(١) يراجع في هذا الباب كتاب "**الأسس المنهجية لبناء العقيدة الإسلامية**" للدكتور يحيى هاشم فرغل رحمه الله، وسيأتي ذكره في آخر الكتاب بإذن الله.

(٢) عبد الرحمن بن عبد الله الخونجي، **شرح كتاب معالم أصول الدين للإمام فخر الدين الرازي**، تحقيق: يحيى زكريا (بيروت: دار الرياحين، ١٤٤١هـ-٢٠١٩م)، ١٢٠.

ومثال الخونجي هذا مغلوط؛ لأنّه وقع - كما بيّنّا سابقًا - في فخّ اللغة، فنحن حين نعرف الإله بقول الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإنّنا نعرفه سبحانه بما جاء به الرسول من بيّنات ودلائل، لا بمحض إخباره بأنّه يوجد إله أو بأنّه رسول ربّ العالمين. ولنرسم شكل الدَّوْر كما تَصوّره الخونجي بهذه الطريقة:

«أ» هو السبب في معرفة «ب»

و«ب» هو السبب في معرفة «أ»

فهذا وقوعٌ في الدَّوْر حقّا على المستوى الرياضي التجريدي، لكنّ التطبيق على كلام الخونجي يكشف المغالطة، وهو على النحو التالي:

«قول الرسول» هو السبب في معرفة «وجود الإله»

و«وجود الإله» هو السبب في «كونه رسولًا»

وكما نرى عند التمعّن فإنّ عبارة **«قول الرسول»** لا تُطابق عبارة **«كونه رسولا»** من ناحية المعنى، ومن ثمّ يجب أن يكون الشكل برموزٍ ثلاثة وليس اثنين، فلا يكون فيه دَوْر، وهو على النحو التالي:

«أ» هو السبب في معرفة «ب»

و«ب» هو السبب في معرفة «ج»

ولا ارتباط بين **«قول الرسول»** وبين **«كونه رسولا»**، فهما معطيان

مختلفان، أيّ أن وجود قول الرسول وسماعه وتدبّره لا يُشترط فيه الاعتقاد بكونه رسولًا ابتداءً، ولكنّ غواية اللغة هي التي أوهمتْ ذلك؛ لوجود كلمة «الرسول» في عبارة «قول الرسول»، مع أنّنا لو جرّدناها مع الحفاظ على مضمونها الفاعل الدالّ على معرفة الله لبقيت كلمة «قول»، فالقول الذي يقوله الرسول بما فيه من حُجج وبيّنات هو الدالّ على وجود الإله الواحد، لا لمن يؤمن بكونه رسولًا (فهو يؤمن بالله) بل لمن لا يؤمن بكونه رسولًا، فقول الرسول المتعلّق بإثبات أصول الاعتقاد الكبرى في الكتاب والسنّة (كالإيمان بالله وبالنبوة) موجَّهٌ ابتداءً لمن لا يؤمن بها، ومن ثمّ لا تكون هناك مشكلة دَوْر في الحقيقة!

وللمزيد من التوضيح أقول: إنّ «قول الرسول» الدالّ على معرفة الله عزّ وجلّ لا يستلزم الإقرار بكونه رسولًا قبل سماع مضمون رسالته الذي يدلّ على كونه رسولا، فالذي دلّ على معرفة الله عزّ وجلّ هو ما تضمَّنه قولُ الرسول من المعاني التي تخاطب جميع العقول، وليس التسليم ابتداءً بكونه رسولًا قبل الاطّلاع على مضمون رسالته.

فإذا قيل: إنّ الخونجي وأمثاله لا يعنون بلفظ «قول الرسول» ما يتضمّنه الوحي من دلائل عقلية على معرفة الله سبحانه، فلِمَ أطلقوا العبارة إذن ولم يقيّدوها؟ فقد قال مستنكرًا في سياق كلامه: «فلو استفدنا العلمَ بوجود الإله من قوله - مع أنَّ صدقَه موقوفٌ على وجود الإله - لزم الدَّوْر» هكذا مطلقًا، ولم يقل من «محض إخباره» مثلا، وهو يعلم - كما يُفترض - أنّ قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، سواء كان

نُطقَه بالكتاب العزيز أو سنّتَه عليه الصلاة والسلام، يتضمّن الدلائل العقلية على معرفة الله سبحانه ودلائل نبوّته.

بل إنّ الدليل العقلي المستقلّ الذي يقدّمونه هو «قول» بحدّ ذاته، ولا يخرج عن أن يكون قولًا! وإذا كنّا نعرف ويعرفون أنّ رسالة الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد حملتْ معها الدلائل القاطعة على معرفة الله سبحانه، بل أحسن الدلائل بشهادة بعض المتكلّمين، فما الداعي إلى هذا الكلام كلّه؟

إنّ الواقع الذي يؤيّده الاطّلاع على مسلكهم الكلامي في إثبات وجود الله وبعض صفاته، والتدرّج إلى إثبات النبوة ثم صدق القرآن كما تقدَّم؛ يكشف عن سبب عدم بَدئهم في طريق معرفة الله من الوحي، مع أنّه اشتمل على أحسن الطرق إلى الله سبحانه وأيسرها وأوضحها وأقربها من البداهة، فقد استعاضوا عنه بمسلك ذهنيّ محض لا يستضيء بأنوار الوحي، وألزموا أنفسهم إلزاماتٍ باطلة منها هذا الذي حَجَبهم عن الانطلاق من القرآن في بناء أصول الإيمان.

ومن السابقين على الإمام الرازي رحمه الله، ممّن عُرفوا باعتماد فكرة الدَّور هذه، بل لعلّه أهمّ من روّجها تأثّرًا بالمعتزلة قبل الرازي: الإمامُ أبو المعالي الجويني رحمه الله (٤١٩-٤٧٨ هـ)، قال في كتابه «**الإرشاد إلى قواطع الأدلّة في أصول الاعتقاد**»: «اعلموا وفّقكم الله تعالى أنّ أصول العقائد تنقسم إلى ما يُدرَك عقلًا ولا يسوغ تقدير إدراكه سَمْعًا، وإلى ما يُدرَك سمعًا ولا يتقدّر إدراكه عقلًا، وإلى ما يجوز إدراكه سمعًا وعقلًا.

فأمّا ما لا يُدرَك إلّا عقلًا فكلّ قاعدة في الدين تتقدّم على العلم بكلام الله تعالى ووجوب اتّصافه بكونه صدقًا؛ إذ السمعيّات تستند إلى كلام الله تعالى، وما يسبق ثبوته في الترتيب ثبوت الكلام وجوبًا، فيستحيل أن يكون مدركه السَّمع»[1].

ونجد هذا التقسيم عينه عند المعتزلة قبل الجويني، ومن ذلك ما ذكره أبو الحسين البصري المعتزلي (ت ٤٣٦ هـ) في كتابه «**المعتمد في أصول الفقه**» حيث قال: «اعلم أنّ الأشياء المعلومة بالدليل إمّا أن يصحّ أن تُعلَم بالعقل فقط، وإمّا بالشرع فقط، وإمّا بالشرع وبالعقل. وأمّا المعلومة بالعقل فقط، فكلّ ما كان في العقل دليل عليه، وكان العلم بصحّة الشرع موقوفًا على العلم به، كالمعرفة بالله وبصفاته، وأنّه غنيّ لا يفعل القبيح»[2].

ومن النصوص المهمة في دلالتها للإمام الجويني نصٌّ جاء في كتابه «**الشامل في أصول الدين**» يدافع فيه عن إمامه أبي الحسن الأشعري حين وُجّه إليه نقدٌ لاستدلاله بالقرآن على إثبات وجود الإله سبحانه والردّ على الدهرية، قال الجويني في حكاية شبهة الناقدين: «قد استدلّ شيخكم بآية من كتاب الله، وهي قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ٥٨﴾ [الوَاقِعَة: ٥٨]. قالوا: وكيف يسوغ الاستدلال على مَن يُنكر

(١) أبو المعالي الجويني، **كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلّة في أصول الاعتقاد**، تحقيق: محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٦٩هـ-١٩٥٠م)، ٣٥٨.

(٢) أبو الحسين البصري، **المعتمد في أصول الفقه**، تحقيق: محمد حميد الله وآخران (دمشق: المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م)، ٢: ٨٨٦-٨٨٧.

الصانع بآية من الكتاب، والمحتجّ عليه يُنكر القرآن والصانع الموصوف به، فلا معنى للاحتجاج عليه بالقرآن»[1]. ثم يردّ عليها من بين جملة شبهات أخرى فيقول:

«وما اعترضوا به من قولهم: إنّ الاستدلال بالقرآن على الدهرية ونفاة الصانع لا يتحقّق، وهذا باطل من أوجه: أقربها سببان. أحدهما: أنّ شيخنا لم يستدلّ عليهم بنفس الآية، وإنما استدلّ عليهم بمعناها، وهي تنطوي على وجه الحجاج. والذي يوضح ذلك: أنّ الرب تعالى احتجّ بما ذكره على الكفرة والمنكرين، فذكره الأشعري ليقيم الاحتجاج به على حسب ما أراد الله من الاحتجاج. فوضح أنّ ما ذكروه قدح في احتجاج الله على طوائف الكفرة.

والوجه الآخر: أنّ شيخنا لم يُردْ بذكر الآية احتجاجًا، بل رام تقريب الأمر على منكري الكلام من الحشوية والمقلّدة، فإنّهم ظنّوا أنّ الكلام في التوحيد ممّا أبدعه المتأخّرون واستحدثه الخَلَفُ بعد انقراض سَلَف الأمّة، فأوضحَ شيخُنا في كلّ أصلٍ من الأصول أنّ الذي تركوه من الحجاج مذكورٌ في كتاب الله منصوصٌ عليه، وأنّ كلامنا في تقدير التفسير للكتاب والشرح له، فهذا ما أراد به من ذكر الآي، وهذا غرض سديد لا ينكره متأمّل محصّل»[2].

(١) أبو المعالي الجويني، **الشامل في أصول الدين**، تحقيق: علي سامي النشّار وآخران (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م)، ٢٧٧.

(٢) المصدر السابق، ٢٨٧.

فكلام الجويني هنا جاء للردّ على شبهة موجّهة ضدّ شيخه أبي الحسن الأشعري، لا أنّه يُعبّر عن منهجه. ومن الملاحظ أنّ هذه الفكرة المغلوطة عن عدم صحّة الاستدلال بالقرآن على مطالب أصول الدين كانت رائجة إلى درجة أنّها تُطرح باعتبارها شبهة قويّة تحتاج إلى تفنيد، ويُعترض بها على مَن يستدلّ بالقرآن كما فعل الأشعريُّ رحمه الله في كتابه «**اللُّمَع**»! فتأمّلوا إلى أي حالٍ مُزرٍ وصلتْ تلك الأوساط الكلامية، حتى احتاج إمامٌ كبير كالجويني أن «يدافع» أمام مسلمين عمّن يهتدي بكتاب الله ويُقدِّمُ حُجج القرآن!

وليت الإمام الجويني رحمه الله عمل بما قاله حين وصف منهج أبي الحسن الأشعري في ذكر الآيات وشرح ما فيها بأنّه «غرضٌ سديد لا ينكره متأمّل محصّل»، وحين قال إنّ الأشعري أقام الاحتجاج «على حسب ما أراد الله من الاحتجاج»، فنسبَ الاحتجاج إلى الله سبحانه. لكنّا نجده في الكتاب نفسه لا ينطلق من آيات كتاب الله مع شرح ما تنطوي عليه من وجه الحجاج، بل يتناول مسائل العقائد الكبرى ويُثبتها بمنهج كلامي عويص يتضمّن مقدّمات كثيرة يكثر حولها الجدَل والخلاف، فقد احتاج إلى فصول طويلة تجاوزت مائة وخمسين صفحة في المطبوع قبل أن يبلغ الحديث عن «إثبات العلم بالصانع»! ضمّنَها نقاشات مع خصومه حول حَدَث العالم والنَّظَر والردّ على القائلين بشيئية المعدوم وأقسام الموجودات وحقيقة الجواهر ومعنى التحيّز والجوهر الفرد ونفي تداخل الجواهر وإثبات العَرَض وحَدَث الأعراض واستحالة قيام العَرَض

بنفسه ومعنى الحادث وهل يفتقر العدم إلى معدوم... ومباحث كلامية وفلسفية كثيرة تُبعد الطالب عن البداهة والقَطْع!

وممّن اعتمد فكرة الدَّوْر أيضًا القاضي أبو بكر بن العربي (٤٦٨-٥٤٣ هـ)، فقد قال في كتابه «**قانون التأويل**» مستنكرًا على أبي المعالي الجويني استدلاله بالسَّمع على استحالة اتّصاف الباري تعالى بالآفات المضادّة للسَّمع والبصر: «وإنّما ذكرنا لكم هذا لتتّخذوه قانونًا، وتعجبوا من رأس المحقّقين يُعوِّل في نفي الآفات على السَّمع، ولا يجوز أن يكون السمعُ طريقًا إلى معرفة الباري ولا شيء من صفاته؛ لأنّ السَّمع منه، فلا يُعلم السَّمعُ إلا به، ولا يُعلم هو إلّا بالسَّمع، فيتعارض ذلك ويتناقض»[١]. فهذه هي فكرة الدَّوْر بعينها، والكلامُ يستهجنه كلّ مسلمٍ لم يُلَوِّث عقله بمقدّمات علم الكلام، وقد تقدّمَ تفنيده تفصيلًا.

ومن المتأخّرين الذين اعتمدوا فكرة الدَّوْر هذه أيضًا أبو عبد الله السنوسي (ت ٨٩٥ هـ) في «**شرح العقيدة الكبرى**» حيث قال: «اعلم أنّ عقود التوحيد على ثلاثة أقسام: الأوّل: ما لا يصحّ الاستدلال عليه إلّا بالدليل العقلي: وهو كلُّ ما يتوقَّف ثبوت المعجزة عليه؛ وذلك كوجوده تعالى، وقِدَمه وبقائه، وعِلمه وقدرته وإرادته وحياته؛ إذ لو استُدِلّ بالسَّمْع على هذه الأمور لَلَزِم الدَّوْر»[٢].

(١) أبو بكر بن العربي، **قانون التأويل**، تحقيق: محمد السليماني (جدّة: دار القبلة، دمشق: مؤسسة علوم القرآن، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)، ٤٦٢.

(٢) محمد بن يوسف السنوسي، **شرح العقيدة الكبرى**، تحقيق: أنس محمد الشرفاوي (دمشق: دار التقوى، ١٤٤١هـ-٢٠١٩م)، ٥: ٤٢٨.

ولن نُطيل في إثبات كلامهم عن الدَّوْر، ولكن من الملاحَظ أنّ الدليل العقلي عندهم محصور في طريق خاصّ يستقلّ به العقل وله مقدّمات خاصّة لا يُسلّم لهم بها الخَلْق، بل اختلف المتكلّمون حولها. وقد أغفلوا أنّ النَّظَر في النصوص الشريفة مباشرةً، وتحديدًا في كتاب الله، يدلّ على طريق عقلي أسهل وأوضح. ومن الطُّرق العقلية التي قال بها أئمة كبار في الاستدلال على معرفة الله البدءُ بإثبات صحّة الرسالة بدلائل النبوة التي في كتاب الله تعالى وفي غيره، ثم معرفة الله وصفاته من خلال أخبار الرسالة التي جاء به الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وسنرى كلام الأئمّة في ذلك في الفصل القادم بإذن الله.

وبهذا نكون قد بيّنّا فيما سبق تهافتَ شبهة الدَّوْر والمغالطات التي تقوم عليها، وسيأتي في آخر هذا الفصل إن شاء الله مزيد بيان حول مركزية الاستدلال بالقرآن في أصول الدين من خلال آيات الكتاب العزيز.

ومن أفضل من فنّد شبهة الدَّوْر هذه الإمامُ ابن تيمية والإمامُ ابن الوزير من المتأخّرين، وسنذكر نبذة عن جهودهم في الفصل القادم، ومن المعاصرين الشيخ حسن محمود الشافعي حفظه الله، وذلك في كتابه «**المدخل إلى علم الكلام**»، فقد ذكر أوّلا تبنّي فرق المتكلّمين من متأخّري الأشاعرة والإثناعشرية وبعض متأخّري الماتريدية «لمبدأ الدَّوْر الاعتزالي بما له من انعكاس خطير على المناهج الكلامية»(١)،

(١) حسن محمود الشافعي، **المدخل إلى دراسة علم الكلام** (كراتشي: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)، ١٠٩.

فكشف عن أصل الفكرة الاعتزالي، ونقل نقولًا تثبتها من كتاب «**المغني**» للقاضي عبد الجبّار(١)، وبيّن رفض الباقلاني لها(٢)، وبالجملة بيّن جذور تسرّب هذه الفكرة إلى المدرسة الأشعرية، وإلى جانب ذلك بيّن دخول الفكرة التي تقول «إنّ ظواهر السمع لا يسوغ الاستدلال بها في العقليات» وكلام الجويني في ذلك: «الظواهر التي هي عرضة للتأويل لا يسوغ الاستدلال بها في العقليات»(٣)، و«اختراع» الرازي - بحسب تعبيره - لفكرة «المعارض العقلي المحتمَل» وتشكيكه بالدليل السمعي من نواحٍ عشرة تجعله لا يفيد القطع(٤)، ثم ذكر كلام الآمدي وتأثّره بهذه الأفكار(٥)، وأثر فكرة الدَّور خارج نطاق الأشاعرة(٦)، وقدّم نقدًا لفكرة الدَّور إلى جانب فكرة ظنية الأدلّة السمعية وتقديمهم العقل على السّمع عند التعارض(٧).

---

(١) المصدر السابق، ١٤٠-١٤١.

(٢) المصدر السابق، ١٤٣. ويناقش الدكتور أحمد قوشتي في كتابه "**الدليل النقلي في الفكر الكلامي بين الحجّية والتوظيف**" ذلك، ويكشف أنّ للباقلاني كما يبدو قولان في المسألة، قول في "**إعجاز القرآن**" يردّ فيه على هذه الشبهة، وقول يثبتها بحسب ما نُقل عنه. انظر: أحمد قوشتي، **الدليل النقلي في الفكر الكلامي بين الحجّية والتوظيف**، ٢٨٣.

(٣) الشافعي، **المدخل إلى دراسة علم الكلام**، ١٤٤.

(٤) المصدر السابق، ١٤٦.

(٥) المصدر السابق، ١٤٧-١٤٨.

(٦) المصدر السابق، ١٤٨-١٤٩.

(٧) المصدر السابق، ١٥١-١٦٠.

ومن جميل ما قاله الشيخ حسن الشافعيّ حفظه الله في آخر هذا الفصل:

«فهل من عودةٍ إلى القرآن الكريم، لا لكي نلتزم بنصوصه بمجرّد التسليم والقبول التقليدي، بل لنسلّم العقلَ لهداياته تلفته لآيات الله المنبثّة في النفوس والآفاق، فنخرج من أسار الأدلّة الشكلية والتعقيدات الجدلية إلى أفق جديد يؤذن بازدهار حقيقي للدراسات الكلامية؟»[1].

---

(١) المصدر السابق، ١٦٠. من لطيف الموافقات التي سعدتُ بها أنّي سمّيت الفصل التالي "العودة إلى القرآن".

٢- زعمهم أنّ أدلّة القرآن في إثبات أصول الدين «خطابية» أو «إجمالية»

وأكثر ما يؤلم في هذه الشبهة المتهافتة التي لا تقدر كلام الله حقّ قدْره أنّها ناشئة عن تبنّي التقسيم الأرسطي للأدلة بين برهاني وخطابي وجدلي ومغالطي وغير ذلك، فهم ينظرون إلى الأدلّة من منظار أرسطو الكليل، وهو أمر وقع فيه كثيرٌ من المعاصرين مع الأسف، وكأنّ تقسيمَ أرسطو هذا وتقديمَ الدليل الذي يسمّيه هو «برهانيّا» هو الأصل الذي نحاكم إليه خطابات العالَم!

فنجد من المتأخّرين الإمام عليّ بن محمد بن عليّ الطبري المشهور باسم إلكيا الهرّاسي الشافعي (٤٥٠-٥٠٤ هـ) يقول كما نقل عنه الإمام ابن تيمية: «وفي القرآن حجاج، وإنْ لم يكن فيه الغلبة والفَلَج، غير أنّ العامي يكتفي به، كقوله تعالى: ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِ﴾[ق: ١٥]، وليس مَن أنكر الحشر يُنكره لأجل العياء. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ﴾[النَّحل: ٦٢]، ﴿أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ﴿٢١﴾﴾ [النَّجم: ٢١]، وليس هذا يدل على نفي الولد قطعا، فمبادىء النظر كافية لهم»[1].

---

(١) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، تحقيق: محمد رشاد سالم (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ-١٩٩١م)، ٧: ٣٦٠.

ومن الواضح خطأ إلكيا الهراسي في فهمه لمقتضى الآية المتعلّقة بالبعث ودلالتها، فالمعنى - كما يقول ابن كثير في تفسيرها -: «أنّ ابتداء الخَلْق لم يُعجزْنا، والإعادة أسهل منه»[1]، فهو ردّ على من يستنكر بعث الناس بعد موتهم وحشرهم، فإنّ ابتداء خلقهم بعد أن كانوا في حكم العدم يدعو للدهشة والتعجّب أكثر، مع أنّه تحقّق فعلا، فلمَ العجب من إعادتهم بعد موتهم؟ ويؤكّد ذلك أنّ الآية بتمامها على النحو التالي: ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلۡخَلۡقِ ٱلۡأَوَّلِۚ بَلۡ هُمۡ فِي لَبۡسٖ مِّنۡ خَلۡقٖ جَدِيدٖ ١٥﴾ [ق: ١٥]، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِ﴾ [الرُّوم: ٢٧]. فالآية تُبيّن سهولة البعث على من ثبت أنّه خَلَق الخَلْقَ ابتداءً بكلّ ما فيه بعد أن لم يكن، وهي في هذا قطعية تقيم الحجّة على منكري البعث، فمن أقرّ بأنّ الله سبحانه خَلَق الإنسان والسماوات والأرض بعد أن لم تكن، لا حجّة له في إنكار قدرته على إعادة الخَلْق بعد الموت. ومن الآيات التي تبيّن استنكارهم هذا وتَعجُّبهم قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلۡ نَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ رَجُلٖ يُنَبِّئُكُمۡ إِذَا مُزِّقۡتُمۡ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمۡ لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدٍ ٧﴾ [سَبَإ: ٧]. وهذا كلّه يؤكّد أنّ الردّ في قوله تعالى: ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلۡخَلۡقِ ٱلۡأَوَّلِۚ﴾ [الرُّوم: ٢٧] كان مناسبًا جدّا وكافيًا بالنسبة لمخاطَبين يؤمنون بأنّ الله سبحانه هو خالقهم.

(١) إسماعيل بن عمر بن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: سامي بن محمد السلامة (الرياض: دار طيبة، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)، ٧: ٣٩٧.

ويردّ عليه ابن تيمية مبيّنا أصل هذا الخطأ في فهم أدلّة القرآن فيقول: «وأمّا ما ذكره من أنّ الحجاج الذي في القرآن يكتفي به العامي وإنْ لم يكن فيه الغَلَبة والفَلَج، فهذا الكلام يقوله مثل هذا الرجل وأمثاله من أهل الكلام الجاهلين بحقائق ما جاء به التنزيل، وما بُعث به الرسول، حتى قد يقول بعضهم: إنّ الطريقة البرهانية ليست في القرآن. وهؤلاء جهلهم بمعاني الأدلة البرهانية التي دلّ عليها القرآن، كجهلهم بحقائق ما أخبر به القرآن، بل جهلهم بحقائق ما دلّ عليه الشرع من الدلائل العقلية والمطالب الخبرية، أعظم من جهلهم بما سلكوه من الطرق البدعية التي سمّوها عقلية»[(١)]. ثم يتابع نقده له وتحديدًا بخصوص الآيات التي تتعلّق بنفي الولد لله سبحانه[(٢)].

ونجد الإمام سعد الدين التفتازاني (٧٢٢-٧٩٢هـ) يقول في «**شرح العقائد النَّسَفيّة**»: «واعلم أنّ قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأَنبِيَاء: ٢٢] حُجّة إقناعية، والملازَمة عاديَّةٌ على ما هو اللائق بالخطابيّات»[(٣)]. وهو يقصد أنّ الحجّة في هذه الآية «ظنّية»، إذ يَقنع بها من لا يتحمّل كُلفة البرهان. والخطابيات: التي تكون مقدّماتها من المشهورات أو المظنونات أو المقبولات، ونسبتها إلى الخطابة لأنّ المقصود بالخطابة التأثير في النّاس بالعبارات البرّاقة

(١) ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، ٧: ٣٦١.

(٢) المصدر السابق، ٧: ٣٦١-٣٦٩.

(٣) سعد الدين التفتازاني، **شرح العقائد النسَفيّة**، تحقيق: رشيد أحمد السيلودوي وثناء الله البالن بوري (غجرات: إدارة الصديق دابيل)، ١٤٧-١٤٨.

والاستناد إلى المشهور عندهم، حتى لو لم تكن مطابقة للحقيقة أو ثابتة بالبرهان القطعي. والعاديات: هي ما يقبله جمهور النّاس لجريان العادة عندهم عليه، حتى لو لم تكن قطعيّةً وقامت عليها البراهين.

وقد ردّ الإمام جلال الدين السيوطي (٨٤٩-٩١١ هـ) على التفتازاني في كلامه عن الآية فذكره باعتباره «أحد أئمّة المعقولات» دون أن يسمّيه، وذلك في كتابه «**صون المنطق والكلام عن فنّ المنطق والكلام**»، وقال بعد إيراد الآية: «حيث قال: هذا دليل إقناعي؛ وذلك لأنّه رام تخريجه على قواعد الاستدلال المنطقي، والقرآن وردَ على مذهب العرب واصطلاحهم في الاحتجاج، وقد أطبق أئمّة البلاغة على إيراد هذه الآية في النوع البديعي المسمّى عند المتأخّرين بالمذهب الكلامي وبالاحتجاج النظري، وأطبق العرب الذين نزل عليهم القرآن، فمن بعدَهم من المسلمين، على أنّ هذه الآية من أعظم الأدلّة على الوحدانية، فإذا استحيا الإنسان من الله لم يقل فيها مثل هذا الكلام، وليس غرضي بهذا الحطّ على الرجل المذكور، لكن بيان أنّ المنطق لا يجرّ إلى خير، وأنّ من لاحظه كان بعيدًا عن إدراك المقاصد الشرعية»[(١)].

وهذا الذي قاله السيوطي دقيقٌ جدّا، وهو تأثّر التفتازاني وأمثاله بأساليب المنطق اليوناني، فلا يكادون يفهمون الدليل إلا من خلال قواعده واصطلاحاته!

---

(١) جلال الدين السيوطي، **صون المنطق والكلام عن فنّ المنطق والكلام**، تحقيق: علي سامي النشّار (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٤٧م)، ٢٠.

وقد أشار إلى مكمن خطئهم هذا الباحث البلجيكي المعاصر ميشيل كويبرس في كتابه «**في نَظم القرآن**»، فخلال تحليله لسورة الغاشية وطبيعة الحجاج فيها، بيّن خطأ المستشرقين الذين لم يفهموا العلاقات المنطقية بين أجزاء السورة، والذين وصفوها بالتشظّي وعدم الاتّساق، وكشف عن العلاقة السببية الواضحة بين مركزها الذي يتناول مظاهر الخلق الدالّة على الله سبحانه، وبين الجزء الذي يتعلّق بالقيامة، والجزء الذي يتعلّق بالوحي[1]. ثم قال:

«فنرى إذن أنّ عملية الخَلْق قد ذُكرتْ في المركز باعتبارها سببًا لنتيجتَين: (القيامة الجزء الأول) و(الوحي الجزء الثاني). فثمّة محاججة كاملة في النصّ، ولكنّها تظلّ خفيّة، على القارئ/السامع أن يصيغها أو على الأقل يشعر بوجودها. نقف هنا بشكل مباشر على الفارق التامّ بين الروح اليونانية التي تنحى على العكس من ذلك نحو أكبر قدْرٍ ممكن من التصريح بالمحاججة من أجل جذب السامع وإقناعه، من دون حذف أيّ شيء. أمّا الخطاب الساميّ فيترك جزءًا من العمل للسامع. فكما نقول: «اليونانيّ يفرض، والساميّ يقترح» أو أيضًا «اليوناني يبرهن، والسامي يبيّن». هذا لا يتنافى مع حقيقة أنّ القرآن يتناول الحجج نفسها مرّات عديدة مثل (دلالة آيات الله في الطبيعة على قدرته):

(١) ميشيل كويبرس، **في نَظم القرآن**، ترجمة: عدنان المقراني وطارق منزو (بيروت: دار المشرق، ٢٠١٨م)، ٣٠-٣٣. وانظر أيضًا المصدر نفسه ص ٢١. وللتوسع في فهم الفرق بين البلاغة اليونانية والبلاغة العربية انظر: عبد الحميد الفراهي، **جمهرة البلاغة**، تحقيق: أحمد حسن فرحات ومحمد إقبال أحمد فرحات (دبي: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ١٤٣٩هـ-٢٠١٧م).

ففي كلّ مرّة تتكرّر المحاججة من دون الإفصاح عنها تمامًا»[1].

ويرى بعض المعاصرين أنّ الدليل القطعي على نفي إمكان تعدّد الآلهة لا يتم بالنصّ القرآني وحده، بل يحتاج إلى تجريد الدليل العقلي، على طريقة أهل الكلام بطبيعة الحال! يقولون: إنّ الأدلّة العقلية وردتْ مقدّماتُها مطويّةً في القرآن، ووظيفة أهل العلم تجريد الدليل وبيان مقدّماته والردّ على الإيرادات الموجَّهة إليه، وكلّ ذلك بطبيعة الحال بطريقة المنطق اليوناني. وهؤلاء لا يدركون أنّهم يحاولون تناول الحجّة والدليل بالطريقة اليونانية التي تحاول رسم صياغة متكاملة في إثبات أي قضية والبرهنة عليها من غير أن تترك شيئا للقارئ، كما لو أنّ الأمر صياغة معادلة رياضية، فهم يريدون إطعام القارئ كل شيء بالملعقة!

وفي الوقت الذي يظنّ هؤلاء أنّ أدلّة القرآن الإجمالية، التي تترك للقارئ مساحته الذاتية للتفكّر والاعتبار، غير كافية في إقامة الحجّة، أرى أنّ الإجمال هو أحد الأساليب المركزية المهمّة والمؤثّرة في كتاب الله على النحو الذي شرحته في فصل «الإجمال» في كتاب «**منطق القرآن**». وبكلمات أخرى: في الوقت الذي يظنّ هؤلاء أنّ المطلوب هو تكملة مقدّمات الدليل والردّ على الإيرادات وملاحقة المجادلين في تفاصيلهم وشبهاتهم بأساليب علم الكلام، أرى أنّ هذا النمط من الأدلّة القرآنية قد بيّنه الله لنا لنحذوَ حذوَه في حجاجنا وخطابنا لغير

(١) كويبرس، **في نَظم القرآن**، ٣٣.

المؤمنين والمتشكّكين وطالبي اليقين، وإنْ لم نرقَ إلى مستواه، فهو الأليق بالإنسان والأنفع للتأثير فيه ودفعه إلى تفعيل عقله. نعم نشرح الدليل القرآني ونبيّن وجه دلالته، لكنْ بكلام سهل ميسّر، لا بمقدّمات تطول وذكرٍ للإيرادات والردّ عليها بلغة كلامية تجريدية.

وقد تطرّق عبد الحميد الفراهي في كتابه «**حجج القرآن**» إلى الردّ على من زعم أنّ أدلة القرآن «إقناعية» فقال بعد أن بيّن بأنّ الخطاب بخصوص الألوهية يتنوّع بحسب المخاطَبين على ثلاثة مواقف: «ومَن زعم أنّ أدلّة القرآن إقناعيات لم يميّز بين هذه المواقف، فإنّ كون الحجّة قاطعة إنّما هو بحسب المخاطَب بها، فإذا فرّقتَ بينهم تبيّنَ لك قطعيّتها. وإنّما نشأ هذا الزعم لعدم فهمهم ما بُني عليه الاستدلال الخاص، وما هو البناء للاستدلال العام المطلق، وحينئذٍ توهّموه ظنّيًّا وإقناعيّا. ولكنْ ليس من طريق الاستدلال أن يبرهنَ على كلّ مقدّمة حتّى ينتهي إلى الأصول، فإنّ الأصول يكفي إثباتها مرّة واحدة، ومتى كانت مسلمة عند المخاطَب لا يُحتاج إلى إثباتها أصلا»[١].

وقد ذكر الفراهي في كتابه هذا أيضًا أنّ من خصائص طريق القرآن في الاحتجاج «عدم بسط الأدلّة ليكون عونًا على الفكر والتدبّر فيتربّى العقل»[٢]. ثم فَصّل هذا المعنى فكشف عن «الحكمة في إيراد الأدلّة

(١) عبد الحميد الفراهي، **حجج القرآن: الحكمة البازغة والحجّة البالغة** (أعظم كره: الدائرة الحميدية، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م)، ١٤٦-١٤٧.

(٢) المصدر السابق، ١٣٠.

بالإيجاز والاكتفاء بالتنبيه على موادها»، وذلك أنّ القرآن قد جاء «بأوليّات الهداية من التوحيد والشرائع على غاية الوضوح، ولكن علّق تربية العقول بإعمالها»، «فجعل القرآن موضع التدبّر والفكر وحثّ عليه العقول، فأكثر من التنبيه على ما يكون موضعًا ومادّةً لإعمال العقل. فمن ذلك أمثال قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾ [مُحَمَّد: ٢٤]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَـٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلنُّهَىٰ ﴿٥٤﴾﴾ [طه: ٥٤]. فأكثر من ذكر الآيات، وما هي إلّا ما يحثّ الفكر والنَّظر. فلو فصّل القرآن كلّ دليل بغاية البسط لم يكن تربيةً للعقول بل صارت الأفهام منفعلة، كما ترى بعض الطلاب يحفظون ما لقنوا، وقصارى عملهم الحفظ»[1].

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

(١) المصدر السابق، ١٣١-١٣٢.

٣ـ زعمهم أنّ نصوص القرآن لا تفيد اليقين، ولا يُستفاد اليقين إلّا بالعقل

لن أطيل في نقد هذه الفكرة لكونها أقلّ ارتباطًا بما نحن بصدده في هذا الكتاب. لكنّي أقول قولًا إجماليّا ينقض أصل هذا التوجّه الذي لا يرى القرآن مفيدًا لليقين في أصول الدين، بحجّة اللغة أو غيرها من المعارضات العقلية، فهذا القول أوّلًا يطعن بكتاب الله عزّ وجلّ، فكأنّ كلّ آية تتعلق بأصول الدين يمكن تأويلها دومًا ولا تفيد معنى محدّدًا، وهو ما يجعل الخطاب القرآني الذي جاء للتعريف بالله عزّ وجلّ وأسمائه وصفاته وبيان آثاره في الخَلق الدالّة عليه في عدد كبير جدّا من آياته.. يجعله غير ذي معنى محدّد واضح يستفيده المتلقّون! وفي هذا إبطالٌ لأصل التخاطب باللغة، فنحن لا نقول لمتحدّث عادي يتكلّم معنا لخمس دقائق إنّنا لا يمكن أن نفهم شيئا على وجه القطع من كلامه، فكيف والحديث عن أبلغ بيان وهو كلام الله تعالى؟! كما أنّ هذا الزعم فيه تكذيب لعدد كبير من الآيات التي تصف كتاب الله بالبرهان والنور المبين والبيّنات والفرقان وغير ذلك من الأوصاف التي تدلّ على إفادته لليقين في أسس المسائل الدينية كمعرفة الله سبحانه وأسمائه وصفاته ومعرفة أصول الإيمان وغير ذلك.

كما أنّ الله سبحانه قد بيّن لنا في كتابه أنّه أنزل الكتاب بالحقّ ليفصل في الخلاف بين النّاس، قال تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُواْ فِيهِۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيَۢا بَيْنَهُمْۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَا ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۗۦ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢١٣﴾﴾ [البَقَرَةِ: ٢١٣]. فجعل سبحانه المرجع عند اختلاف العقول كتابه المنزَل، وجعل هؤلاء الفيصلَ في رفع الخلاف ومعرفة اليقين هو العقل، ممّا يبيّن أنّ إحدى المنهجيات المركزية في علم الكلام تخالف أحد المفاهيم المركزية في كتاب الله! وفضلا عن ذلك، فقد رأيناهم جميعًا - من معتزلة وزيدية وإثناعشرية وأشاعرة وغيرهم - يعتمدون هذا المبدأ الذي يُقدّم العقل باعتباره طريق اليقين في أصول الدين، ثم يختلفون أشدّ الاختلاف في مسائل كبرى كالصفات والقدَر والإيمان والكفر وغير ذلك!

كما أنّهم غفلوا - كما أشار الدكتور يحيى هاشم فرغل رحمه الله في كتابه «**الأسس المنهجية لبناء العقيدة الإسلامية**» - أنّ ما زعموه من معارضات عقلية وظنّية في الدلالة فيما يتعلّق بكتاب الله ينطبق تمامًا - بل بقدر أكبر - على خطاباتهم العقلية المصاغة بالاصطلاحات الفلسفية والكلامية، فكما أنّهم يذكرون الاختلاف في تأويل بعض ألفاظ القرآن، فكذلك حدث مثل هذا وأكثر في فهم بعض الاصطلاحات

والمفاهيم الفلسفية والكلامية التي هي نسيجهم ومعتمدهم في بناء أصولهم العقلية!

ومن أراد التفصيل في الردّ عليهم في هذا الباب فليراجع كتاب الشيخ يحيى هاشم فرغل هذا، وليراجع الفصل الذي أحلنا إليه من كتاب «**المدخل إلى دراسة علم الكلام**» للشيخ حسن محمود الشافعي حفظه الله، وثمة مصادر أخرى تُوسّع إطار العرض والنقد لهذا الموضوع ككتاب «**درء تعارض العقل والنقل**» للإمام ابن تيمية رحمه الله، وكتاب «**الدليل النقلي في الفكر الكلامي بين الحجّية والتوظيف**» للدكتور أحمد قوشتي، وفي هذه المراجع كفاية في هذا الباب إن شاء الله.

ويجدر بنا الآن أن نبيّن الآيات الدالّة على احتواء القرآن على الأدلّة والبراهين والحجج الكافية المغنية في بناء أصول الإيمان الإسلامي على أساس متين، والمتدبّر لهذه الآيات سيدرك تمام الإدراك ويوقن تمام التيقّن أنّ كتاب الله كافٍ شافٍ في بناء أصول الدين على أسس وبراهين حاسمة، وأنه يخاطب كلّ إنسان في كلّ عصر.

الآيات الدالّة على احتواء القرآن على الأدلّة العقلية الكافية لجميع البشر

قال تعالى: ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٖ مِّنَ ٱلۡهُدَىٰ وَٱلۡفُرۡقَانِۚ﴾ [البَقَرَةِ: ١٨٥]. قال الإمام عمر بن محمّد النَّسَفي (٤٦١-٥٣٧ هـ) في تفسيره القيّم «**التيسير في التفسير**» في هذه الآية: «ومعنى وصف القرآن بأنّه هُدًى وبيّنات؛ أنّ الهُدى البيان، والبيّنات الدلائل. وقيل: ﴿هُدَىٰ﴾؛ أي: هاديًا إلى أصول الإيمان[1]، ﴿وَبَيِّنَٰتٖ﴾؛ أي: شرائع بيّنة ظاهرة. قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلۡهُدَىٰ وَٱلۡفُرۡقَانِۚ﴾؛ أي: من الدّين الحقّ، والفرق بين الحقّ والباطل، فجاء يَهدي الحقَّ، ويُفرِّقُ بين الحقِّ والباطل»[2].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُم بُرۡهَٰنٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ نُورٗا مُّبِينٗا ١٧٤﴾ [النِّسَاء: ١٧٤]. قال الإمام عمر بن

(١) من لطائف هذا الشهر الفضيل أنّني اخترت عنوان الكتاب وفيه ذكر "أصول الإيمان" قبل الاطلاع على تفسير هذه الآية عند الإمام عمر بن محمّد النَّسَفيّ رحمه الله، وحين وقعت على تفسيرها وقع كلامه هذا في قلبي موقعًا جليلًا.

(٢) عمر بن محمد النَّسَفي، **التيسير في التفسير**، تحقيق: فادي المغربي وماهر أديب حبّوش (إسطنبول: دار اللباب، ١٤٤٠هـ-٢٠١٩م)، ٣: ٨٩-٩٠.

محمد النَّسَفي في تفسيرها: «هو خطاب للكلِّ، والبرهان: الحُجّة، وهو النبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ؛ أي: جاءكم حجّةٌ من الله في اعتقاد ما تعتقدونه، وبطلان ما لا يجوز أن تعتقدوه من مِلَل الكفر. وقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ نُورٗا مُّبِينٗا ١٧٤﴾ [النِّسَاء: ١٧٤]؛ أي: مضيئًا يُبيِّن الحقَّ من الضلال، وهو القرآن»[١].

وقال تعالى: ﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ٢﴾ [الشُّعَرَاء: ٢]، قال الإمام عمر بن محمّد النَّسَفي في تفسيرها: «وقيل: ﴿تِلۡكَ﴾ الآيات التي تقدَّم نزولها ﴿ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾؛ أي: القرآن ﴿ٱلۡمُبِينِ﴾: المظهِر دلائلَ وحدانيّتنا، وصدقَ رسالتك، وما بالناس إليه حاجة»[٢].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَشِفَآءٞ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ ٥٧﴾ [يُونُس: ٥٧]. فهو شفاء لما في صدور جميع النّاس، ويدخل ضمن ذلك أمراض الشبهات والشكوك.

وقال تعالى: ﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتۡلُوهَا عَلَيۡكَ بِٱلۡحَقِّۖ فَبِأَيِّ حَدِيثِۭ بَعۡدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤۡمِنُونَ ٦﴾ [الجَاثِيَة: ٦]. وقال سبحانه: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثِۭ بَعۡدَهُۥ يُؤۡمِنُونَ ٥٠﴾ [المُرسَلَات: ٥٠]. قال الإمام الطبري في

(١) عمر بن محمد النَّسَفي، **التيسير في التفسير**، تحقيق: فادي المغربي، ٥: ٢٧٢-٢٧٣.

(٢) عمر بن محمد النَّسَفي، **التيسير في التفسير**، تحقيق: ماهر أديب حبّوش، ١١: ٢٥٤.

تفسيرها: «فبأي حديث بعد هذا القرآن، أي أنتم أيها القوم كذّبتم به مع وضوح برهانه وصحّة دلائله أنّه حقّ من عند الله»[١]. وقال الإمام محمد بن إبراهيم الوزير في هذا المعنى في كتابه «**ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان**»: «ومَن جحَدَ آياتِ الله وبراهينَ القرآن الجليّة، فهو لدقائق الكلام أجحد، ومن قبولها أبعد»[٢].

وقال تعالى: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١]، وقال سبحانه: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الرَّعد: ٣١]. ويعلّق الإمام ابن الوزير على هاتين الآيتين قائلًا: «فما كان لعظيم قدْره ونفعه وبركته ونوره وهدايته وسرّه وخاصيّته التي لا يحيط بمعرفتها على التفصيل والتحقيق إلا الله عزّ وجلّ بحيث يؤثّر في الجبال الراسيات، والصخور القاسيات، فكيف لا يؤثّر في قلب المتدبّر له، المتعلّم منه، المعوّل في جميع المهمّات عليه، الراجع في اقتباس نور الهدى إليه. وأيّ كتاب يوجد في العالم موصوف بمثل هذا الوصف، والواصف له الملك الربّ الجليل علّام الغيوب، الذي يستحيل عليه

(١) محمد بن جرير الطبري، **تفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي (القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)، ٢٣: ٦١٤.

(٢) محمد بن إبراهيم الوزير، **ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان**، ضبط وعناية: عبد الوارث محمد علي (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م)، ٣٨.

الخطأ والتعظيم لِما لا يستحقّ التعظيم والغلوّ القبيح في الكلام بغير الحقّ. فكيف يُترَك ما في هذا الذِّكر المبين من البراهين، ويُعتمَد على تآليف المخلوقين وأساليب الجدليين؟»[(١)].

وقال تعالى: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا ۝٥٢﴾ [الفُرقَان: ٥٢]. أي بالقرآن كما روي عن ابن عبّاس. ومن جميل ما جاء في بيان موضع الاستدلال منها ما ذكره الشيخ عبد الله سراج الدين رحمه الله في كتابه «**هَدي القرآن الكريم إلى الحجّة والبرهان**»، حيث قال: «فيه دليل صريح على أنّ سيف حجج القرآن هو سيفٌ باتر قاطع، يقطع دابرَ حجج الكافرين، ويَدحض شبهاتهم، ويبطل ضلالاتهم، على مختلف ألوانها وأنواعها ومنشئها، وأنّه ما مِنْ ضلالةٍ ولا شُبهةٍ ولا باطلٍ إلّا وفي هذا القرآن الكريم ردّ عليه، وإبطالٌ له، بحجج معقولة، وبيّنات مقبولة، يَعلم ذلك من تَدبَّرَ آيات الله تعالى وتفكَّر فيها»، ثم قال بعد كلام: «وهل يَتصوّر العاقل أنّ الله تعالى يُعطي رسوله صلّى الله عليه وآله وسلّم سيفًا مَثلومًا غير قاطع، ثم يأمره أن يجاهد به جميع الكفّار والمنكرين، فإنّ ذلك يعود على دعوته بالنقض والخذلان. كلّا ثم كلّا، بل لَمّا أمره الله تعالى بذلك عَلِمْنا يقينًا أنّ في القرآن حجّة قاطعة مفحمة لجميع أولئك»[(٢)].

(١) المصدر السابق، ٩.

(٢) عبد الله سراج الدين، **هَدي القرآن الكريم إلى الحجّة والبرهان** (حلب: مكتبة دار الفلاح، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م)، ٣٠-٣١.

وقال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ أَرْسَلْنَٰكَ فِىٓ أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَآ أُمَمٌ لِّتَتْلُوَاْ عَلَيْهِمُ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ۚ قُلْ هُوَ رَبِّى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ ﴿٣٠﴾﴾ [الرَّعد: ٣٠]. وهي واضحة الدلالة في أهمّية مخاطبة الكفّار بكتاب الله، فمع أنّهم يكفرون بالرحمن، خاطبهم بآيات الرحمن.

وقال تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ ۗ وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾ [آل عِمرَان: ١٠١]. يقول الإمام الطبري في تفسيرها: «يعني بذلك جلّ ثناؤه: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ أيها المؤمنون بعد إيمانكم بالله وبرسوله، فترتدّوا على أعقابكم ﴿وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ﴾، يعني: حججُ الله عليكم التي أنزلها في كتابه على نبيّه محمد ﷺ، ﴿وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ﴾ حجةٌ أخرَى عليكم لله مع آي كتابه، يدعوكم جميع ذلك إلى الحقّ، ويُبصِّركم الهُدى والرَّشاد، وينهاكم عن الغيّ والضلال. يقول لهم تعالى ذكره: فما وجه عُذْركم عند ربكم في جحودكم نبوّة نبيِّكم، وارتدادكم على أعقابكم، ورجوعكم إلى أمر جاهليتكم، إنْ أنتم راجعتم ذلك وكفرتم، وفيه هذه الحجج الواضحة والآياتُ البينة على خطأ فعلكم ذلك إنْ فعلتموه؟»(١).

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓاْ أَنصِتُوا۟ ۖ فَلَمَّا قُضِىَ وَلَّوْاْ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ ﴿٢٩﴾

(١) الطبري، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، ٥: ٦٣٣-٦٣٤.

قَالُواْ يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٣٠﴾ يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِىَ ٱللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣١﴾ وَمَن لَّا يُجِبْ دَاعِىَ ٱللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَيْسَ لَهُۥ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءُ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٣٢﴾﴾ [الأحقاف: ٢٩ – ٣٢].

ودلالة سياق الآيات واضح في مضمون الهداية الذي يقدّمه القرآن لغير المؤمنين به مسبقًا، فهو بالنسبة إليهم ﴿يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ﴾. وروى الطبري عن قتادة أنّه «قرأ ﴿قَالُواْ يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٣٠﴾﴾ [الأحقاف: ٣٠] فقال: ما أسرع ما عَقَلَ القوم، ذُكر لنا أنّهم صُرِفوا إليه من نينوى»[(١)]. ففي القرآن خطاب عقلي للعالَمين، وليس للبشر وحدهم، فكيف بمن جعل خطابه في باب الإيمان محصورًا بالمسلمين؟!

وقال تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا ۚ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ ﴿١٠٤﴾﴾ [الأنعام: ١٠٤]. والبصائر: «ما تبصرون به الهدى من الضلال، والإيمان من الكفر»[(٢)] كما قال الإمام الطبري. والبصيرة: الحجّة البيّنة الظاهرة.

---

(١) المصدر السابق، ٢١: ١٧٢.

(٢) المصدر السابق، ٩: ٤٦٩.

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [البَقَرَةِ: ٩٩]. قال الإمام الطبري في تفسيرها: «أي أنزلنا إليك يا محمد علامات واضحات دالات على نبوّتك: وتلك الآيات هي ما حواه كتابُ الله الذي أنزله إلى محمّد ﷺ من خفايا علوم اليهود ومكنون سرائر أخبارهم وأخبار أوائلهم من بني إسرائيل، والنبأ عمّا تضمنته كتبهم التي لم يكن يَعلمها إلّا أحبارهم وعلماؤهم - وما حرّفه أوائلهم وأواخرهم وبدّلوه من أحكامهم التي كانت في التوراة. فأطلعها الله في كتابه الذي أنزله على نبيّه محمّد ﷺ. فكان، في ذلك من أمره، الآيات البينات لمن أنصف نفسه، ولم يدعه إلى إهلاكها الحسد والبغي. إذ كان في فطرة كل ذي فطرة صحيحة تصديق من أتى بمثل الذي أتى به محمّد ﷺ من الآيات البينات التي وصفت من غير تعلُّم تعلَّمه من بشر، ولا أخذ شيء منه عن آدمي. وبنحو الذي قلنا في ذلك روي الخبر عن ابن عباس.

حدثنا أبو كريب قال، حدثنا عثمان بن سعيد قال، حدثنا بشر بن عمارة، عن أبي روق، عن الضحاك، عن ابن عباس: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ﴾ [البَقَرَةِ: ٩٩] يقول: فأنت تتلوه عليهم، وتخبرهم به غدوة وعشية وبين ذلك، وأنت عندهم أُمّي لم تقرأ كتابًا، وأنت تخبرهم بما في أيديهم على وجهه. يقول الله: ففي ذلك لهم عبرة وبيان، وعليهم حجّة لو كانوا يعلمون»[١].

---

(١) المصدر السابق، ٢: ٣٠٤-٣٠٥.

وقال تعالى: ﴿هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُواْ بِهِۦ وَلِيَعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ۝٥٢﴾ [إبراهيم: ٥٢]. ففي هذه الآية دليل على أنّ القرآن يفيد العلم بالوحدانية، أي فيه الحجج الكافية لذلك. قال الإمام الطبري في تفسيرها: «وليعلموا بما احتجّ به عليهم من الحجج فيه أنّما هو إله واحد، لا آلهة شتى كما يقول المشركون بالله»[1].

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ۝٨﴾ [الحج: ٨]، [لقمان: ٢٠]. ومع أنّ الآية نزلت في أحد الكفّار كما ذكر المفسّرون (النضر بن حارث أو أبي جهل بن هشام)، فإنّها تؤسّس لمركزية كتاب الله في بناء الإيمان بالله سبحانه، وقد تخبّط هذا المجادِل في الله لأنّه يفتقر إلى العلم والهُدى و«الكتاب المنير»، الذي ينير له عقلَه ويكشف له عن البيّنات والهدايات في معرفة الله وتوحيده سبحانه. وروى الطبري في تفسير سورة لقمان عند هذه الآية عن قتادة رحمه الله أنّه قال: «ليس معه من الله برهان ولا كتاب»[2].

وقال تعالى: ﴿وَمَنۡ أَعۡرَضَ عَن ذِكۡرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحۡشُرُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَعۡمَىٰ ۝١٢٤ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرۡتَنِيٓ أَعۡمَىٰ وَقَدۡ كُنتُ بَصِيرًا ۝١٢٥ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتۡكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَاۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمَ تُنسَىٰ ۝١٢٦﴾ [طه: ١٢٤ – ١٢٦]. والذكر هو القرآن، فاحتجّ الله عليه بترك الآيات التي جاءت فيه.

---

(١) المصدر السابق، ١٣: ٧٤٧.

(٢) المصدر السابق، ١٨: ٥٦٨.

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ۝٨٩﴾ [الإسراء: ٨٩]. وقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا ۝٥٤﴾ [الكهف: ٥٤]. وقال عزّ وجلّ: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ۚ وَلَئِن جِئْتَهُم بِـَٔايَةٍ لَّيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا مُبْطِلُونَ ۝٥٨﴾ [الرُّوم: ٥٨]. يقول الإمام الطبري في تفسيرها: «ولقد مثّلنا للناس في هذا القرآن مِن كلّ مَثَلٍ احتجاجًا عليهم، وتنبيها لهم عن وحدانية الله»[1]. وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ۝٢٧ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ۝٢٨﴾ [الزُّمَر: ٢٧ – ٢٨]. وقال سبحانه: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ۝٢١﴾ [الحَشر: ٢١].

وقال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ۝٣٣﴾ [الفُرقَان: ٣٣]. يقول الإمام البغوي في تفسيرها: «﴿وَلَا يَأْتُونَكَ﴾ يا محمّد، يعني: هؤلاء المشركين، ﴿بِمَثَلٍ﴾ يضربونه في إبطال أمرك ﴿إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ﴾ يعني بما تَرُدُّ به ما جاءوا به من المَثَل وتُبطله، فسمّى ما يوردون من الشُّبَه مثلًا، وسمّى ما يدفع به الشُّبهَ حقًّا، ﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ أي: بيانا وتفصيلا»[2].

(١) المصدر السابق، ١٨: ٥٢٨.

(٢) الحسين بن مسعود البغوي، **تفسير البغوي: معالم التنزيل**، تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخران (الرياض: دار طيبة، ١٤١١هـ)، ٦: ٨٣.

وقال تعالى في قوم من أهل الكتاب آمنوا عند سماعهم لكتاب الله وتدبُّرهم لما فيه من الحقّ: ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعۡيُنَهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلۡحَقِّۖ يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكۡتُبۡنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ٨٣﴾ [المَائـِدَة: ٨٣]. ومفهوم الحجّة كما يبدو في هذه الآية أوسع من مجرّد الجدل الذهني، فليس ثمّة جدل هنا، بل حقّ دامغ أبصرتهُ عيون قلوبهم فآمنت وخشعت.

وقال سبحانه: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٢٩﴾ [ص: ٢٩]. وقال عزّ وجلّ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا ٨٢﴾ [النِّسَاء: ٨٢]. وقال سبحانه: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ ٢٤﴾ [مُحَمَّد: ٢٤]. فهذه الآيات تدعو النّاس جميعًا إلى تدبّر كتاب الله، ليبصروا آياته التي تدعوهم إلى الإيمان، فكيف يُعزل هذا الكتاب عن الناس ويقال: لا ينبغي مخاطبة غير المؤمن بالقرآن؟!

وقال تعالى عن الكفّار المستكبرين المعرضين عن تدبّر كتاب الله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذۡنَا مُتۡرَفِيهِم بِٱلۡعَذَابِ إِذَا هُمۡ يَجۡـَٔرُونَ ٦٤ لَا تَجۡـَٔرُواْ ٱلۡيَوۡمَۖ إِنَّكُم مِّنَّا لَا تُنصَرُونَ ٦٥ قَدۡ كَانَتۡ ءَايَٰتِي تُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَكُنتُمۡ عَلَىٰٓ أَعۡقَٰبِكُمۡ تَنكِصُونَ ٦٦ مُسۡتَكۡبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرٗا تَهۡجُرُونَ ٦٧ أَفَلَمۡ يَدَّبَّرُواْ ٱلۡقَوۡلَ أَمۡ جَآءَهُم مَّا لَمۡ يَأۡتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٦٨ أَمۡ لَمۡ

يَعۡرِفُواْ رَسُولَهُمۡ فَهُمۡ لَهُۥ مُنكِرُونَ ﴿٦٩﴾ أَمۡ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةُۢۚ بَلۡ جَآءَهُم بِٱلۡحَقِّ وَأَكۡثَرُهُمۡ لِلۡحَقِّ كَٰرِهُونَ ﴿٧٠﴾ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلۡحَقُّ أَهۡوَآءَهُمۡ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ بَلۡ أَتَيۡنَٰهُم بِذِكۡرِهِمۡ فَهُمۡ عَن ذِكۡرِهِم مُّعۡرِضُونَ ﴿٧١﴾﴾ [المُؤمِنُون: ٦٤ – ٧١]. فاحتجّ عليهم بآيات الكتاب التي دعاهم إلى تدبُّرها، ففيها البراهين الكافية الشافية في إقامة الحجّة ومعرفة دين الحقّ.

وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَۚ فَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يُؤۡمِنُونَ بِهِۦۖ وَمِنۡ هَٰٓؤُلَآءِ مَن يُؤۡمِنُ بِهِۦۚ وَمَا يَجۡحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴿٤٧﴾ وَمَا كُنتَ تَتۡلُواْ مِن قَبۡلِهِۦ مِن كِتَٰبٖ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَۖ إِذٗا لَّٱرۡتَابَ ٱلۡمُبۡطِلُونَ ﴿٤٨﴾ بَلۡ هُوَ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ فِي صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَۚ وَمَا يَجۡحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٩﴾ وَقَالُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ ءَايَٰتٞ مِّن رَّبِّهِۦۚ قُلۡ إِنَّمَا ٱلۡأٓيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٞ مُّبِينٌ ﴿٥٠﴾ أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ يُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحۡمَةٗ وَذِكۡرَىٰ لِقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ﴿٥١﴾﴾ [العَنكَبُوت: ٤٧ – ٥١]. وهي واضحة في احتواء القرآن على الآيات الكافية الدالّة على الإيمان. فالقرآن بنفسه آية لا يمكن لبشر الإتيان بها، وهو كذلك آية بما فيه من أدلّةٍ كثيرةٍ في الآفاق وفي الأنفس تهدي إلى معرفة الله سبحانه وصدق الرسالة، وهو كافٍ شافٍ كما

يُفهم من قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العَنكَبُوت: ٥١].

وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢﴾ [الشُّورَى: ٥٢]. فالقرآن نور لهداية الناس، وذكر «الإيمان» في الآية يدلّ على تضمّن كتاب الله للهداية إلى الإيمان، فهو الأصل في تأسيس الإيمان كما شاء الله سبحانه.

أمّا ما رُوي «عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ فِتْيَانٌ حَزَاوِرَةٌ، فَتَعَلَّمْنَا الْإِيمَانَ قَبْلَ أَنْ نَتَعَلَّمَ الْقُرْآنَ، ثُمَّ تَعَلَّمْنَا الْقُرْآنَ فَازْدَدْنَا بِهِ إِيمَانًا» [سنن ابن ماجة]، فهذا الحديث لا يعني أنّه يجب تعلُّم الإيمان بمعزل عن كتاب الله، ويوضّحه ما رواه الحاكم وغيره عن ابن عمر رضي الله عنه أنّه قال: «لَقَدْ عِشْنَا بُرْهَةً مِنْ دَهْرِنَا وَإِنَّ أَحْدَثَنَا[1] يُؤْتَى الْإِيمَانَ قَبْلَ الْقُرْآنِ، وَتَنْزِلُ السُّورَةُ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَتَعَلَّمُ حَلَالَهَا وَحَرَامَهَا، وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يُوقَفَ عِنْدَهُ فِيهَا كَمَا تَعْلَمُونَ أَنْتُمُ الْقُرْآنَ»، ثُمَّ قَالَ: «لَقَدْ رَأَيْتُ رِجَالًا يُؤْتَى أَحَدُهُمُ الْقُرْآنَ فَيَقْرَأُ مَا بَيْنَ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتِمَتِهِ مَا يَدْرِي مَا أَمْرُهُ وَلَا زَاجِرُهُ، وَلَا مَا يَنْبَغِي أَنْ يُوقَفَ عِنْدَهُ مِنْهُ، يَنْثُرُهُ نَثْرَ الدَّقَلِ» [المستدرك على الصحيحين].

(١) في روايات أخرى: أحدنا.

فالمقصود بتعلُّم القرآن لا مطلق التعلُّم الذي يتضمّن آيات الإيمان، بل نوع خاص يحصل فيه إهمال الفَهمِ والتدبُّرِ والازدجارِ بآياته.

ورُوي عن عائشة رضي الله عنها في الصحيحين أثرٌ يُزيل الإشكال تمامًا، ويكشف في الآن نفسه عن تضمُّن القرآن لآيات الإيمان، التي بمثلها خوطِب النّاس أوّل ما خوطبوا، وبمثلها تعلَّمَ الصحابةُ رضوان الله عليهم الإيمانَ، قالت رضي الله عنها: «إِنَّمَا نَزَلَ أَوَّلَ مَا نَزَلَ مِنْهُ سُورَةٌ مِنَ المُفَصَّلِ، فِيهَا ذِكْرُ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، حَتَّى إِذَا ثَابَ النَّاسُ إِلَى الإِسْلاَمِ نَزَلَ الحَلاَلُ وَالحَرَامُ، وَلَوْ نَزَلَ أَوَّلَ شَيْءٍ: لاَ تَشْرَبُوا الخَمْرَ، لَقَالُوا: لاَ نَدَعُ الخَمْرَ أَبَدًا، وَلَوْ نَزَلَ: لاَ تَزْنُوا، لَقَالُوا: لاَ نَدَعُ الزِّنَا أَبَدًا، لَقَدْ نَزَلَ بِمَكَّةَ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنِّي لَجَارِيَةٌ أَلْعَبُ: ﴿بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوۡعِدُهُمۡ وَٱلسَّاعَةُ أَدۡهَىٰ وَأَمَرُّ ۝٤٦﴾ [القمر: ٤٦] وَمَا نَزَلَتْ سُورَةُ البَقَرَةِ وَالنِّسَاءِ إِلَّا وَأَنَا عِنْدَهُ» [صحيح البخاري].

أي أنّنا حين نتتبّع السنن والآثار نُدرك أنّ المقصود الأول من «تعلُّم الإيمان» الوارد في تلك الروايات هو ما جاء من هدايات الإيمان في كتاب الله!

وقال تعالى: ﴿وَيَوۡمَ نَبۡعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٖ شَهِيدًا عَلَيۡهِم مِّنۡ أَنفُسِهِمۡۖ وَجِئۡنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِۚ وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُسۡلِمِينَ ۝٨٩﴾ [النَّحل: ٨٩]، وقال سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ أَن يُفۡتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصۡدِيقَ ٱلَّذِي بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَتَفۡصِيلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٣٧﴾

[يُونُس: ٣٧]، وقال عزّوجلّ: ﴿لَقَدْ كَانَ فِى قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ۗ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١١١﴾﴾ [يُوسُف: ١١١]. فإذا كان القرآن قد أُنزل تبيانًا لكل شيء وتفصيلًا لكل شيء، فهل يُعقَل أن يكون خاليا من الأدلة على أصول الدين كمعرفة الله عزّوجلّ وصفاته وصدق النبوة؟!

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾﴾ [يُونُس: ١٥]. قال الإمام الطبري في تفسير ﴿بَيِّنَٰتٍ﴾: «واضحات، على الحقّ دالّات»(١). وكذلك الآيات التي تبدأ بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ﴾ وأمثالها، ففيها فوائد عظيمة في الاستدلال بالقرآن وبيّناته والردّ على الدهريين وسائر أصناف الكافرين المنكرين لصدق الرسالة.

وقال تعالى: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٤﴾﴾ [الرَّعد: ٤]. وقال عزّوجلّ: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ ۖ هَل

(١) الطبري، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، ١٢: ١٣٦.

لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ ۚ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الرُّوم: ٢٨]. وقال سبحانه: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُواْ شُيُوخًا ۚ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ مِن قَبْلُ ۖ وَلِتَبْلُغُوٓاْ أَجَلًا مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [غَافِر: ٦٧]. وأمثالها من الآيات التي ترشد إلى دلائل الآفاق والأنفس ثمّ تُنبّه المتلقّي إلى تعقُّل ذلك، فهذه الآيات من جنس الدلائل العقلية القرآنية. وفي آية سورة الروم قال سبحانه ﴿كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الرُّوم: ٢٨]، فبيّن تضمُّن آياته لحُجج العقول الدالّة على نفي الشرك. قال الإمام الطبري في تفسيرها: «كما بيّنا لكم أيها القوم حُججنا في هذه الآيات من هذه السورة على قدرتنا على ما نشاء من إنشاء ما نشاء، وإفناء ما نحبّ، وإعادة ما نريد إعادته بعد فنائه، ودلّلنا على أنه لا تصلح العبادة إلا للواحد القهار، الذي بيده ملكوت كلّ شيء؛ كذلك نُبيّن حُججنا في كل حقّ لقوم يعقلون، فيتدبّرونها إذا سمعوها، ويعتبرون فيتّعظون بها»(١).

وفي هذه الآيات كفاية بالغة للمسلم الذي يطلب الحقّ، ليعلم أنّ كتاب الله يشتمل على أحسن البراهين الدالّة على معرفته سبحانه

---

(١) المصدر السابق، ١٨: ٤٩٢.

ومعرفة أصول دينه، وأنّ الواجب على المسلمين بناء أصول إيمانهم وحجاجهم على هدايات القرآن، والاقتداء بمنهجه وأساليبه، وتعريف البشرية بآياته وتقريبها إليهم. ومن هنا كان انطلاقي للإجابة على أسئلة الفطرة في الكتاب القادم بإذن الله من خلال القرآن، منه أستقي وبآياته أهتدي، فيقيني أنّه يضمّ كلّ ما يحتاجه المسلم من تأسيس لليقين والطمأنينة في القلوب، ودفعٍ للشبهات والشكوك، والله الموفق والمعين.

والآن، لا بدّ من إطلالة تاريخية على الجهود التراثية والمعاصرة التي قاومتْ ذلك المدّ الكلامي الصارف عن الاستهداء بكتاب الله في بناء أصول الإيمان، وتمسّكت بهدايات القرآن في هذا الباب، فكانت خير مؤيّدٍ للإقبال على كتاب الله في الإجابة على أسئلة الفطرة الأولى. وسيجد القارئ فيها أيضًا دعائم ودلائل من أفواه أهل العلم قديمًا وحديثًا، تؤكّد ضرورة هذا المسلك، وتدفع أيّ شبهة متبقّية.

الفصل الثاني
العودة إلى القرآن

بعد أن استعرضنا مسيرة «هجران» القرآن في باب الاستدلال والاحتجاج العقلي وبناء أصول الدين، والاستعاضة عنه بالعقول القاصرة والأدلّة الكلامية الواهية. وبعد أن تكشَّف لنا خطأ ذلك المسلك بوضوح؛ سنقدّم في هذا الفصل - بإذن الله - مسيرة أخرى جليلة مباركة، وهي مسيرة «العودة إلى القرآن». فرغم كلّ ما حدث من انحراف تاريخي في إطار علم الكلام، كانت هناك أصوات لم تهدأ عبر العصور تؤكّد عُلوّ حجج القرآن وبراهينه وبيّناته، بل إنّ هذه الأصوات قد صدرتْ من بعض أبرز المتكلّمين الذين وجدناهم في الفصل السابق ينفون إمكان إثبات أصول العقائد الإيمانية بالقرآن! فإذا بهم يُثبتون دلائل القرآن العقلية إمّا تأصيلا للأمر وإقرارًا به، أو إشارةً إليها واستعمالًا لبعض حُجج القرآن.

وإلى جانب ذلك كانت هناك مجموعة بارزة من العلماء المتقدّمين والمتأخّرين والمعاصرين انتصرتْ لحجج القرآن وبيّناته، وجلّتْ براهينه وأدلّته العقلية الفريدة. وسوف أعرض في هذا الفصل لهذه المسيرة التاريخية الطيّبة، لبيان الجهود التاريخية والمعاصرة التي أستند إليها وأُكمل مسيرتها في هذا الباب العظيم.

موجز تاريخي لمسيرة العودة إلى القرآن

سنعرض في هذا الموجز إن شاء الله نماذج مرتّبة من الأقدم إلى الأحدث، تكشف عن اهتمام علماء المسلمين من المتقدّمين وصولا إلى المعاصرين بالاستدلال بالقرآن. وسننطلق من نماذج لأئمّة من المتقدّمين الذين كانت مركزية القرآن لديهم واضحة في بناء العقائد، مرورا ببعض المتأخّرين الذين تميّزوا في هذا المجال وأحيَوا مسيرة العودة إلى القرآن وجعله المرجعية الأولى في هذا الباب، وصولا إلى المعاصرين الذين برزوا في هذا المجال وأعادوا إحياء هذا التوجّه السنّي الشريف.

التفاسير – تفسير ابن جرير الطبري (٢٢٤-٣١٠ هـ) نموذجًا:

لعلّ أبرز ما يطالعنا من الاحتجاج بالقرآن في بناء العقائد وبيان أدلّته العقلية هو ما نجده في كتب التفسير، وكتب التفسير مصدر زاخر لعلوم عديدة قد يجدها المرء شحيحة في غيرها من الكتب، بل في الكتب التي هي مظانّ تلك العلوم! وقد أشرتُ في كتابي «**العقائدية القاصرة**» إلى هذا الأمر في باب بيان عقيدة التوحيد، فلأسباب عديدة يصعب شرحها هنا خلا كثيرٌ من الكتب العقائدية الكلامية القديمة من التأصيل لتوحيد العبادة الذي جاء القرآن ببيانه وتوكيده في آيات كثيرة، والذي هو أصل الدين، كما خلت تلك الكتب – إلّا ما رحم ربّك – من بيان علاقة الإيمان بحاكمية الشريعة، لكنّنا حين ننظر في كتب التفسير – متقدّمها ومتأخّرها – نجد ذكرًا لهذه المسائل وإشارات عديدة قوية، والسبب أنّ المفسّر مضطر إلى تقريرها عند مروره بالآيات التي تقرّرها. وهذا من بركة الاستهداء بالقرآن.

وكذلك الأمر فيما يتعلق بهذا الباب، وهو الكشف عن أدلّة القرآن العقلية واستعمالها في الحجاج أو في إثبات العقائد في كتب التفسير، وهو باب لطيف يستحقّ دراسة جامعية رائدة، فحبّذا لو انصرفتْ

إليه هممُ الطلّاب. وسنقتصر في هذه العجالة على ذكر نماذج من تفسير ابن جرير الطبري رحمه الله، ونترك باب البحث والتأمّل في سائر التفاسير للقارئ.

ابتداءً، فإنّ الطبري يقول في مطلع تفسيره: «الحمد لله الذي حَجّت الألباب بدائعُ حكمه، وخَصَمَت العقولَ لطائفُ حججه، وقطعتْ عذرَ الملحدين عجائبُ صنعه، وهتف في أسماع العالمين ألسنُ أدلّته»(١). وهذا الكلام واضح في اعتقاده بتضمّن القرآن للحجج والأدلّة العقلية الكافية المغنية.

ومن ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴿٨٩﴾﴾ [الإسراء: ٨٩] حيث قال الطبري رحمه الله: «يقول تعالى ذكره: ولقد بيّنا للناس في هذا القرآن من كلّ مثل، احتجاجًا بذلك كلّه عليهم، وتذكيرًا لهم، وتنبيهًا على الحقّ ليتبعوه ويعملوا به ﴿فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ يقول: فأبى أكثر الناس إلا جحودا للحقّ، وإنكارا لحجج الله وأدلته»(٢).

ومنه أيضًا تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ

(١) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ١: ٣.

(٢) المصدر السابق، ١٥: ٧٧.

ٱلۡيَوۡمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾ [طه: ١٢٤ - ١٢٦]. حيث قال رحمه الله: «يقول تعالى ذكره، قال الله حينئذ للقائل له: ﴿رَبِّ لِمَ حَشَرۡتَنِيٓ أَعۡمَىٰ وَقَدۡ كُنتُ بَصِيرٗا﴾ فعلتُ ذلك بك، فحشرتك أعمى كما أتتك آياتي، وهي حججه وأدلته وبيانه الذي بيَّنه في كتابه، فنسيتها: يقول: فتركتها وأعرضت عنها، ولم تؤمن بها، ولم تعمل»[1].

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾ [ص: ٢٩]: «يقول: ليتدبَّروا حُجَج الله التي فيه، وما شرع فيه من شرائعه، فيتعظوا ويعملوا به»[2].

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلۡفُلۡكِ ٱلَّتِي تَجۡرِي فِي ٱلۡبَحۡرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٖ وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلۡمُسَخَّرِ بَيۡنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ﴿١٦٤﴾﴾ [البَقَرَةِ: ١٦٤] مبيّنا فضل الحجّة التي احتجّ بها الله في كتابه:

«ثم عرَّفهم تعالى ذكره بالآية التي تتلوها، موضعَ استدلال ذوي الألباب منهم على حقيقة ما نبَّههم عليه من توحيده وحُججه الواضحة القاطعة عُذرَهم، فقال عزّ ذكره: أيها المشركون، إنْ جهلتم أو شككتم في حقيقة ما أخبرتكم من الخبر: من أنّ إلهكم إله واحد، دونَ ما تدّعون

(١) المصدر السابق، ١٦: ٢٠٢.

(٢) المصدر السابق، ٢٠: ٧٩.

ألوهته من الأنداد والأوثان، فتدبروا حُججي وفكروا فيها، فإنّ من حُججي خَلق السموات والأرض، واختلاف الليل والنهار، والفلكُ التي تجري في البحر بما يَنفعُ الناس، وما أنزلت من السماء من ماء فأحييت به الأرض بعد موتها، وما بثثتُ فيها من كلّ دابّة، والسحاب الذي سَخّرته بين السماء والأرض. فإنْ كان ما تعبدونه من الأوثان والآلهة والأنداد وسائر ما تشركون به، إذا اجتمع جميعه فتظاهرَ أو انفرد بعضُه دون بعض، يقدر على أن يخلق نظيرَ شيء من خَلقي الذي سمّيتُ لكم، فلكم بعبادتكم ما تعبدون من دوني حينئذ عذرٌ، وإلا فلا عُذر لكم في اتخاذ إله سواي، ولا إله لكم ولما تعبدون غَيري. فليتدبّر أولو الألباب إيجازَ الله احتجاجَه على جميع أهل الكفر به والملحدين في توحيده، في هذه الآية وفي التي بعدها، بأوْجز كلام وأبلغ حجّة وألطف معنى يُشرف بهم على مَعرفة فضْل حكمة الله وبيانه»[١].

ونكتفي بهذا القدْر من تفسير الطبري رحمه الله.

(١) المصدر السابق، ٢: ٧٤٦-٧٤٧.

محمّد بن عمر الترمذي ثم البلخي، أبو بكر الورّاق (ت ٢٩٤ هـ) في «العالم والمتعلّم»:

وهو إمام جليل من كبار مشايخ خراسان في القرن الثالث الهجري، وهو على الأرجح أسنُّ من الإمام الطبري، ولكنّي قدّمتُ الطبريّ لتقديم الحديث عن كتب التفسير جملةً.

ذكر الإمام محمد بن عمر الترمذي الورّاق في كتابه «**العالم والمتعلّم**» مجموعةً من أدلّة القرآن في باب سمّاه «باب دلالات اليقين وأسبابه»، ثم مجموعة أخرى منها في باب سمّاه «باب دلائل البعث».

يقول أبو بكر الورّاق في كتابه: «واليقين على ثلاثة أوجه: يقين عَيان، وهو أن يُعايِن الشيء فيستيقِنَ به، ويقين الخبر، وهو أن يُخبَر بالحقّ فيستيقِنَ به، ويقين الدلالة، وهو أن يعرف دلائل الحقّ وشواهده فيستيقِنَ به وإنْ لم يخبره أحد، كما يرى الدخان فيستيقن بالنار، كما حكى الله عزّ وجلّ عن إبراهيم عليه السلام، إذ عرفَ ربّه بالدلائل والله أعلم. وأفضل اليقين بالآخرة هو اليقين الذي يكون مع معرفة الدلائل، وهو اليقين الذي يكون منه النّور النافذ، والخوف الدائم، والرجاء الصادق، والحبّ الراسخ، والاجتهاد البالغ.

والدليل على ذلك أنّ الله تبارك وتعالى دعا النّاس إلى اليقين بالدلائل، ووصف المصدّقين بذلك فقال: ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [يُونُس: ١٠١]، وقال: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلۡإِبِلِ كَيۡفَ خُلِقَتۡ ١٧ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيۡفَ رُفِعَتۡ ١٨ وَإِلَى ٱلۡجِبَالِ كَيۡفَ نُصِبَتۡ ١٩ وَإِلَى ٱلۡأَرۡضِ كَيۡفَ سُطِحَتۡ ٢٠﴾ [الغَاشِيَة: ١٧ - ٢٠]. وقال: ﴿أَفَلَمۡ يَنظُرُوٓاْ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوۡقَهُمۡ كَيۡفَ بَنَيۡنَٰهَا وَزَيَّنَّٰهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٖ ٦ وَٱلۡأَرۡضَ مَدَدۡنَٰهَا وَأَلۡقَيۡنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ وَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوۡجِۭ بَهِيجٖ ٧ تَبۡصِرَةٗ وَذِكۡرَىٰ لِكُلِّ عَبۡدٖ مُّنِيبٖ ٨﴾ [ق: ٦ - ٨]. وقال: ﴿إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٖ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ ١٩٠﴾ [آل عِمرَان: ١٩٠]. وقال: ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ءَايَٰتٞ لِّلۡمُوقِنِينَ ٢٠ وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ ٢١﴾ [الذَّارِيَات: ٢٠ - ٢١].

فهذه أسباب التوحيد وأركان المعرفة ودلائل اليقين وشواهد الإيمان التي تُدحض حجج المبطلين وتُضيء قلوبَ الموقنين، وهي آياته الواضحة المنيرة الدالّة عليه في السماوات والأرض وما بينهما، فليس في الدنيا شيء صغير ولا كبير إلا ودلائل الربوبية فيه لخالقه موجودة واضحة قائمة للمتفكّرين»[1].

(١) محمد بن عمر الترمذي: **العالم والمتعلّم**، مخطوط بلدية الإسكندرية، رقم ١٢١٨، ورقة ٢ ب - ٣ أ.

ثـم يُسـهب الإمام أبـو بكر الـورّاق رحمه الله في عرض بعـض الدلائل في الأنفـس والآفـاق متّبعًا منهج القرآن وتوجيهاته، ولا شـكّ أنّ مركزية القـرآن في خطابـه المتعلّق بمعرفة الله عـزّ وجلّ واضحة جدّا في انطلاقه منـه ابتـداءً، وهو يعـود إلى القرآن مستشـهدًا خلال عرضه لآيات الله في الإنسان والطبيعة والتاريخ البشري، الشاهدة على ربوبيّته ووحدانيّته سبحانه[1]. ويفعل الشيء نفسه في الباب المتعلّق بدلائل البعث[2].

(١) المصدر السابق، ورقة ٣ أ - ٥ أ.

(٢) المصدر السابق، ورقة ٥ أ - ٥ ب.

أبو الحسن الأشعري (٢٦٠-٣٢٤ هـ) أو تلميذه ابن مجاهد الطائي (ت ٣٧٠ هـ) في «رسالة إلى أهل الثغر» (١):

هذه الرسالة في الأساس هي إجابة على ما التمسه السائلون من ذكر الأصول التي عوّل عليها السّلف «وعدَلوا إلى الكتاب والسنّة من أجلها»[1]، مع الردّ على أهل البدع الذين صاروا إلى مخالفة الكتاب والسنّة، وفارقوا الأدلّة الشرعية وما أتى به الرسول ﷺ، ووافقوا طرق الفلاسفة[2].

ثم ذكر لهم في الإجابة بداية البعثة النبوية وحال البشرية آنذاك بين كتابيّين وفلاسفة وبراهمة ودهريين وثنويّين ومجوس وعبدة أصنام، وأنّ الله عزّ وجلّ قد بعث نبيّه ﷺ «لينبّههم جميعا على حَدَثهم، ويدعوهم إلى توحيد المُحْدِث لهم، ويبيّن لهم طرق معرفته بما فيهم من آثار صنعته، ويأمرهم برفض كل ما كانوا عليه من سائر الأباطيل، بعد تنبيهه - عليه السلام - لهم على فسادها، ودلالته على صدقه فيما يخبرهم به عن ربّهم تعالى بالآيات الباهرة والمعجزات

(١) أبو الحسن الأشعري، **رسالة إلى أهل الثغر**، تحقيق: عبد الله شاكر محمد الجنيدي (المدينة المنوّرة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٢٢-٢٠٠٢)، ١٣٣.

(٢) انظر: المصدر السابق، ١٣٣-١٣٥.

القاهرة، ويوضّح لهم سائر ما تعبّدهم الله عزّ وجلّ به من شريعته »[1].
وواضح من هذا التقديم انطلاقه من «الوحي» في إثبات العقائد، على خلاف منهج المتأخّرين من المتكلّمين الأشاعرة وغيرهم.

ورغم حضور الأثر الكلامي في كتابه هذا، وتحديدًا استدلاله بالتغيّر والاختلاف على حدوث الإنسان، فإنّ هذا لا يؤثّر في المسلك الذي أسّس عليه منهجه في هذه الرسالة، وهو الانطلاق من الوحي وبيان أدلّة القرآن في جميع قضايا الأصول، وبيان إجابته عليها أحسن إجابة.

فقرّر أولا أنّ النبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دعا هذه التوجهات المنحرفة جميعًا إلى الله، وأنّ الله عزّ وجلّ «نبّههم على حدثهم فيما فيهم من اختلاف الصور والهيئات وغير ذلك من اختلاف اللغات، وكشف لهم عن طريق معرفة الفاعل لهم بما فيهم وفي غيرهم، بما يقتضي وجوده، ويدلّ على إرادته وتدبيره»[2]. وعند هذا الموضع شرع ببيان الأدلّة القرآنية في ذلك فقال:

«حيث قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ ٢١﴾ [الذَّارِيَات: ٢١]. فنبّههم عزّ وجلّ بتقلّبهم في سائر الهيئات التي كانوا عليها.. وشرح ذلك بقوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٖ مِّن طِينٖ ١٢ ثُمَّ جَعَلۡنَٰهُ نُطۡفَةٗ فِي قَرَارٖ مَّكِينٖ ١٣ ثُمَّ خَلَقۡنَا ٱلنُّطۡفَةَ عَلَقَةٗ

(١) المصدر السابق، ١٤٠-١٤١.

(٢) المصدر السابق، ١٤١-١٤٣.

فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ۚ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴿١٤﴾ [المؤمنون: ١٢ - ١٤]. وهذا من أوضح ما يقتضي الدلالة على حَدَث الإنسان ووجود المُحدِث له »[١]. ثم يوضّح ذلك بدلالة التغيّر على الحدوث وغيرها من الدلالات، كدلالة الترتيب على محدِث قادر حكيم، مع تفصيل بعض بدائع خَلْق الإنسان التي تدلّ على صانع حكيم[٢].

ثم يذكر قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾﴾ [آل عمران: ١٩٠] ويفصّل وجه الدلالة فيها على مصالح الإنسان[٣]. ويستمرّ على هذه الخطّة في كتابه فيذكر تنبيه الله في كتابه على فساد قول الفلاسفة بالطبائع، وتنبيهه الخلقَ بأنّه واحد باتّساق أفعاله وترتيبها، وتنبيهه المنكرين للإعادة مع إقرارهم بالابتداء على جواز إعادته تعالى لهم، وتنبيهه عبّادَ الأصنام بتعريفه لهم على فساد ما صاروا إليه، وردّه على المنكرين لرسله، والاحتجاج على أهل الكتاب، وتحدّي فصحاء العرب بالقرآن. وهو في جميع ذلك يذكر الآيات ويشرح أوجه الدلالة فيها، أو يذكر الأمر اختصارا كما فعل في الاحتجاج بتحدّي فصحاء العرب بالقرآن[٤].

(١) المصدر السابق، ١٤٣-١٤٤.

(٢) المصدر السابق، ١٤٤-١٥١.

(٣) المصدر السابق، ١٥١-١٥٣.

(٤) انظر: المصدر السابق: ١٥٥-١٦٨.

إلى أن يقول مؤكّدًا على مركزية القرآن في إثبات أصول الدين:

«وكذلك قد أزاح نبيّنا - عليه السلام - بالقرآن وما فيه من العجائب عللَ الفصحاء من أهله، وقطع به عذرَهم لمعرفتهم أنّه خارج عمّا انتهتْ إليه فصاحتهم في لغاتهم ونظموه في شعرهم وبسطوه في خطبهم، وأوضح لجميع مَن بُعث إليه من الفِرَق التي ذكرناها فسادَ ما كانوا عليه بحجج الله وبيانه، ودلّ على صحّة ما دعاهم إليه ببراهين الله وآياته، حتى لم يبق لأحدٍ منهم شبهة فيه، ولا احتيج مع ما كان منه - عليه السلام - في ذلك إلى زيادة من غيره»[1].

فليس الأمر أنّه استدل بإعجاز القرآن أو تحدّيه لفصحاء العرب فحسب، بل ذكر أيضًا ما فيه من حجج وبراهين وآيات على جميع أهل الأرض، وأنه كافٍ شافٍ في الاحتجاج عليهم. وقد وضّح بعد ذلك أنّ ما جاء به النبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ كان كافيًا في معرفة الصحابة لأدلة أصول العقائد، كمعرفة الله وتوحيده وصفاته وأفعاله سبحانه وما بلّغه في رسالته، وأنّه لم يُنقَل عنهم «زيادة على ما نبّههم عليه من الحجج»[2].

وفي هذا المعنى يقول أيضًا بعد ذكر اجتهادهم واختلافهم في حوادث الأحكام الفقهية: «فأمّا ما دعاهم إليه - عليه السلام - من معرفة حَدَثهم، والمعرفة بمحدِثهم، ومعرفة أسمائه الحسنى وصفاته العليا

(١) المصدر السابق: ١٦٨-١٦٩.

(٢) المصدر السابق، ١٧٧-١٧٨.

وعَدْله وحكمته؛ فقد بيّن لهم وجوه الأدلّة في جميعه، حتى ثلجتْ صدورُهم به، وامتنعوا عن استئناف الأدلّة فيه، وبلّغوا جميع ما وقفوا عليه من ذلك، واتّفقوا عليه إلى من بعدهم، فكان عذرهم فيما دُعوا إليه من ذلك مقطوعًا بما نبّههم النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الدلالة على ذلك، وما شاهدوه من آيات الدلالة على صدقه. وعذر سائر من تأخّر عنه بنقلهم ذلك إليهم، ونقْلُ أهل كلّ زمان حجّة على من بعدهم، من غير أن يُحتاج أرشدكم الله في المعرفة لسائر ما دعينا إلى اعتقاده إلى استئناف أدلّة غير الأدلّة التي نبّه النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عليها، ودعا سائر أمته إلى تأمّلها؛ إذ كان من المستحيل أن يأتيَ بعد ذلك أحدٌ بأهدى ممّا أتى، أو يصلوا من ذلك إلى ما بَعُد عنه عليه السلام»[١].

وهو كلام واضح في توهين الأدلّة المحدَثة التي لم يُنبّه إليها الكتاب والسنّة، وبيان أفضلية الاعتماد على ما في الكتاب والسنّة من الأدلّة العقلية على صدق الرسالة وما جاء فيها.

وممّا ينبغي التنويه إليه أنّه سلك في كتابه هذا مسلك إثبات صدق الرسالة لإثبات معرفة الله وتوحيده وصفاته وسائر أصول الدين، قال رحمه الله: «وإذا ثبت بالآيات صدقُه، فقد عُلم صحّة كلّ ما أخبر به النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنه، وصارت أخباره عليه السلام أدلّة على صحّة سائر ما دعانا إليه من الأمور الغائبة عن حواسّنا وصفات

---

(١) المصدر السابق، ١٨٠-١٨٣.

فعله، وصار خبره عليه السلام عن ذلك سبيلًا إلى إدراكه، وطريقًا إلى العلم بحقيقته»[١].

بل يوضّح تفوّق هذا المسلك على دليل الأعراض الكلامي الذي ينسبه إلى الفلاسفة كما سيفعل الإمام أبو سليمان الخطّابي في رسالة **«الغنية عن الكلام وأهله»**، بل الرجلان متفقان في نقاط كثيرة جدّا في الرسالتين[٢]. وبيّن أيضًا أنّ دليل الأعراض لا يثبت إلّا بعد إثبات مسائل كثيرة تحتاج إلى استدلال، وهي محلّ اختلاف بين الفِرَق ويدقّ الكلام عليها[٣]. وهو يبيّن عدم الحاجة إلى مثل هذا الاستدلال العويص، ويقدّم عليه الاستدلالَ على المعارف الغيبية بخبر الرسول عليه السلام، أي الكتاب والسنّة، ويشرح ذلك قائلا: «لأنّ آياته والأدلّة الدالّة على صدقه محسوسة مشاهَدة قد أزعجتْ القلوب، وبعثتْ الخواطرَ على النَّظر في صحّة ما يدعو إليه، وتأمُّل ما استشهد به على صدقه، والمعرفة بأنّ آياته من قِبَل الله تُدرَك بيسير الفكر فيها، وأنّها لا يصحّ أن تكون من البشر لوضوح الطُّرق إلى ذلك»[٤].

---

(١) المصدر السابق، ١٨٤.

(٢) انظر الفصل المخصص للإمام أبي سليمان الخطّابي في كتابي **"منطق القرآن"** من إصدار دار أركان، ٢٠٢٣.

(٣) الأشعري، **رسالة إلى أهل الثغر**، ١٨٥-١٨٧.

(٤) للمزيد حول هذه المعاني: راجع فصلَي "البداهة" و"اليُسر" من كتابي **"منطق القرآن"**، من إصدار دار أركان، ٢٠٢٣.

وسائر ما في الرسالة من مسائل مفيد، خصوصا في بيان استقامة طرق استدلال السلف وصحّة معارفهم، ولكنْ يَقْصُر عن استيفائه هذا الموجَز، غير أنّي أختم بقوله عن الكتاب والسنّة: «ولَعَمري إنّ فيهما الشفاء من كلّ أمرٍ مُشكِل، والبرءَ من كلّ داءٍ مُعضِل»[1].

(١) الأشعري، **رسالة إلى أهل الثغر**، ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

ابن مسرّة الجَبَلي (٢٦٩-٣١٩ هـ) في رسالة «الاعتبار»:

محمد بن مسرّة الجَبَلي عالم صوفي التوجّه، وُجّهتْ إليه اتّهامات بالابتداع من جهة بعض المؤرّخين، وأصدرتْ السلطة الأموية في الأندلس كتابًا بمنع مذهبه ولاحقتْ أتباعه. لكنّ ما وصلنا من رسائله، وتحديدا في رسالة «**الاعتبار**» التي نحن بصدد عرضها بإيجاز، لا يُنبئ عن فيلسوف منحرف أو صوفي شاطح، بل يُنبئ عن عالم سُنّيٍّ متفكّرٍ خالفَ طريق الفلاسفة كما سيأتي، وعظّم قدْر القرآن ومركزيّته في الاستدلال على أصول الدين.

وخلاصة الطريقة التي يشرحها ابن مسرّة الجَبَلي في رسالته الموجزة هذه أنّ الله عزّ وجلّ جعل لعباده العقول ليبصروا أمره ويعرفوا قدْره، وأنّه سبحانه جعل ما في خلْقه من السماء والأرض آيات دالّات عليه، تُعرّف بربوبيّته وصفاته الحسنى، والمستبصرون من خلْقه ينظرون في دلالات تلك الآيات وأعاجيبها كما قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيْءٍ﴾[الأعراف: ١٨٥]، فكل ما خَلق الله من شيء - بحسب ابن مسرّة - موضوع للفكرة ومطلب للدلالة[1].

(١) انظر: ابن مسرّة الجبلي وآخرون، **نصوص من التراث الصوفي الغرب إسلامي**، تحقيق: محمد العدلوني الإدريسي (البيضاء: دار الثقافة، ١٤٢٩-٢٠٠٨)، ٥٧-٥٨.

يقول ابن مسرّة: «وقال في أوليائه المستبصرين الذين أثنى عليهم: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا﴾ [آل عِمرَان: ١٩١]. أجل والله، لقد أطلعتْهم الفكرة على البصيرة، فشهدتْ لهم السماء والأرض بما نبّأتْ به النبوّة، أنّه ما خَلَق هذا العالم المنضَّد المُحكَم الموزون باطلًا، وأنّه للجزاء خلَقَه، فاستعاذوا - مع إقرارهم - من النّار فقالوا: ﴿سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ١٩١﴾ [آل عِمرَان: ١٩١].

ونبّه عزّ وجلّ وحضَّ وكرّر ورغّبَ في كتابه على التفكّر والتذكّر والتبصّر، فوصل به وفصل، وأبدى به وأعاده، حسب موقع ذلك من منافع العباد وإحيائه لقلوبهم. وبَعَثَ الأنبياءَ صلوات الله عليهم وبركاته يُنبّئون النّاس ويُبيّنون لهم الأمور الباطنة، ويستشهدون عليها بالآيات الظاهرة، ليبلغ النّاس إلى اليقين الذي عليه يثابون وبه يطلبون وعنه يسألون، قال: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ ٢﴾ [الرَّعد: ٢]. وقال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُو قَالَ أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَٰتِي وَلَمْ تُحِيطُواْ بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ٨٤﴾ [النَّمل: ٨٤]»(١).

وواضحٌ مدى انطلاق ابن مسرّة من توجيهات كتاب الله في التفكّر في خَلْق السماوات والأرض. ثم يبيّن أنّ الرسل قد نبّأتْ في رسالاتها عن أمر الله تعالى، «فدلّت على الله عزّ وجلّ، وعلى صفاته الحسنى، وكيف بدأ خلقَه وأنشأه، واستوى على عرشه وكرسي ملكوته وسماواته

(١) المصدر السابق، ٥٨.

وأرضه إلى آخر ذلك»[1]، وهنا يوضّح ابن مسرّة أنّ الله عزّ وجلّ قد أمرنا بالاعتبار لذلك، أي الاعتبار من خلال النظر والتفكّر في آيات الله تعالى في السماوات والأرض، يقول عن الاعتبار: «وأرشدَنا إلى البدء فيه من آيات الأرض كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البَقَرَةِ: ٢٢]. وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الأَنعَام: ٩٥]، وقال: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴿٢٠﴾ وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الذَّارِيَات: ٢٠ - ٢١]»[2].

فهذا الاعتبار بالآيات المبثوثة في الآفاق والأنفس بحسب ابن مسرّة يقود المتفكّر المتبصّر إلى تصديق ما جاءت به الرُّسُل عليهم السلام، وفي هذا يقول: «فإذا فكّروا أبصروا، وإذا أبصروا وجدوا الحقّ واحدًا على ما حكت الرُّسُل عليهم السلام، وعلى ما وصفوا به الحقّ عن الله، وأنّه متّفق متصادق»[3].

ويلخّص هذا المنهج بقوله: «فوجدوا الاعتبار يشهد للنبأ فيصدّقه، ووجدوا النبأ موافقًا للاعتبار لا يخالفه، فتعاضد البرهان، وتجلّى اليقين، وأفضت القلوبُ إلى حقائق الإيمان. فبهذه الطريقة التي دلّ

(١) المصدر السابق، ٥٨.

(٢) المصدر السابق، ٥٨-٥٩.

(٣) المصدر السابق، ٥٩.

عليها الكتاب وأرشدت إليها الرُّسُل يُكتسب النّورُ الذي لا يُطفأ أبدًا، وتستفاد البصائر الصادقة التي بها اقترب المتقرّبون من ربّهم، ووصلوا في الدنيا والآخرة إلى المقام المحمود عن غيرهم، وعاينوا الغيب بأبصار قلوبهم، وعلموا علمَ الكتاب، فشهدتْ قلوبُهم له أنّه الحقّ. قال الله تعالى: ﴿۞ أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ١٩ ٱلَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَلَا يَنقُضُونَ ٱلْمِيثَٰقَ ٢٠﴾ إلى قوله: ﴿وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلْحِسَابِ ٢١﴾ [الرَّعد: ١٩ - ٢١]. ثم ختم السورة وعقد الكلام كلّه إلى قوله: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَسْتَ مُرْسَلًاۚ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ٤٣﴾ [الرَّعد: ٤٣]. ولا يصل بشرٌ إلى معرفة علم الكتاب حتّى يقرن الخبرَ بالاعتبار، ويحقّق السماعَ بالاستبصار، جعلَنا الله وإيّاكم من الموقنين المستبصرين»[1].

والحقّ أنّ ابن مسرّة في هذا التدبّر الجليل قد أشار إلى جانب مهمّ من دلائل القرآن العقلية، وكان منقادًا في ذلك إلى ما نبّه عليه القرآن ووجّه إليه في آيات كثيرة جدّا، فكشف بذلك عن أحد مسالك معرفة الله التي يدلّ عليها كتاب الله عزّ وجلّ. وغير خافٍ عُمق تدبّره لكتاب الله، فهو لا يستشهد بالآية بعد الآية فحسب، بل ينظر نظرةً كلّيةً إلى سورة الرعد مستخلصًا حكمتَها والمنهج الذي تُقدّمه لمتدبّرها.

(١) المصدر السابق، ٥٩-٦٠.

ومثلما فعل أبو بكر الورّاق والأشعري أو ابن مجاهد - كما بيّنّا سابقًا - يشرع ابن مسرّة في تفصيل شيء من مظاهر التفكّر والاعتبار بخَلْق الله في الطبيعة وفي النفس الإنسانية، في رحلة لطيفة تنتهي بمعرفة الله عزّ وجلّ[1].

ومن الجدير بالتنويه هنا أنّ الانطلاق من القرآن الكريم في الاستدلال وإثبات أصول الدين لا يستلزم منع التفكّر الذاتي المستقلّ، ولكنّ القرآن يرشدنا إلى منهج التفكّر وينبّهنا إلى مواضع الاعتبار، وقد رأينا كلَّ واحد من الأئمة الذين عرضنا رسائلهم - الورّاق والأشعري (أو ابن مجاهد) وابن مسرّة - كيف تابعَ توجيهات الآيات وتفكَّرَ في بعض المظاهر الإنسانية والطبيعية، وفقًا للأفق الذي تسمح به ثقافته وبيئته وتجربته الشخصية، وهو ما يُحقّق الاجتراح الذاتي للتجربة الإيمانية، بما يتّسق مع البنية الابتلائية التي خَلَقَ اللهُ عليها هذا العالَم كما سنشرح في الكتاب القادم بإذن الله.

ويقول ابن مسرّة بعد ذلك موضّحا افتراق منهجه عن مسلك الفلاسفة: «فهذا مثال من استدلال الاعتبار، وهو الذي دار عليه وابتغاه المتصنّعون المسمّون بالفلاسفة بغير نيّة مستقيمة فأخطأوه وفُصلوا عنه، فتاهوا في الترّهات التي لا نورَ فيها؛ وإنّما رأوا أصل ذلك شيئا سمعوه، أو وجدوا رسمه أثارةً من نبوّة إبراهيم صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في

(١) المصدر السابق، ٦٠-٦٤.

اعتبار خلائق الملكوت للدلالة على باريه، فأرادوا تلك السبيل بغير نيّة فأخطأوها»[١].

ثم يبيّن لنا ابن مسرّة بعد ذلك جُمَلًا من أصول الدين التي جاء الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم للكشف عنها، ودلالة ذلك واضحة في اعتماده على أخبار الوحي، أو ما يسمّيه المتكلّمون «السمع»، في إثبات أصول الدين. وقد ذكر من ذلك التعريف بالله الخالق وتوحيده سبحانه، وصفاته عزّ وجلّ، وصفة عرشه وكتابته عزّ وجلّ لجميع المقادير، وذكر أنّ العرش «محيط بالأشياء كلّها، عالٍ فوقها زامّ لها، وتحت ذلك كرسيّه الذي وسع السماوات والأرض، وهو حافظهما وقيّمهما دون كلفة أو مباشرة، وإنّه استوى فعلا فوق العرش، وهو أقرب إلى كلّ شيء من نفسه مع تعاليه وتقديسه...» إلى آخر ما ذكره عن خلق السماوات السبع والنجوم وتسخيرها وخلْق الأزواج وغير ذلك مما ذكره القرآن[٢].

ليؤكّد أخيرًا فكرته السابقة بقوله: «فجاء خبرُ النبوة مبتدئًا من جهة العرش نازلًا إلى الأرض، فوافق الاعتبارَ الصاعد من جهة الأرض إلى العرش سواء بسواء، لا فرق. ولم يأتِ نبأٌ عن الله بيّنًا إلّا وفي العالم آيةٌ دالّة على ذلك النبأ. وليس في العالم آيةٌ دالّة على نبأ إلّا والنبوّة قد نبّأتْ به ونبّهتْ عليه، إمّا تفصيلًا وإمّا مجملًا»[٣].

---

(١) المصدر السابق، ٦٥.

(٢) المصدر السابق، ٦٥-٦٦.

(٣) المصدر السابق، ٦٦.

محمّد بن عليّ الكَرَجِيِّ القَصّاب توفي (نحو ٣٦٠ هـ) في «نُكَت القرآن الدالّة على البيان في العلوم والأحكام»:

الإمام محمد بن عليّ الكَرَجِيِّ القَصّاب إمامٌ شافعيّ المذهب، وكتابه «**نُكَتُ القرآن الدالّة على البيان في العلوم والأحكام**» فريد في بابه، فقد ضمّنه فوائد جليلة في تعليقاته على آيات مختارة من أول المصحف إلى آخره في فنون مختلفة، والذي يعنينا هنا هو اعتماده على القرآن في أصول الدين وردّه على المتكلّمين ورفضه مسلكَهم كما ذكر بوضوح في مقدّمة الكتاب.

يقول في مطلع كتابه: «هذا كتاب نُكَت القرآن الدالّة على البيان في أنواع العلوم والأحكام المُنبية عن اختلاف الأنام في أصول الدين وشرائعه، وتفصيله وجوامعه، وكلّ ما يحسن مقاصده، ويعظم فوائده من معنى لطيف في كلّ فنّ تدلّ عليه الآية من جليلها وغامضها، وظاهرها وعويصها، أودعْتُها بعون الله تعالى كتابي هذا؛ عُدّةً على المخالفين، وحجّةً على المبتدعين، إذ هي بحمد الله شافية ملخّصة كافية، فمن أضرب عن اللجاج، وقصد واضح المنهاج عرفَ بها ما أشكلَ من خدع أهل التمويه، ومن يقصد اللَّدَد والتشبيه، فإنّ أكثر مَن ضلّ بتركه كتاب ربّه الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه،

واقتصاره على مخاريق أهل الكلام، وما وشّوه به من رائق النظام الذي لا يفيد محصولًا، ولا يشيد معقولًا»[(١)].

وواضحٌ من هذا الكلام توجّه الإمام القصّاب إلى الاكتفاء بالقرآن في بيان أصول الدين، ويقول بعد ذلك مباشرةً: «أوَ لا يُفكّر أنّ الله قد عُبِدَ بهذا الدين قبل أن يُخلق أبو الهذيل وأتباعه والنَّظّام وأشياعه؟! وكانت حجّته على عباده واضحةً بكتابه، ويعوّلون عليه ويدَعون مَن خالفهم إليه متّبعين فيه قوله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣]. وهل يَحسُن بذي حِجًى أن يُعين عقلَه في اتّباع مَن يجهلُ عَدْلَه، ولا يفحص عن دينه برويّة نظره ويأتي الأمرَ من أقصد أبوابه، فيعلمُ أنّ ما لم يكشف عنه القرآن الذي جعله الله لكلّ شيءٍ تبيانًا لم يكشف عنه سواه. وهل كلّ مَن زخرفَ من المبتدعين كلامًا، وعُدّ فيما ألّفَه من البدعة إمامًا إلّا بشرٌ مثله؟ فما باله يعوّل عليه، ويتّهم نفسَه في خلاف ما سبقَ إليه؟»[(٢)].

(١) محمد بن علي الكَرَجيّ القَصّاب، **نُكت القرآن الدالّة على البيان في أنواع العلوم والأحكام**، تحقيق: علي بن غازي التويجري (الدّمام: دار ابن القيم، القاهرة: دار ابن عفّان، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م)، ١: ٧٧-٨٠.

(٢) المصدر السابق، ١: ٨٠-٨٢.

أبو سليمان الخطّابي (٣١٩-٣٨٨ هـ) في «الغُنية عن الكلام وأهله»:

الإمام حَمْدُ بن محمد بن إبراهيم بن خطّاب البُسْتي، أبو سليمان الخطّابي، محطّة مهمّة جدًا لا يمكن تجاوزها عند الحديث عن دلائل القرآن والارتباط بالمنهج القرآني في بناء العقيدة، وقد وصلتْنا بفضل الله رسالته المهمّة «**الغُنية عن الكلام وأهله**»، التي كشف فيها الإمام الخطّابي عن إشكاليات علم الكلام. كما فرّق فيها بين «الحجاج العقلي» وبين «علم الكلام»، فليس كل حجاج عقلي عند الإمام الخطابي هو علم كلام، والأدلّة العقلية ليست محصورة بطريقة المتكلّمين.

والرسالة إجابة على سائل يطلب خطابًا حجاجيّا لمواجهة المتكلّمين وما يسوّغونه من مقولات تنتصر لعلم الكلام. فكشف فيها الخطّابي عن المنطلقات النفسية لعلم الكلام، وأسّس للاكتفاء بمنطق القرآن وبراهينه، فقال في سياق عرضه لمذهب الأئمة الماضين والسلف المتقدّمين: «ورأوا أنّ فيما عندهم من عِلم الكتاب وحِكمته، وتوقيف السنّة وبيانها، غناءً ومندوحةً عمّا سواهما، وأنّ الحجّة قد وقعت بهما،

والعِلّةَ أُزيحتْ بمكانِهما»(١).

ويؤصّل الخطّابي الأمرَ من خلال ما يسمّيه «بيان ما ذهب إليه السلف من أئمّة المسلمين في الاستدلال على معرفة الصانع وإثبات توحيده وصفاته» فيقول:

«هو أنّ الله تعالى لمّا أراد إكرام مَن هداه لمعرفته، بعثَ رسولَه محمّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بشيرًا ونذيرًا، وداعيًا إلى الله بإذنه وسراجًا منيرًا، وقال له: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المَائدَة: ٦٧]. وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في خطبة الوداع وفي مقامات شتّى، وبحضرته عامّة أصحابه: «ألا هل بلّغتُ؟». وكان الذي أُنزِل إليه من الوحي وأُمِر بتبليغه هو كمال الدين وتمامه، لقوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾ [المَائدَة: ٣]. فلم يترك صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شيئًا من أمر الدين: قواعده وأصوله، وشرائعه وفصوله، إلّا بيّنه وبلّغه على كماله وتمامه، ولم يؤخّرْ بيانَه عن وقتِ الحاجة إليه، إذْ لا خلافَ بين فِرَقِ الأمّة أنّ تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز بحال. ومعلومٌ أنّ أمرَ التوحيد وإثبات الصانع لا تزال الحاجة ماسّة إليه أبدًا في كلّ وقت وزمان، ولو أُخِّر عنه البيان لكان التكليف واقعا بما لا سبيل للناس إليه، وذلك فاسدٌ غير جائز»(٢).

(١) انظر: أبو سليمان الخطّابي، **الغنية عن الكلام وأهله**، د.ت. (القاهرة: دار المنهاج، ٢٠٠٤م)، ٨-٩.

(٢) المصدر السابق، ١١-١٢.

والمنهجية التي يراها الإمام الخطابي صائبة في إثبات التوحيد وسائر العقائد تتفرّع إلى وجهين: الأول: دلالة المعجزات النبوية وعلى رأسها القرآن الكريم، والثاني: دلالة الأنفس والآفاق، وهي الأدلة المحسوسة التي يراها الإنسان ويدركها في هذا العالَم. وهو سائر في ذلك على طريقة الأئمّة الذين عرضنا خلاصة نظرهم سابقًا. وعند حديثه عن الوجه الثاني، وهو «دلالة الأنفس والآفاق»، يحدّثنا عمّا يجده الناس «في أنفسهم وفي سائر المصنوعات من آثار الصنعة ودلائل الحكمة الشاهدة على أنّ لها صانعًا حكيمًا عالمًا خبيرًا، تامّ القدرة، بالغ الحكمة، وقد نبّههم الكتابُ عليه، ودعاهم إلى تدبُّره وتأمُّله، والاستدلال به على ثبوت ربوبيّته، فقال: ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ ٢١﴾ [الذَّارِيَات: ٢١]، إشارة إلى ما فيها من آثار الصّنعة ولطيف الحكمة الدالّين على وجود الصانع الحكيم»[1].

ثم يذكر الخطّابي بعض النماذج من التفكّر في آثار الصنعة في الإنسان والحياة والكون، ويورد بعض الآيات التي تذكر ذلك، ثم يقول:

«وما أشبه ذلك من جلال الأدلّة وظواهر الحُجج التي يُدركها كافّةُ ذوي العقول، وعامّة مَنْ يلزمه حُكم الخطاب ممّا يطول تتبّعُه واستقراؤه. فعن هذه الوجوه ثبت عندهم أمر الصانع وكونه، ثم تبيّنوا وحدانيّته وعلمَه وقدرَتَه بما شاهدوه من اتّساق أفعاله على الحكمة،

(١) المصدر السابق، ١٤-١٥.

واطّرادها في سُبُلها، وجريِها على إدلالها، ثم علموا سائر صفاته توقيفًا عن الكتاب المنزَل الذي بانَ حقُّه، وعن قول النبيّ المرسَل الذي قد ظهَر صدقُه، ثم تلقّى جملةَ أمرِ الدين عنهم أخلافُهم وأتباعُهم كافّةً عن كافّة، قرنًا بعد قرن، فتناولوا ما سبيلُه الخبر منها تواترًا واستفاضة على الوجه الذي تقوم به الحُجّة وينقطعُ فيه العذر»(١).

ويتّفق الخطّابي مع صاحب «**رسالة إلى أهل الثغر**» في تفوّق الأدلّة القرآنية التي اعتمدها المسلمون ومضوا يتفكّرون ويستدلّون بهداها على دليل الأعراض الكلامي، فيقول: «فكان ما اعتمده المسلمون في الاستدلال أصحَّ وأبينَ، وفي التوصُّلِ إلى المقصود به أقربَ؛ إذ كان التعلُّق في أكثره إنّما هو بمعانٍ تُدرَكُ بالحسّ، وبمقدّمات من العلم مركّبةٍ عليها لا يقع الخُلْف في دلالاتها. فأمّا الأعراض، فإنّ التعلّق بها إمّا أن يكون عَسِرًا، وإمّا أن يكون تصحيح الدلالة من جهتها عسِرًا متعذّرًا؛ وذلك أنّ اختلاف الناس قد كثُرَ فيها، فمن قائل: لا عرَضَ في الدنيا، نافٍ لوجود الأعراض أصلًا، وقائلٍ إنّها قائمة بأنفسها لا تخالف الجواهر في هذه الصفة، إلى غير ذلك من الاختلاف فيها، وأوردوا في نفيها شُبَهًا قويّةً، فالاستدلال بها والتعلّق بأدلّتها لا يصحّ إلا بعد التخلّص من تلك الشُّبَه والانفكاك عنها. والطريقة التي سلكناها سليمة من هذه الآفات، بريئة من هذه العيوب»(٢).

(١) المصدر السابق، ١٥-١٦.

(٢) المصدر السابق، ١٦-١٧.

وأخيرا، نجد للخطّابي نصّا مهمّا لا بدّ من إثباته في هذا المقام، وهو يتعلّق بتحقيقه لمذهب الإمام محمد بن إدريس الشافعي في أصول الدين، فبعد أن ذكر مذهب الشافعي في زجره عن النَّظَر في الكلام وزجره في المقابل عن التقليد وحثّه على النَّظر والاستدلال، قال: «فعلمنا أنّ ما زجر عنه ليس هو الذي أمر به، وتبيّنا أنّ له في الأصول مذهبًا ثالثًا، ليس بالتقليد ولا بالتجريد لمذاهب المقتحمين في غمرات الكلام والخائضين في أوديته، وإنما هو الاستدلال بمعقول أصول الدين التي مرجعها إلى علوم الحسّ ومقدماتها، والنَّظر المتعلق بالأصول التي هي الكتاب والسنّة الصحيحة التي ينقطع العذر بها»[1].

وقد خصصتُ للخطّابي فصلا كاملا في كتابي **«منطق القرآن»** فليراجع لمزيد من التفاصيل.

(١) انظر: ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، ٧: ٣٣١-٣٣٢.

الراغب الأصفهاني (من علماء القرن الرابع الهجري) في «مقدّمة جامع التفاسير»:

رغم ما أبداه الإمام الحسين بن محمد بن المفضّل، المشهور بالراغب الأصفهاني، في كتابه **«الاعتقادات»** من خلط العقائد السنّية بالطرائق الكلامية والفلسفية[1]، فقد كان عالمًا قرآنيًا له اهتمام خاصّ بعلوم القرآن، ونثبت له هنا كلامًا جليلًا حول طبيعة الأدلّة العقلية القرآنية من كتابه **«مقدّمة جامع التفاسير»**، حيث قال رحمه الله في فصلٍ سمّاه «انطواء القرآن على البراهين والأدلّة»:

«ما من برهانٍ ودلالة وتقسيمٍ وتحديد ينبئ عن كليّات المعلومات العقلية والسمعية إلا وكتاب الله تعالى قد نطق به، لكنْ أوردَه تعالى على عادة العرب دون دقائق الحكماء والمتكلّمين لأمرين: أحدهما: بسبب ما قال: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ﴾ [إبراهيم: ٤] الآية. والثاني: أنّ المائل إلى دقيق المحاجّة هو العاجز عن إقامة الحجّة بالجليّ من الكلام. فإنّ مَن استطاع أن يُفهِم بالأوضح الذي يفهمه الأكثرون لم ينحطّ إلى الأغمض الذي لا يعرفه إلا الأقلّون ما لم يكنْ

(١) انظر: الحسين بن محمد الأصفهاني، **الاعتقادات**، تحقيق: شمران العجلي (بيروت: مؤسسة الأشرف، ١٩٨٨م).

ملغّزًا. فأخرجَ تعالى مخاطباته في محاجّة خَلْقه في أجلى صورةٍ تشتمل على أدقّ دقيقٍ لتفهم العامّة من جليِّها ما يقنعهم ويُلزمهم الحجّة، وتفهمَ الخواصّ من أثنائها ما يوفي على ما أدركه فهم الحكماء. وعلى هذا النحو قال عليه الصلاة والسلام: «إنّ لكلّ آية ظهرًا وبطنًا، ولكلّ حرفٍ حَدًّا ومطلعًا»، لا على ما ذهب إليه الباطنية.

ومن هذا الوجه كلّ مَن كان حظّه في العلوم أوفرَ كان نصيبُه من علم القرآن أكثر. ولذلك إذا ذكر تعالى حُجّة على ربوبيّته ووحدانيّته أَتْبَعَها مرّةً بإضافتها إلى أولي العقل، ومرّةً إلى أولي العلم، ومرّةً إلى المفكّرين، ومرّةً إلى المتذكّرين؛ تنبيهًا على أنّ بكلّ قوّةٍ من هذه القوى يمكن إدراك حقيقة منها، وذلك نحو قوله: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝٤﴾ [الرَّعد: ٤]، [النَّحل: ١٢]، [الرُّوم: ٢٤]»[١].

وقد نقل هذا الكلام للراغب الإمامُ بدر الدين الزركشي (٧٤٥-٧٩٤ هـ) في «**البرهان في علوم القرآن**»، في النوع الثالث والثلاثون في معرفة جدل القرآن، من غير الإشارة إلى الراغب. كما نقله الإمام جلال الدين السيوطي (٨٤٩-٩١١ هـ) في كتابه «**الإتقان في علوم القرآن**»، في النوع الثامن والستّون في جدل القرآن، ونسبه إلى «العلماء» دون أن يذكر الراغب الأصفهاني.

(١) أبو القاسم الراغب الأصفهاني، **مقدّمة جامع التفاسير مع تفسير الفاتحة ومطالع البقرة**، تحقيق: أحمد حسن فرحات (الكويت، دار الدعوة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م)، ٧٥-٧٦.

أبو بكر البيهقي (٣٨٤-٤٥٨ هـ) في «الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرّشاد»:

الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي عالم في الحديث، ومعروفٌ نصرته لمذهب الأشعري ودفاعه عن علم الكلام كما ظهر في كتابه حول «مناقب الشافعي» رحمه الله[١]. ولكنّه مع ذلك، ولارتباطه الوثيق بالسنّة النبوية المطهّرة ورسوخه في علومها، كان له توجّه قويّ نحو الاستدلال بالكتاب والسنّة، وسلوك مسلك الأئمّة المتقدّمين في إثبات أصول الدين.

ولهذا نجده في كتابه «**الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرّشاد**» يُكثر من الشواهد القرآنية إلى جانب الشواهد الحديثية، ويَشعر المرءُ وهو يقرأ كتابه بانشراح في الصدر لا يشعر به حين يرى كتب المتكلّمين المتأخّرين شبه الخالية من الآيات إلّا في مواطن قليلة لنصرة ما ذهبوا إليه.

وأمّا في باب إثبات معرفة الله فهو ينطلق من الآيات ويشرحها بالأحاديث، وذلك في الباب الثاني من كتابه، وهو «باب ذكر بعض ما يستدل به على حدوث العالم وأنّ مُحدِثَه ومدبّره إله واحد قديم لا

---

(١) انظر مناقشتي للبيهقي في هذا المذهب في فصل الشافعي من كتاب "**منطق القرآن**".

شريك له ولا شبيه»، ونحن نذكر نموذجًا من كلامه لتَبَيُّن طريقته، ونترك القارئ ليستطلع سائر النماذج التي امتدّت على عدّة صفحات.

فقد أورد أولا قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾ إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٦٤﴾﴾ [البَقَرَة: ١٦٣ - ١٦٤]. ثم روى بسنده حديثًا عن سعيد بن مسروق عن أبي الضحى في قوله تعالى: «﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ قال: لمّا نزلت هذه الآية عجب المشركون وقالوا: إنّ محمّدًا يقول إنّ إلهكم إله واحد، فليأتِنا بآيةٍ إنْ كان من الصادقين، فأنزل الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ إلى قوله ﴿لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾، يقول: إنّ في هذه الآيات لآيات لقوم يعقلون»[1]. ثم يذكر البيهقي تدبّرا في مضمون هذه الآيات على طريقة الأئمة الذين ذكرناهم سابقًا، ويقول في آخره: «وهذا فيما قرأته من كتاب أبي سليمان الخطابي رحمه الله»[2].

---

(١) أبو بكر البيهقي، **الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد**، تحقيق: أحمد بن إبراهيم أبو العينين (الرياض: دار الفضيلة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، ٣٢-٣٣.

(٢) المصدر السابق، ٣٤.

وعند البحث وجدت أنّ عبارة واحدة هي التي وردت في النصّ الذي لدينا من كتاب «الغنية» للخطّابي، وهي قوله: «وأنّ له صانعًا حكيمًا تام القدرة بالغ الحكمة»، وقد جاءت عند الخطّابي في «الغنية» بلفظ: «صانعا حكيما عالما خبيرا تام القدرة بالغ الحكمة». فلعلّه ينقل من نصّ آخر أكمل، أو من كتاب آخر والله أعلم. لكنّ نقلَه عن الإمام الخطّابي له دلالة كبيرة في التأثّر بمنهجه في هذا الباب.

ويمضي الإمام البيهقي على الطريقة نفسِها، يذكر الآيات التي تحضّ على النظر في ملكوت السماوات والأرض وغيرهما من خلقه، ويروي بسنده ما يتعلّق بذلك، ويشرح مضمون الآيات بتدبّر عقلي. ومع أنّه يذكر دليل الحدوث الذي مارسه المتكلّمون في أثناء شرحه للآيات، ويربطه بها كما فعل في آيات قصّة إبراهيم عليه السلام، حيث يقول في شرح الآية التي تدعو إلى التفكّر في ملكوت السماوات والأرض: «أولم ينظروا فيها نظر تفكر وتدبّر حتى يستدلّوا بكونها محلًّا للحوادث والتغييرات على أنّها محدَثات»[١]، أو يُخرّج تفكّره إلى الصفات الثبوتية عند الأشاعرة أو «صفات الذات» وهي: الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام[٢]، ولكنّ ذلك كلّه لا يغيّر من حقيقة انطلاقه من القرآن وتوجيهاته وتنبيهاته في النَّظَر والتفكّر، ويمكن إحالة ذلك إلى التأثّر ببيئته ومذهبه، فقد مضى عدد من العلماء السابقين عليه والمعاصرين له على إثبات هذه الطريقة في الاستدلال، وباتت أشبه

(١) المصدر السابق، ٣٤.

(٢) المصدر السابق، ٣٧.

بثقافة عامّة. لكنّ مُجمَل استدلالاته العقلية مبنيٌّ على ما يدركه العقل بالبداهة، وليس على ما اختصّ به المتكلّمون باستدلالاتهم العويصة، كالتفكّر في بدائع خَلْق الإنسان وأشباه ذلك، مع استمرار استناده إلى الشواهد القرآنية والأحاديث والآثار.

ويشير أخيرا إلى سلوك بعض مشايخه طريق الاستدلال بمقدّمات النبوّة ومعجزات الرسالة في إثبات الصانع[1]، على النحو الذي نجده عند صاحب «**رسالة إلى أهل الثغر**» وعند أبي سليمان الخطّابي في رسالة «**الغنية**».

(١) انظر: المصدر السابق، ٣٩-٤٣.

أبو حامد الغزالي (٤٥٠-٥٠٥ هـ) في «إلجام العوام عن علم الكلام» و «إحياء علوم الدين»:

رغم كون الإمام أبي حامد الغزالي أحد أبرز المتكلّمين الذين خاضوا في علم الكلام، بل وكان ممّن ساهم مساهمة كبيرة في استدخال المنطق الأرسطي ضمن العلوم الشرعية، فإنّه في أواخر حياته كان من المنبّهين إلى علوّ أدلّة القرآن العقلية وتفوّقها على الأدلّة الكلامية.

فمن ذلك ما جاء في كتابه «**إلجام العوام عن علم الكلام**»[١]، حيث ذكر بعضَ أدلّة القرآن على معرفة الخالق في سياق كلامه عمّا يجوز للعامي من معرفة الأدلّة، وأورد بعض الآيات، ثم قال: «وأمثال ذلك، وهو قريب من خمسِ مائة آية، جمعناها في «**جواهر القرآن**»، به ينبغي أن يعرف الخَلْقُ جلالَ الله الخالق وعظمته، لا بقول المتكلّمين: (إنّ الأعراض حادثة، وإنّ الجواهر لا تخلو عن الأعراض الحادثة، وما لا يخلو عن الأعراض الحادثة فهو حادثٌ، ثم الحادث يفتقر إلى مُحدِثٍ)، فإنّ ذكرَ تلك التقسيمات والمقدّمات وإثباتها بأدلّتها الرسمية تشوّش قلوبَ العوام، والدلالات الظاهرة القريبة من الأفهام على ما في القرآن

(١) انظر: أبو حامد الغزالي، **إلجام العوام عن علم الكلام**، تحقيق: اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج للدراسات والتحقيق العلمي (بيروت: دار المنهاج، ٢٠١٧م)، ٨٩-٩٤.

تُقنعهم وتسكّن نفوسَهم، وتغرس في قلوبهم الاعتقادات الجازمة»[1].
ثم ذكر الأدلّة من القرآن على الوحدانية، وعلى صدق الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واليوم الآخر.

ومع أنّ الظاهر من كلام الغزالي تخصيصُ هذه الأدلّة للعوام، وفتح باب المجادلات الكلامية العويصة للعلماء المتخصصين، إلّا أنّه خلال كلامه يوضّح موقفه السلبي من تلك الأساليب الكلامية وعدم جدواها، ومن ذلك قوله: «فأدلّة القرآن: مثل الغذاء ينتفع به كلّ إنسان، وأدلّة المتكلّمين: مثل الدواء ينتفع به الآحاد ويستضرّ به الأكثرون، بل أدلّة القرآن كالماء الذي ينتفع به الصبيّ الرضيع والرجل القويّ، وسائر الأدلّة كالأطعمة التي ينتفع بها الأقوياء مرّةً ويمرضون بها أخرى، ولا ينتفع بها الصبيان أصلًا»[2].

وهذا الكلام يدلّ أولا على بيان الغزالي لعلوّ دلائل القرآن، ويدلّ ثانيًا على كونها لجميع البشر لا للمسلمين فحسب، ويدلّ ثالثًا على تفريقه بين أدلّة القرآن وأدلّة علم الكلام، ووجه التفريق مرتبط بالوضوح والجلاء، فهو يقول قبل ذلك إنّ «الأدلّة تنقسم إلى ما يُحتاج فيه إلى تفكُّر وتدقيقٍ خارجٍ عن طاقة العامّيّ وقدرته، وإلى ما هو جلي سابقٌ إلى الأفهام ببادئ الرأي وأوّل النظر، بل يشترك كافّة النّاس في دَرْكه»[3].

(١) المصدر السابق، ٩١.
(٢) المصدر السابق، ٩٣.
(٣) المصدر السابق، ٩٣.

ويجعل أدلّة القرآن من هذا النوع الثاني، مما يؤكّد أصالة مخاطبة غير المسلمين بأدلّة القرآن، فهي تستند إلى الجليّ البديهي الذي يشترك جميع النّاس في إدراكه.

ورغم تسويغ أبي حامد في هذا الكتاب لممارسة علم الكلام للضرورة ولمعالجة البدع عند المتأخّرين كما يقول، فهو يحمل تجاهه موقفًا سلبيّا في مرحلة كتابته لهذا الكتاب، فنجده يقول بعد بيان جلاء أدلّة القرآن: «وما أحدثه المتكلّمون وراء ذلك من تنقيرٍ وسؤالٍ وتوجيه إشكالٍ، ثم اشتغالٍ بحلّه؛ فهو بدعة، وضررُه في حقّ عموم الخَلْق ظاهر، فهو الذي ينبغي أن يُتَوقّى. والدليل على تضرُّر الخَلْق به: المشاهدة والتجربة، وما ثار مِن الفتن بين الخَلْق منذ نبغ المتكلّمون وفشتْ صناعةُ الكلام، معَ سلامة العصرِ الأوّل من الصحابة رضيَ الله عنهم عن مثل ذلك»[(١)]. ثم يشرع في بيان الأدلّة على قوله هذا، بطريقة تُذكّرنا بنحوٍ ما بكلام صاحب «**رسالة إلى أهل الثغر**» وكلام الخطّابي في رسالة «**الغنية**»[(٢)].

فإذا انتقلنا إلى كتابه الكبير المهمّ «**إحياء علوم الدين**»، نجد الإمام الغزاليّ قد خطا خطوة أخرى في الكشف عن أهمية أدلّة القرآن وتفوّقها على أدلّة المتكلّمين الحادثة، وإنْ كان استدلاله بالآيات هنا أقلّ ممّا في «**إلجام العوام**». يقول في مطلع «كتاب قواعد العقائد»، وهو أحد الكتب الفرعية الأربعين لكتابه «**إحياء علوم الدين**»:

---

(١) المصدر السابق، ٩٤.

(٢) انظر: المصدر السابق، ٩٤-٩٦.

«الأصل الأول: معرفة وجوده تعالى: وأَولى ما يُستضاء به من الأنوار، ويُسلك من طريق الاعتبار؛ ما أرشد إليه القرآن، فليس بعد بيان الله سبحانه بيان، وقد قال تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ مِهَـٰدًا ۝٦ وَٱلْجِبَالَ أَوْتَادًا ۝٧ وَخَلَقْنَـٰكُمْ أَزْوَٰجًا ۝٨ وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا ۝٩ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِبَاسًا ۝١٠ وَجَعَلْنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشًا ۝١١ وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا ۝١٢ وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا ۝١٣ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلْمُعْصِرَٰتِ مَآءً ثَجَّاجًا ۝١٤ لِّنُخْرِجَ بِهِۦ حَبًّا وَنَبَاتًا ۝١٥ وَجَنَّـٰتٍ أَلْفَافًا ۝١٦﴾ [النَّبَإِ: ٦ - ١٦]»[(١)].

ويذكر الإمام الغزالي شواهد أخرى من سورة البقرة وسورة نوح وسورة الواقعة، ثم يقول: «فليس يخفى على مَن معه أدنى مُسكة من عقلٍ إذا تأمّل بأدنى فكرةٍ مضمونَ هذه الآيات، وأدارَ نظَرَه على عجائب خَلْق الله في الأرض والسماوات، وبدائع فطرة الحيوان والنبات؛ أنّ هذا الأمرَ العجيبَ والترتيب المحكمَ لا يستغني عن صانع يُدبّره، وفاعلٍ يُحْكِمه ويُقدّره، بل تكاد فطرة النفوس تشهد بكونها مقهورةً تحت تسخيره، ومصرَّفةً بمقتضى تدبيره، ولذلك قال الله تعالى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إِبرَاهِيم: ١٠]»[(٢)]. ثم يقول بعد بيان أساس بعثة الأنبياء، وهو دعوة الخَلق إلى التوحيد لا إعلامهم بوجود إله، وبيان فطرية الإيمان بالله بآيتين من القرآن: «فإذًا؛ في فطرة الإنسان وشواهد

(١) أبو حامد الغزالي، **إحياء علوم الدين**، تحقيق: اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج للتحقيق العلمي (بيروت: دار المنهاج، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م)، ١: ٣٨٣.

(٢) المصدر السابق، ١: ٣٨٤.

القرآن ما يغني عن إقامة البرهان، ولكنّا على سبيل الاستظهار والاقتداء بالعلماء النُظّار نقول...»[١]، ويشرع ببيان دليل الحدوث الكلامي.

فحالَ التقليدُ الكلامي الراسخ في تكوينه العلميّ بينه وبين المضيّ في خطوات أبعد نحو البناء على أدلّة القرآن، بل إنّ عبارته رحمه الله عن «فطرة الإنسان وشواهد القرآن» قد شابَها - رغم جمالها - الإيهامُ بأنّ «إقامة البرهان» شيءٌ خارجٌ عن شواهد القرآن، فهي تشي بأنّ أدلّة القرآن ليست كافية في إقامة البرهان!

ولا ينبغي لنا أخيرا أن نتجاوز كتابًا مهمّا للغزالي هو كتاب «**جواهر القرآن ودرره**»، فقد استقرأ الغزالي في هذا الكتاب موضوعات القرآن الكريم ومقاصده بأسلوب بديع، وكشف عن أنواع العلوم المتضمّنة فيه بطريقة مبتكرة، وكان ممّا ذكره في فصل بعنوان «في حصر مقاصد القرآن ونفائسه» أنواع ستّة؛ ثلاثة منها «سوابق وأصول مهمّة»، وثلاثة «هي الروادف والتوابع المغنية المُتِمَّة»، والثلاثة السوابق والأصول المهمة هي: «١. تعريف المدعو إليه. ٢. تعريف الصراط المستقيم الذي تجب ملازمته في السلوك إليه. ٣. تعريف الحال عند الوصول إليه»[٢]. وهذا الاستقراء للآيات مع النَّظَر الكلّي إلى موضوعات القرآن جدير بالوقوف عنده طويلًا، فهو خطوة موفّقةٌ من إمام كبير كالإمام أبي حامد رحمه الله نحو استلهام منهج القرآن.

---

(١) المصدر السابق، ١: ٣٨٤.

(٢) أبو حامد الغزالي، **جواهر القرآن ودرره**، تحقيق: محمد رشيد رضا القبّاني (بيروت: دار إحياء العلوم، ١٤١١هـ-١٩٩٠م)، ٢٣.

القاضي عياض بن موسى اليحصبي (٤٧٦-٥٤٤ هـ) في كتاب «الشفا»:

قال رحمه الله عن القرآن: «فجمعَ فيه من بيان علم الشرائع والحُجج والتنبيه على طرق الحُجج العقلية، والردّ على فِرَق الأمم ببراهين قوية وأدلّة بيّنة سهلة الألفاظ موجزة المقاصد. رامَ المتحذلقون بعدُ أن ينصبوا أدلّةً مثلَها فلم يقدروا عليها كقوله: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾ [يس: ٨١]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٩]، وقوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، إلى ما حواه من علوم السّيَر وأنباء الأمم والمواعظ والحِكَم»(١).

(١) محمد بن إبراهيم الوزير، **ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان**، ١٨-١٩.

فخر الدين الرازي ولد نحو ٥٤٤ هـ وتوفي بين (٦٠٤-٦٠٦ هـ) في «رسالة ذمّ لذّات الدنيا»:

تبيّن معنا في الفصل السابق إلى أي مدى ساهم الإمام فخر الدين الرازي رحمه الله في تثبيت التوجّه الكلامي الذي لا يعتدّ بطريقة إثبات معرفة الله وصفاته والنبوّة وصدق الرسالة بالقرآن الكريم، ولكنّه رغم ذلك قد وردتْ عنه إشارات تكشف عن علوّ أدلّة القرآن، ولعلّ أبرز هذه الإشارات ما جاء في «**رسالة ذمّ لذّات الدنيا**» التي كتبها في أواخر حياته، إذ انتهى من كتابتها عام ٦٠٤ هـ، وقد كشف فيها بكلام وجداني عميق عن عدم جدوى مسلكه الكلامي الذي أنفق فيه عمره، وعن تفوّق دلائل القرآن، قال رحمه الله:

«وأمّا اللذات العقلية، فلا سبيل إلى الوصول إليها والقُربِ منها والتعلّق بها. فلهذه الأسباب نقول: ليتنا بقينا على العدم الأوّل! وليتنا ما شاهَدْنا هذا العالَم! وليتَ النّفسَ لم تتعلّق بهذا البَدَن! وفي هذا المعنى قلت:

نهاية إقدام العقول عِقالُ... وأكثرسعيِ العالَمين ضلالُ

وأرواحنا في وَحشةٍ من جُسومنا... وحاصلُ دنيانا أذًى ووبالُ

ولم نستفدْ من بحثِنا طولَ عُمرنا... سوى أنْ جَمعنا فيه قيلَ وقالوا

وكم قد رأينا من رجالٍ ودولةٍ... فبادوا جميعًا مُسْرعين وزالوا

وكم من جبالٍ قد عَلَتْ شُرفاتِها... رجالٌ فزالوا والجبالُ جبالُ

واعلم أنّي بعد التوغّل في هذه المضائق، والتعمّق في الاستكشاف عن أسرار هذه الحقائق، رأيتُ الأصوبَ الأصلحَ في هذا الباب طريقةَ القرآن العظيم والفرقان الكريم، وهو تركُ التعمّقِ والاستدلالُ[1] بأقسام أجسام السموات والأرضين على وجود ربّ العالمين، ثم المبالغة في التعظيم من غيرخَوضٍ في التفاصيل. فأقرأ في التنزيه قولَه: ﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾ [مُحَمَّد: ٣٨]، وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشُّورَى: ١١]، وقوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾ [الإخلاص: ١]. وأقرأ في الإثبات: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه: ٥]، وقوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النَّحل: ٥٠]، وقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فَاطِر: ١٠]. وأقرأ في أنّ الكلَّ من الله قولَه: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النِّسَاء: ٧٨]. وفي تنزيهه عمّا لا ينبغي قولَه: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النِّسَاء: ٧٩]. وعلى هذا القانون فقِس.

(١) جعلها المحقّق بالكسر وهو خطأ بائن؛ ذلك أنّ الرازي يشير إلى طريقة القرآن في الاستدلال بالمحسوسات المختلفة في السماوات والأرض، بخلاف تجريد المتكلّمين والتعمّق في أدلّتهم الفلسفية.

وأقول من صميم القلب، ومن داخل الروح: إنّي مقرّ بأنّ كلّ ما كان هو الأكمل الأفضل الأعظم الأجلّ فهو لك، وكلّ ما فيه عيبٌ أو نقصٌ فأنت منزَّهٌ عنه. ومقرٌّ بأنّ عقلي وفهمي قاصرٌ عن الوصول إلى كُنْهِ حقيقة ذرّةٍ من ذرّاتِ مخلوقاتك»(١).

واللافت في كلام الإمام الرازي أنّه نسب هذه الطريقة إلى القرآن فسمّاها «طريقةَ القرآن العظيم والفرقان الكريم»، وجعل من ضمنها منهج «الإجمال» الذي ذكرناه في الفصل السابق. فحريّ بنا أن نستفيد من خلاصة تجربة هذا الإمام الذي بلغ ما لم يبلغه غيره في عصره من التعمّق في العلوم الكلامية والفلسفية.

وللرازي كلمة ذات دلالة مهمّة فيما نحن بصدده من تقرير علوّ دلائل القرآن، وذلك في كتابه «**الأربعون في أصول الدين**»، حيث قال خلال تقريره ما يسمّيه «المعجزات العقلية» للرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وأقرّ الكلّ بأنّه لا يُمكن أن يزداد في تقرير الدلائل على ما ورد في القرآن»(٢).

(1) Ayman Shihadeh, The Teleological Ethics of Fakhr al-Dīn al-Rāzī (Leiden: Brill, 2006), 262-264.

(٢) فخر الدين الرازي، **الأربعون في أصول الدين**، تحقيق: أحمد حجازي السقا (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)، ٢: ٩٠.

ناصح الدّين بن الحنبلي (٥٥٤-٦٣٤ هـ) في «استخراج الجدل من القرآن»:

هو الإمام عبد الرحمن بن نجم بن عبد الوهاب بن عبد الواحد، ناصح الدين، ابن الحنبلي، وقد كانت له كتابات بارزة في باب العلوم العقلية المستنبطة من الكتاب والسنة، وأبرزها كتابه «**استخراج الجدَل من القرآن**»، الذي قال في مقدّمته:

«الحمد لله الحاوي كتابُه أنواعَ العلوم، الدالّ أمرُه على الموجود والمعدوم، المشرف خطابُه لذوي العقول والحلوم، الضارب الأمثالَ لأرباب الألباب والفهوم، القاضي بالحقّ والفاصل بين الظالم والمظلوم يوم اجتماع الخصوم، مبرم الأمور بقضاء محتوم، منزل الماء بقدَرٍ معلوم، ومعلّم الإنسانِ البيانَ في الأمر المظنون والحكم المجزوم، شارع السبيل المأمون من الكتاب المصون على لسان النبيّ المعصوم»[1].

ثم يقول:

«وبعدُ، فإنّ الفقهاء رضيَ الله عنهم أرباب النظر المحرزين، أدلّة العبر، قد ألّفوا في مذاهب الجدال ما يتضمّن تحرير الاستدلال وتقرير

(١) ناصح الدين ابن الحنبلي، **استخراج الجدَل من القرآن الكريم**، تحقيق: زاهر بن عوّاض الألمعي (الرياض: مطابع الفرزدق التجارية، ١٤٠١ هـ)، ٤٥.

الجواب والسؤال، إلا أنّ الأمر الاصطلاحي منقوض وربّما نسخ اصطلاحًا اصطلاحٌ بوَعره عند قوم أو بسَهله، والمذهب الذي يرسخ ولا ينسخ، ويعلو فرعه ويشمخ، ما كان مجناه من حياة القلوب، وسقياه من الشراب الطهور المنقّى من العيون، الكاشف لأسرار الغيوب، ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فُصِّلَت : ٤٢]. وقد استخرتُ الله تعالى في استنباط طريقٍ من طرقه، وإسكان بعض القاصدين لهذا الفنّ غرفةً من غُرَفِه»[1].

ومن الواضح توجّه الإمام ناصح الدين إلى الكشف عن المنهج العقلي الذي يقدّمه القرآن الكريم في الحجاج. ونجده في الكتاب يقدّم بابًا بعنوان «ذكر الأدلّة وأنواعها على وجود الصانع سبحانه»، وأبوابا أخرى في إثبات التوحيد والبعث ورسالة رسول الله محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويستخرج جميع ذلك من القرآن الكريم. فكتابه هذا – على اختصاره – أساسي في الباب الذي نمضي فيه، وهو من أوضح الكتب في بناء العلوم العقلية على كتاب الله عزّوجلّ، بل له كتاب مفقود بعنوان «الحجّة العظمى»، يفصّل فيه الحجّة التي آتاها الله بعض أنبيائه كما ذكر في كتابه سبحانه، ولأجل ذلك خصّصت لهذا الإمام الجليل فصلا في كتابي **«منطق القرآن»** فليراجَع.

وطريقة الإمام ناصح الدين في فصول الكتاب أن يذكر الآيات العديدة في الباب، ثم يذكر وجه دلالتها بشيء من الاختصار. ويعود

(١) المصدر السابق، ٤٦ – ٤٧.

أحيانا لآيات أخرى ويتناولها بالشرح أو يذكرها استدلالًا. وقد أطال في بعض الفصول واختصر في أخرى، ومن الفصول المميّزة التي أطال فيها قياسًا إلى حجم الكتاب الفصل المتعلّق بأدلة نبوّة النبيّ محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الكتاب العزيز، فقد امتدّ على صفحات عديدة وتضمّن أدلّة كثيرة جميعها من القرآن. ولا يفوته أن يذكر في آخر هذا الفصل بعض الكتب التي اعتنتْ بأدلة الرسالة من غير الكتاب العزيز، وهي كتب «دلائل النبوة»، ثم يقول: «وإذا تقرّرت هذه الأدلّة التي ذكرناها فكلّ دليل دلّ على رسالة محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعلى رسالة مَن سبقه من الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه فهو دليل على وجود الصانع سبحانه»[1]. وهنا يذكّرنا مجدّدا بالمسلك الذي ذكره من قبله صاحب **«رسالة إلى أهل الثغر»** والإمام الخطّابي والإمام البيهقي رحمهم الله جميعًا.

---

(١) انظر: المصدر السابق، ٩٩-١١٢.

نجم الدين الطوفي (٦٥٧-٧١٦ هـ) في «الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية»:

بعد أكثر من ثلاثة قرون من وفاة الإمام القصّاب، سيأتي إمام حنبلي بارع في علم الجدل، هو الإمام أبو الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي، ليكتب كتابًا فكرته قريبة من فكرة الإمام القصّاب، غير أنّه خصّصه في علمَي الأصول: أصول الفقه وأصول الدين، وهو الكتاب الذي نقلنا عنه في الفصل السابق، **«الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية»**. ولا شكّ أنّ هذه القرون الثلاثة قد فعلتْ فعلها في الأسلوب والاصطلاحات وطريقة البحث وتنظيمه وغير ذلك، لكن يُحسَب للطوفي رحمه الله أنّه كتب هذا الكتاب في بيئة تهيمن عليها العلوم العقلية بصيغتها الكلامية المتأثّرة جدّا بالعلوم اليونانية كالمنطق والفلسفة.

يقول الإمام الطوفي رحمه الله في مقدّمة خطبة الكتاب: «الحمد لله الذي أنزل القرآن كتابًا جامعًا، وبرهانًا قاطعًا، ودليلًا متينًا، ونورًا مبينًا، لا يأتي على فضله العدّ، ولا يَخْلَق على كثرة الردّ، من تَمسّكَ به نجا، ومَن أعرض عنه أصبح صدرُه ضيِّقًا حَرَجًا، فيه لكلّ شيءٍ تبيان، وبين كلّ حقّ وباطل فصلٌ وقرآن، عرف ذلك من استوى على متن تيّاره في فلك

النَّظَر، وغاص في لجج بحاره فاستخرج يتائم الدُّرَر، فهو مادّة لعلوم المعقول والمنقول، وينبوع لفنون الفروع والأصول»[1].

وليس هذا مجرّد كلام يقال اعتقادًا بفضل القرآن ثم يمضي المؤلّف في خطّة لا تستقي من كتاب الله، بل كتاب الإمام الطوفي كلّه برهان على أنّه حاول إثبات كل ذلك فعلا وممارسةً، فقد تناول بالاستنباط آيات متفرّقة من كتاب الله من أول المصحف إلى آخره في ثلاثة مجلّدات.

يقول الطوفي: «الفصل الثالث فيما نعتمده في هذا التعليق، وهو أنّا إنْ شاء الله عزّ وجلّ نستقرئ القرآن من أوله إلى آخره، ونُقرّر منه المطالب الأصولية، وهي ضربان: أصول دين، وأصول فقه»[2]. فتأمّل كيف اتّجه إلى القرآن ليقرّر منه مطالب أصول الدين والفقه، وليس العكس، أي لا يقرّر هذه المطالب بالعقل القاصر ثم يتّجه إلى القرآن ليعضد ما ذهب إليه ببعض الآيات. وبصرف النظر عن نتيجة هذا الاستقراء وإلى أي مدى كانت خالية من شوائب علم الكلام والجدل والمنطق، فإنّ التوجّه إلى القرآن لاستقاء المعرفة الدينية بغير آراء فكرية معتنَقة - على قدر ما يطيق الإنسان - هو المنهج الأسلم.

وقد أشار أبو الحسن الحَرالي المراكشي ت (٦٣٨ هـ) إلى هذه القضية المركزية في التعامل مع كتاب الله، وذلك في كتابه «**فتح الباب المقفل لفهم القرآن المنزل**» حيث ذكر أصنافًا من النّاس مُنعوا مِن فهم القرآن، وقال عن أحد الأصناف: «وقومٌ مَنَعهم من فهمه سابق آراء عقلية

(١) نجم الدين الطوفي، **الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية**، ١: ٢٠٢.

(٢) المصدر السابق، ١: ٢٠٩.

انتحلوها، ومذاهب أحكامية عقلية تمذهبوا بها، فإذا سمعوه تأوّلوه لِما عندهم، فيحاولون أن يَتبَعهم القرآن، لا أن يكونوا هم يتبعونه، وإنّما يفهمه من تفرّغ من كلّ ما سواه. يحمل هذا العلم من كلّ خَلَف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين. فإنّ للقرآن عُلُوًّا من الخطاب يعلو على قوانين العلوم عُلُوَّ كلام الله على كلام خَلْقه»(١). وسيأتي معنا تنويه إلى هذا المنهج الأساسي في كلام أحد المعاصرين في هذا الفصل إن شاء الله.

وبالعودة إلى الإمام الطوفي رحمه الله، فممّا يفسد تجربة الاستقراء في كتابه أنّه شحنه بالنزاعات الكلامية بين الفرق المختلفة، فلم يفِ بما ذكره من أنّه أراد استقراء القرآن وتقرير المطالب الأصولية منه، فكثير من المطالب الأصولية التي ناقشها هي في الواقع معطيات كلامية سابقة لاستقرائه، حملها معه واتّخذها أداة له وهو داخلٌ إلى حرم الكتاب العزيز. بل نجده يقرّر بعض المطالب الأساسية بطريقة أهل الكلام، فمن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى في سورة الفاتحة ﴿رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾، وتقريره لمسألة «وجود الصانع»، فقد صاغ استدلاله صياغة كلامية، واستدلّ «بوجود الأثر على المؤثّر»، وبإبطال الدَّور والتسلسل(٢). ولا شكّ أنّه استفاد هذه «المطالب الأصولية» من علم الكلام لا من كتاب الله عزّ وجلّ.

---

(١) أبو الحسن الحَرالي المراكشي، **تراث أبي الحسن الحَرالي المراكشي في التفسير**، تحقيق: محمادي بن عبد السلام الخياطي (الدار البيضاء: مطابع النجاح الجديدة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م)، ٢٨.

(٢) انظر: نجم الدين الطوفي، **الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية**، ١: ٢٣٥-٢٣٦.

ابن تيمية الحرّاني (٦٦١-٧٢٨ هـ):

أمّا الإمام تقيّ الدين، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحرّاني، فقد كان من المبرزين في هذا الباب، وقد خصصت له أيضًا فصلًا في كتابي «**منطق القرآن**» جعلته فيما اجتناه من منطق القرآن وطرائقه العقلية فليراجَع. وقد كانت له تنبيهات عديدة في ثنايا كتبه بخصوص الأدلّة العقلية في كتاب الله عزّ وجلّ، ومن ذلك قوله رحمه الله في الردّ على التوجّه الذي عرضناه في الفصل السابق:

«فإنّه وإنْ كان يظنّ طوائفُ من المتكلّمين أو المتفلسفة أنّ الشرع إنما يدلّ بطريق الخبر الصادق، فدلالته موقوفة على العلم بصدق المخبر، ويجعلون ما يبنى عليه صدق المخبر معقولات محضة؛ فقد غلطوا في ذلك غلطًا عظيمًا، بل ضلّوا ضلالًا مبينًا في ظنّهم أنّ دلالة الكتاب والسنّة إنما هي بطريق الخبر المجرّد. بل الأمر ما عليه سلف الأمة، أهل العلم والإيمان، من أنّ الله سبحانه وتعالى بيّن مِن الأدلة العقلية التي يحتاج إليها في العلم بذلك ما لا يقدر أحدٌ من هؤلاء قدْره، ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه. وذلك كالأمثال المضروبة التي يذكرها الله في كتابه التي قال فيها: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ

﴿فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ ([الرُّوم : ٥٨]، [الزُّمَر : ٢٧])، فإنّ الأمثال المضروبة هي الأقيسة العقلية، سواء كانت قياس شمول أو قياس تمثيل، ويدخل في ذلك ما يسمّونه براهين، وهو القياس الشمولي المؤلَّف من المقدّمات اليقينية، وإنْ كان لفظُ البرهان في اللغة أعمّ من ذلك كما سَمّى الله آيتَيْ موسى برهانين: ﴿فَذَٰنِكَ بُرۡهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ﴾ [القَصَص : ٣٢]»[1].

ولكنّه يفصّل الأمر فيما يتعلّق بالأقيسة فيقول إنّ «الطرق التي جاء بها القرآن هي الطرق البرهانية التي تحصِّل العلمَ في المطالب الإلهية، مثال ذلك أنّه يُستدلّ بقياس الأَوْلى البرهاني، لا يُستدلّ بقياس التمثيل والتعديل، وذلك أنّ الله تعالى ليس مماثلًا لشيء من الموجودات، فلا يمكن أن يُستعمل في حقّه قياس شمولٍ منطقيّ تستوي أفراده في الحكم، كما لا يُستعمَل في حقّه قياس تمثيلٍ يستوي فيه الأصل والفرع، فإنّه سبحانه لا مِثل له، وإنّما يُستعمل في حقّه من هذا وهذا قياس الأَوْلى، مثل أن يُقال: كلّ نقصٍ يُنزَّه عنه مخلوق من المخلوقات، فالخالق تعالى أَوْلى بتنزيهه عنه، وكلّ كمالٍ مُطلَقٍ ثبتَ لموجودٍ من الموجودات، فالخالق تعالى أَوْلى بثبوت الكمال المطلق الذي لا نقص فيه بوجهٍ من الوجوه، لأنّه سبحانه واجب الوجود، فوجوده أكمل من الوجود الممكن من كلّ وجهٍ، ولأنّه مبدع الممكنات وخالقها،

---

(١) ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، ١: ٢٨-٢٩.

فكلّ كمال لها فهو منه وهو معطيه، والذي خلق الكمال وأبدعه وأعطاه أحقّ بأن يكون له الكمال، كما يقولون: كلّ كمال في المعلول فهو من العلّة»[(١)].

ويلاحظ القارئ إلى أيّ مدًى شحنَ ابن تيمية كلامه بالمصطلحات الكلامية والفلسفية والمنطقية كأنواع الأقيسة و«واجب الوجوب» و«العلّة والمعلول»، ليس فقط في نقده كلام المتكلّمين بل في التقرير أيضًا، وهو ممّا جعل كلامه غير مناسب لجميع القرّاء، بل يحتاج قارئه إلى ثقافة كلامية فلسفية لفهمه، وسأتناول هذه الإشكالية لاحقًا بإيجاز.

ومن كلام ابن تيمية في الباب أيضًا قوله رحمه الله: «والقرآن قد دلّ على الأدلة العقلية التي بها يُعرف الصانع وتوحيده، وصفاته وصِدق رسله، وبها يعرف إمكان المعاد. ففي القرآن من بيان أصول الدين التي تُعلم مقدماتها بالعقل الصريح ما لا يوجد مثله في كلام أحد من الناس، بل عامة ما يأتي به حُذّاق النُّظّار من الأدلة العقلية يأتي القرآن بخلاصتها وبما هو أحسن منها. قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ۝٣٣﴾ [الفُرقَان: ٣٣]، وقال: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ ([الرُّوم: ٥٨]، [الزُّمَر: ٢٧]) وقال: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ۝٢١﴾ [الحَشر: ٢١]»[(٢)].

---

(١) المصدر السابق، ٧: ٣٦٢.

(٢) ابن تيمية الحرّاني، **مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية**، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وساعده ابنه محمد (المدينة المنوّرة: مجمّع الملك فهد، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م)، ١٢: ٨١.

وابن تيمية في الحقيقة طراز خاصّ من العلماء، فله تنبيهات شديدة الأهمية في هذا الباب، ومن أبرزها تنبيهه بخطأ تقسيم الدليل بين «دليل عقلي» و«دليل نقلي»، وأنّ الدليل يكون شرعيّا، أي مصدره الشرع، وغير شرعي، وأنّ الشرعي قد يكون منه ما هو خبريٌّ صِرف وما هو عقلي برهاني. وقد رأيناه قبل قليل يشير إلى سعة مفهوم «البرهان» في القرآن وعدم مطابقته لمفهوم «البرهان» في منطق أرسطو.

ابن قيّم الجوزية (٦٩١-٧٥١ هـ):

يُعتبر الإمام شمس الدين، محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي الحنبلي، أحد أهم الأصوات التراثية التي اعتنت عناية خاصّة بدلائل القرآن العقلية، ولا شكّ أنّه تأثّر في ذلك بشيخه ابن تيمية رحمه الله، ولعلّه تأثّر بابن الحنبلي أيضًا كما نوّهتُ في كتابي «**منطق القرآن**»، حيث خصّصتُ لابن القيّم أيضًا فصلا لأهمّية ما قدّمه في هذا الباب.

خصّص ابن القيم في كتابه «**بدائع الفوائد**» فصولًا عظيمة النفع في «إرشاد القرآن والسنّة إلى طريق المناظرة وتصحيحها» على حدّ تعبيره، وقد أفردها أحد الباحثين المعاصرين بتصنيف مستقلّ بهذا العنوان[1].

وقد قال ابن القيّم رحمه الله في التعريف بهذه الفصول:

«فصول عظيمة النفع جدّا في إرشاد القرآن والسنّة إلى طريق المناظرة وتصحيحها، وبيان العلل المؤثّرة والفروق المؤثّرة، وإشارتها إلى إبطال الدَّوْر والتسلسل بأوجز لفظٍ وأبينه، وذِكر ما تضمّناه

---

(١) انظر: شمس الدين بن القيّم، **إرشاد القرآن والسنّة إلى طريق المناظرة وتصحيحها وبيان العلل المؤثّرة**، تحقيق: أيمن عبد الرزّاق الشوّا (دمشق: دار الفكر، ١٩٩٦م).

من التسوية بين المتماثلين والتفريق بين المختلفين، والأجوبة عن المعارضات، وإلغاء ما يجب إلغاؤه من المعاني التي لا تأثير لها، واعتبار ما ينبغي اعتباره، وإبداء تناقض المُبطلين في دعاويهم وحججهم وأمثال ذلك، وهذا من كنوز القرآن التي ضلّ عنها أكثر المتأخّرين، فوضعوا لهم شريعةً جدليّةً فيها حقّ وباطل، ولو أَعطَوا القرآن حقَّه لرأوه وافيًا بهذا المقصود، كافيًا فيه مغنيًا عن غيره، والعالم عن الله مَن آتاه اللهُ فهما في كتابه، والنبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أوّل مَن بيَّنَ العلل الشرعية والمآخذ والجمع والفرق والأوصاف المعتبرة والأوصاف الملغاة وبيَّنَ الدَّوْرَ والتسلسلَ وقطعهما»[١].

غير أنّي أشير هنا إلى ملاحظة مهمّة، وهي تأثّر ابن القيم ومن قبله الطوفي وابن تيمية وابن الحنبلي بالاصطلاحات الكلامية والجدلية والمنطقية خلال عرضهم للدلائل والطُّرق العقلية في كتاب الله عزّ وجلّ وسنّة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ومع ذلك فابن القيّم أحسنهم بيانًا، وأبلغهم عبارةً. وقد تأثّر بعض الباحثين المعاصرين بهذا وقلّدوهم في استساغة استخدام هذه الاصطلاحات خلال تناولهم للخطاب العقلي في كتاب الله، لا على سبيل مناقشة المتكلّمين باصطلاحاتهم فحسب، بل قُبل كثيرٌ من هذه الاصطلاحات وصارت جزءًا من النسيج البياني المستخدم في البناء العقدي. وفي نظري أنّ الأَوْلى ترك ذلك، خصوصا في عصرنا هذا الذي باتت فيه هذه الاصطلاحات سببًا في تعسير فَهْم

---

(١) المصدر السابق، ٧٩-٨٠.

دلائل القرآن وإبلاغها عمومَ الخلْق، والمطلوب الاستعاضة عنها بلغة واصطلاحات تقبس قدْر الإمكان من لسان القرآن وبيانه العالي الرفيع.

ومن الاستنباطات الجميلة التي فصّل فيها ابن القيّم في هذا الفصل ما ذكره حول قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ٢١﴾ [البَقَرَةِ: ٢١] إلى قوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ٢٤﴾ [البَقَرَةِ: ٢٤]. فبيّن ابنُ القيّم أنّ في هذه الآيات «استدلال في غاية الظهور ونهاية البيان على جميع مطالب أصول الدين؛ من إثبات الصانع وصفات كماله، من قدرته وعلمه وإرادته وحياته وحكمته وأفعاله وحدوث العالم، وإثبات نوعَي توحيده تعالى؛ توحيد الربوبية المتضمّن أنّه وحدَه الربّ الخالق الفاطر، وتوحيد الإلهية المتضمّن أنّه وحدَه الإله المعبود المحبوب الذي لا تصلُح العبادة والذُّل والخضوع والحبّ إلا له. ثم قرّر تعالى بعد ذلك إثبات نبوّة رسوله محمّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أبلغَ تقرير وأحسنَه وأتمّه وأبعده عن المُعارِض، فثبت بذلك صدقُ رسوله في كلّ ما يقوله، وقد أخبر عن المعاد والجنّة والنّار، فثبت صِحّة ذلك ضرورةً، فقرّرتْ هذه الآيات هذه المطالب كلّها على أحسن وجه»[(١)] كما يقول ابن القيّم. ثم نجده يفصّل هذا الإجمال في صفحات عديدة، يجدر الاطلاع عليها لأخذ فكرة عن استنباطاته وبيان كيفية تقرير القرآن لجميع مطالب أصول الدين بأبلغ طريق وأوجزه[(٢)].

(١) المصدر السابق، ٩٢.

(٢) انظر: المصدر السابق، ٩٣-١٠٠.

وله رحمه الله في كتابه «**الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطّلة**» في نحو أربعين صفحة كلام وافٍ في ذكر حجج القرآن وبراهينه العقلية، يستعرض خلالها اثنين وعشرين مثالا من ذلك[١]. يقول في مقدّمة بيانه هذا:

«والله سبحانه حاجّ عباده على ألسن رسله وأنبيائه فيما أراد تقريرهم به وإلزامهم إياه بأقرب الطُّرُق إلى العقل، وأسهلها تناولا، وأقلّها تكلّفا، وأعظمها غناءً ونفعًا، وأجلّها ثمرة وفائدة، فحُججه سبحانه العقلية التي بيّنها في كتابه جمعتْ بين كونها عقلية سمعية، ظاهرة، واضحة، قليلة المقدمات، سهلة الفهم، قريبة التناول، قاطعة للشكوك والشُّبَه، ملزمة للمعاند والجاحد، ولهذا كانت المعارف التي استُنبطت منها في القلوب أرسخ ولعموم الخَلْق أنفع»[٢].

ومن جميل ما نقله ابن القيّم في كتبه قصة أحد المتكلّمين العائدين إلى القرآن فقال:

«أفنيتُ عمري في الكلام أطلب الدليل، وإذا أنا لا أزداد إلّا بعدا عن الدليل، فرجعتُ إلى القرآن أتدبّره وأتفكّر فيه، وإذا أنا بالدليل حقّا معي وأنا لا أشعر به، فقلت: والله ما مثلي إلا كما قال القائل:

(١) انظر: شمس الدين بن القيم، **الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطّلة**، تحقيق: علي بن محمّد الدخيل الله (الرياض: دار العاصمة، ١٤٠٨هـ)، ٤٦٠-٤٩٧.

(٢) المصدر السابق، ٤٦٠.

ومن العجائب والعجائب جمّةٌ ... قُرب الحبيب وما إليه وصولُ

كالعيس في البيداء يقتُلها الظَّما ... والماء فوق ظهورها محمولُ

قال: فلمّا رجعتُ إلى القرآن إذا هو الحكم والدليل، ورأيت فيه من أدلّة الله وحُججه وبراهينه وبيّناته ما لو جُمع كلُّ حقٍّ قاله المتكلّمون في كتبهم لكانت سورةٌ من سوَر القرآن وافيةً بمضمونه، مع حُسن البيان، وفصاحة اللفظ، وتطبيق المفصّل، وحُسن الاحتراز، والتنبيه على مواقع الشُّبَه، والإرشاد إلى جوابها، وإذا هو كما قيل، بل فوق ما قيل:

كفى وشفى ما في الفؤاد فلم يدع ... لذي أربٍ في القول جدّا ولا هزلا

وجعلتْ جيوشُ الكلام بعد ذلك تَفِدُ إليّ كما كانت، وتتزاحم في صدري، ولا يأذن لها القلب بالدخول فيه، ولا تَلقى منه إقبالا ولا قبولا، فترجع على أدبارها»[١].

(١) شمس الدين بن القيّم، **مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة**، تحقيق: عبد الرحمن بن حسن بن قائد (الرياض: دار عطاءات العلم، بيروت: دار ابن حزم، ١٤٤٠هـ-٢٠١٩م)، ١: ٤١١-٤١٢.

محمد بن إبراهيم الوزير (٧٧٥-٨٤٠ هـ) في «ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان»:

ربّما يكون الإمام محمد بن إبراهيم الوزير، المشهور بابن الوزير، أشهر مَن تناول مسألة دلائل القرآن وبراهينه وتقديمها على غيرها من الأدلة الكلامية والفلسفية. وقد دافع دفاعًا قويًا في كتابه «**ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان**» عن حجج القرآن وبراهينه الساطعة، في مواجهة مَن صنّف في التحذير من الاعتماد على ما في كتاب الله من بيان معرفة الله عزّ وجلّ وأصول الدين[1]! وقد تناولتُ كتاب ابن الوزير هذا في فصل كبير من كتابي «**منطق القرآن**» فليراجع. غير أنّي أشير هنا إلى بعض اللمحات المهمة اختصارًا للفائدة.

فمن أبرز ما قدّمه ابن الوزير في كتابه هذا ما أودعه في الفصل الأول من بيان احتواء القرآن على الدلائل والبراهين وتفوّقه على أساليب المتكلّمين والجدليّين، فذكر تسعة أنواع من الأدلة - لا تسعة أدلّة فحسب - على تأكيد هذه الحقيقة، سبعة منها تعود إلى كتاب الله، وواحد يعود إلى السنّة، وواحد يعود إلى إجماع علماء الإسلام من جميع الطوائف على أنّ القرآن يفيد في معرفة أدلة التوحيد من غير ظنّ ولا تقليد. ومن لطيف تنويهات ابن الوزير رحمه الله في هذا الباب قوله:

(١) محمد بن إبراهيم الوزير، **ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان**، ٨.

«وكما أنّ المتكلّمَ ينظر في كتب شيوخه ليتعلّم منها الأدلّة من غير تقليد غيره، فكذلك مَن نظر في القرآن يتعلّم منه الأدلّة من غير تقليد»[١].

وهي عبارة ذكية تشير إلى أنّ هؤلاء الذين يمنعون من الاعتماد على القرآن في إثبات أصول الدين، انطلاقًا من منهجية ترى ضرورة إثبات صحّة أصول الدين بالعقل ابتداءً وعدم صحّة الأخذ عن القرآن قبل إثبات صدقه بالأدلة العقلية.. إنّ هؤلاء أنفسهم ينسون بأنّ أدلّتهم «العقلية» التي يسوقونها ويتعلّمونها إنّما يأخذونها من كتب شيوخهم الكلامية، التي تحتوي على معتقدات مسبقة أيضًا، ولو اطّردوا مع دعواهم لَما قبلوا أن يأخذوا عن أحد شيئا، وينبغي لهم أن يفكّروا في ذواتهم بغير مؤثّر خارجي أيّا كان، سواء كان كتابًا لمتكلّم أو حجّةً لمُناظرٍ أو غير ذلك، وهذا لا يقوله عاقل!

ولابن الوزير كتب أخرى تناول فيها هذا الباب ككتابه «**إيثار الحقّ على الخَلْق**» وكتابه «**العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم**». وله كتاب «**البرهان القاطع في إثبات الصانع**»، وقد مضى فيه على طريقة بعض الأئمة المتقدّمين في إثبات أصول الدين من خلال إثبات صدق النبوة ابتداءً كما مرّ معنا.

ومن لطيف استدلالات ابن الوزير في كتاب «**ترجيح أساليب القرآن**» على حجّية القرآن في باب إثبات أصول الدين قوله: «والنوع الثاني من الأدلّة: قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ

(١) المصدر السابق، ١٥.

يُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحۡمَةٗ وَذِكۡرَىٰ لِقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ﴿٥١﴾﴾ [العَنكَبُوت: ٥١]. وقوله عزّ وجلّ: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثِۭ بَعۡدَهُۥ يُؤۡمِنُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [المُرسَلَات: ٥٠]. وقوله سبحانه: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾ [مُحَمَّد: ٢٤]. يقول ابن الوزير: «فهذه الآيات وأمثالها الواردة بصيغة الاستفهام المتضمّن معنى الإنكار فيها مبالغة واضحة عند علماء البلاغة في وضوح كفايته، ودلالته على وجوب الإيمان، وعِظَم النفع في تدبّره بحيث لا يُماثله في هذه الأشياء غيرُه ولا يُقاربه»[1].

وتزداد قيمة كتاب ابن الوزير بكونه نقل لنا بعض النصوص عن أئمّة وعلماء من مختلف الطوائف يؤكّدون فيها على أنّ القرآن يفيد معرفة أدلّة التوحيد من غير ظنّ ولا تقليد[2]، والمقصود بطبيعة الحال أدلّة أصول الدين عمومًا لا باب التوحيد فحسب. وهذه النقول التي أوردها تُضاف إلى كلمات الأئمة الذين نقلنا نصوصهم في هذا الفصل.

وقد ذكر في كتابه «**إيثار الحقّ على الخَلْق**» فصولًا نافعة في الباب، ففي الباب الثالث من الكتاب بيّن شيئًا «من طرق معرفة الله تعالى على مناهج الرُّسل والسَّلَف على جهة التفصيل»، ووزّعها على «ثلاث دلالات: دلالة الأنفس، ودلالة الآفاق، ودلالة المعجزات، وكلّها دلّ عليها القرآن الذي وصفه الله تعالى بأنّه يهدي للتي هي أقوم» كما يقول[3].

(١) المصدر السابق، ٩-١٠.

(٢) انظر: المصدر السابق، ١٥-٢٠.

(٣) محمد بن إبراهيم الوزير، **إيثار الحقّ على الخَلق**، تحقيق: عبد الله بن محمد بن عبد الحميد اليمني (الرياض: دار الصميعي، ١٤٣٦ هـ)، ١: ٤٤٥.

بقي أن نذكر بعض المعاصرين الذين كان لهم اهتمام خاصّ بهذا الباب:

فمنهم المعلمّ عبد الحميد الفراهي رحمه الله (١٢٨٠-١٣٤٩ هـ/ ١٨٦٣-١٩٣٠م) في كتابه «**حُجج القرآن: الحكمة البازغة والحجّة البالغة**». وهو كتاب لم يكتمل، وقد تناولته بالتفصيل في كتابي «**منطق القرآن**»، ولم يكتف فيه الفراهي بالحديث عن أدلة القرآن وحججه العقلية في إثبات العقائد، بل وجّه فيه نقدًا للمنطق والفلسفة وعلم الكلام، وحاول فيه التأسيس لعلم سمّاه «المنطق الأعلى»، وكشف فيه عن طريق احتجاج القرآن ثم أورد جملًا من حجج القرآن في أدلة الربوبية وأدلة المعاد وأدلّة الرسالة.

قال الفراهي في مقدّمة كتابه: «وكنتُ أجدُ في القرآن أصولًا للاستدلال والنَّظَر أقربَ إلى العقل وأرسخَ في القلب من أصول منطق اليونانيّين، ودلائلَ أصحَّ وأثبتَ من أدلّة الفلاسفة والمتكلّمين، وأتعجّب ممّن يتغافل عنها. فتأكّد عندي الحاجة إلى جعلها موضوع علمٍ مستقلٍّ، وعرضتُ جملة منها على بعض الأذكياء من العلماء، فألحّ عليَّ بإتمامه غاية الإلحاح. فرجوتُ أن يتقبّله أهل النَّظَر ويزول به بإذن الله ما منع النّاس عن فهم ما جاء به القرآن من بوالغ الحُجج لِما اشتغلوا به من العلوم السافلة المبعِدة عن استقامة العقل وسداد الفكر، وذلك من الجهة الكلّية الأصولية»[١].

(١) عبد الحميد الفراهي، **حجج القرآن: الحكمة البازغة والحجّة البالغة** (أعظم كره: الدائرة الحميدية، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م)، ٢١.

وممّا قاله أيضًا قبل شُروعه في استعراض نماذج من الحجج القرآنية ليعرف بها القارئ خصائصها وطريقتها، وما فيها من «إيجاز الكلام ولطائف النظام» ومن «أساليب التحاور الفطري» على حدّ تعبيره: «نورد عليك عدّة من حجج القرآن لكي تعرف بها أسلوبها، فإنّك عرفت الاستدلال باصطلاحات كالدليل والدعوى والإثبات والإبطال والقضية والشكل والصغرى والكبرى وغير ذلك من شكلٍ وترتيبٍ بعيدٍ عن أساليب التحاور الفطري الذي نزل به القرآن. فبهذه الأمثلة تهتدي إلى فهم طريق القرآن وترى أنّها أقرب إلى الفطرة من طريق المنطق الذي تعوّدتَ عليه.

والتدبير أن نُقدّم من الأمثلة قصارها ونشرحها تقريبًا إلى أفهام الذين لم يتأمّلوا في إيجاز الكلام ولطائف النظام. ثم نذكر بعض الطوال الجامعة لأدلّة كثيرة، وأكثر الأدلّة ما فيه الدليل مدمَج في الدعوى، وتعرف ذلك من الأمثلة»[١].

ومنهم الأستاذ الأديب سيّد قطب رحمه الله (١٣٢٤-١٣٨٦ هـ/ ١٩٠٦-١٩٦٦ م)، ففضلا عن اهتمامه الكبير بالقرآن في عدد من الكتب أبرزها **«في ظلال القرآن»**، فقد كان آخر مؤلّفاته كتاب عظيم في هذا الباب، وهو كتاب **«مقوّمات التصوّر الإسلامي»**، ولم يكتمل

(١) المصدر السابق، ١٣٤.

هـذا الكتـاب وإنْ كان معظمـه قـد تم بفضـل الله. وكان عنـوان الكتاب الأساسي «فكرة الإنسان عن الله والكون والإنسان والحياة»، وواضح منـه أنّه يتناول حقائق التصوّر الإسلامي بخصوص هذه الموضوعات. وقد مضى فيه الأستاذ سيّد على خطّة شديدة الاتصال بالقرآن، وأكثر فيـه مـن الانطلاق من سـياقات كاملة لكتـاب الله، بطريقة لم نعهدها في الكتابات القديمـة أو الحديثـة، سـعيًا منـه في تقريـب النّـاس مـن كتاب الله.

وقـد كان رحمه الله في كتابـه يرفض منهج الجدل ويقدّم عليه منهج التعريـف الغزيـر الـذي وجد القـرآن خير معلّم له، يقـول رحمه الله: «إنّ المنهج القرآني في التعريف بحقيقة الألوهية يجعل الكون والحياة معرضًا رائعًـا تتجلّـى فيـه هـذه الحقيقـة.. تتجلـى فيـه بآثارهـا الفاعلـة، وتـملأ بوجودها وحضورها جوانـب الكينونة الإنسانيـة المدركة.. إنّ هذا المنهج لا يجعـل «وجود الله» - سـبحانه - قضية يجـادل عنها. فالوجود الإلهي يفعـم القلب البشـري - مـن خلال الرؤية القرآنية والمشـاهدة الواقعية علـى السـواء - بحيـث لا يبقـى هنالـك مجـال للجدَل حولـه. إنّمـا يتّجـه المنهج القرآني مباشرةً إلى الحديث عن آثار هذا الوجود في الكون كلّه، وإلى الحديث عن مقتضياته كذلك في الضمير البشـري وفي الحياة البشـرية. والمنهـج القـرآني في اتّباعـه لهذه الخطّة إنّما يعتمد على حقيقة أساسـية في التكويـن البشـري، فالله هو الذي خَلَق وهو أعلم بمن خَلَق»[1].

---

(١) سيد قطب، **مقومات التصور الإسلامي** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٧م)، ٢٠١-٢٠٢.

ويقول عن آيات كتاب الله: «وهي تواجه الكينونة البشرية بمشاهد وآثار تحمِل للعقل البشري ذاته براهين مقنعة، لأنّ فيها منطقًا صادقًا قويّا وواقعيّا. ولكنّها في الوقت ذاته لا تسلك إليه طريق الجدَل الذهني، ثم تتجاوز هذه المرتبة من مراتب الإقناع إلى تحريك الفطرة لتعمل؛ لتتلقّى وتلتقط، وتنفعل وتستجيب. ذلك أنّه بدون استحياء الفطرة، واستجاشتها للعمل، يظلّ البرهان العقلي معطَّلا لا فاعلية له. بل يظلّ البرهان الحسّي معطّلًا كذلك»[1].

ويقول رحمه الله في كتابه «**خصائص التصور الإسلامي**»، الذي هو الجزء الأول لكتاب «**مقوّمات التصوّر الإسلامي**»: «ومنهجنا في استلهام القرآن الكريم، ألا نواجهه بمقرّرات سابقة إطلاقا. لا مقرّرات عقلية ولا مقرّرات شعورية - من رواسب الثقافات التي لم نستقها من القرآن ذاته - نحاكم إليها نصوصه، أو نستلهم معاني هذه النصوص وفق تلك المقرّرات السابقة.

لقد جاء النصّ القرآني - ابتداءً - لينشئ المقرّرات الصحيحة التي يريد الله أن تقوم عليها تصورات البشر، وأن تقوم عليها حياتهم. وأقل ما يستحقّه هذا التفضيل من العليّ الكبير، وهذه الرعاية من الله ذي الجلال - وهو الغني عن العالمين - أن يتلقّوها وقد فرّغوا لها قلوبهم وعقولهم من كل غبش دخيل، ليقوم تصوُّرهم الجديد نظيفًا من كلّ رواسب الجاهليات - قديمها وحديثها على السواء - مستمدّا من تعليم الله وحده، لا من

(١) المصدر السابق، ٢٠٦.

ظنون البشر التي لا تغني من الحقّ شيئا!»[١]. وقد خصّصت له في كتابي «**منطق القرآن**» فصلًا كاملا فليراجع لمزيد من التفصيل.

❖ ❖ ❖ ❖ ❖

ومنهم الأستاذ محمد المبارك رحمه الله (١٣٣٢-١٤٠٢هـ/ ١٩١٢-١٩٨١م)، في بحث له بعنوان «**العقيدة في القرآن الكريم**»، كُتب عنه تحت العنوان: «بحث مبتكر في نهج القرآن الكريم في عَرض العقيدة وأساليبه في الدعوة إلى الإيمان بها، ويتضمّن نظرة الإسلام العامّة إلى الوجود مستخلصةً من الكتاب الكريم». وكان ممّا قاله في مقدّمة هذا البحث: «وطريقة علم الكلام للخواص وليست للجمهور[٢]، والقرآن إنّما خاطب الجمهور خاصّته وعامّته. وكذلك جميع الدعوات التي تريد لنفسها النجاح. فعلم الكلام يستند إلى صناعة المنطق، ولم نر المنطق المجرّد الجافّ، بأقيسته وقضاياه الكلية والجزئية، والموجبة والسالبة، كان في يوم من الأيام طريقًا لدخول الناس في عقيدة أو مذهب أو دين»[٣]. وهو بحث صغير يقع في ٤٧ صفحة.

---

(١) سيد قطب، **خصائص التصور الإسلامي** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٢م)، ١٥.

(٢) يبدو أنّه تأثّر في هذا الكلام بالغزالي، وما أراه في كتابي هذا وفي الكتاب القادم بإذن الله أنّ طريقة علم الكلام لا تناسب الخواص ولا العوام، بل لا تناسب الإنسان لقصورها وإشكالياتها العديدة، وقد أوضحتُ تفاصيل ذلك في كتابي "**منطق القرآن**"، ويراجع فيه أيضًا فصل ابن الوزير الذي نقل كلام الغزالي وعدّل عليه، وفصل الخطّابي الذي بيّن فساد طريقة المتكلّمين مطلقًا، لا فسادها للعوام فحسب.

(٣) محمد المبارك، **العقيدة في القرآن الكريم** (دمشق: دار الفكر، ١٩٦٨م)، ٦.

وقد تناول منهجَ التجديد العقدي عند الأستاذ محمد المبارك الباحث الأستاذ محمد علي النجّار في كتابه الصادر حديثًا بعنوان **«اتجاهات تجديد الفكر العقدي عند أهل السنّة في العصر الحديث: الأستاذ محمد المبارك نموذجًا»**(١) فليراجَع للمزيد من التفصيل حول منهج المبارك في تقديم العقيدة الإسلامية واعتماده على كتاب الله عزّ وجلّ.

❖ ❖ ❖ ❖ ❖

ومنهم الأستاذ محمد قطب رحمه الله (١٣٣٧-١٤٣٥هـ/ ١٩١٩-٢٠١٤ م)، في كتابيه «**دراسات قرآنية**» و«**ركائز الإيمان**»، فقد تناول في الكتاب الأول محاور العقيدة الإسلامية (الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشرّه) وعرضَها من خلال كتاب الله.

قدّم الأستاذ محمد قطب في كتابه «**دراسات قرآنية**» مفهوم «أسئلة الفطرة» التي تلحّ على كلّ إنسان، يقول فيه: «هناك أسئلة تلحّ على الفطرة - بوعي أو بغير وعي - لا تستطيع الفطرة أن تتخلّص من ضغطها عليها وإلحاحها.. من خالق هذا الكون؟ من مدبر الكون ومدبر الأحداث؟ من أين جئنا؟ إلى أين نذهب بعد الموت؟ لأي غاية نعيش؟ وهذه الأسئلة - قبل التنظيم الاقتصادي أو السياسي أو

---

(١) انظر: محمد علي النجار، اتجاهات تجديد الفكر العقدي عند أهل السنّة في العصر الحديث: الأستاذ محمد المبارك نموذجًا (إسطنبول: مركز الثقافة العربية، ١٤٤٥هـ-٢٠٢٤م)، ٢٢١-٣٧٤.

الاجتماعي – هي التي تحدّد مسار الإنسان في الأرض، وصورة وجودِه عليها! كما تحدّد له الإجابة على سؤال أخير من تلك الأسئلة التي تلحّ على الفطرة، وهو: على أيّ صورة وعلى أي منهج نعيش؟»[1].

وقد مضى الأستاذ محمد قطب في كتابيه هذين على طريقة شقيقه الأستاذ سيّد قطب رحمهما الله في عرض سياقات كاملة من كتاب الله تتناول مسائل العقيدة والإجابة عن هذه الأسئلة الفطرية. بل سنجده شديد الارتباط بالقرآن في جميع كتبه، ينطلق منه في تقرير رؤيته تجاه الفنّ والنفس والاجتماع والسياسة وغير ذلك من الموضوعات.

يقول في مقدمة كتابه «**ركائز الإيمان**»: «وقد راعيتُ في هذا الكتاب أن تكون عبارته مبسّطة قدر الطاقة، وأن أعقد صلة وثيقة بين القارئ وبين كتاب الله، المرجع الأول الذي نستقي منه حقائق الدين. فأذكر في كلّ مسألة دليلًا أو دليلين من كتاب الله، مشروحين مفسّرين بما يُبرز الدلالة المستخرجة منهما، ثم أُورد نصوصًا أخرى من كتاب الله أترك للقارئ أن يتملّاها ويتدبّرها بنفسه، ليستخرج دلالتها على ضوء ما قدّمتُ له من النصوص المشروحة، ليتعوّد القارئ أن يتدبّر آيات الله عند تلاوتها، فقد أُمرنا بالتدبّر مع التلاوة. قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾

(١) محمد قطب، **دراسات قرآنية** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٣م)، ٢٤.

[النِّسَاء : ٨٢]، وقال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٢٩﴾ [ص : ٢٩]»[1].

ومنهم الشيخ عبد الله سراج الدين الحسيني رحمه الله (١٣٤٢-١٤٢٢هـ/ ١٩٢٤-٢٠٠٢م)، شيخ المدرسة الشعبانية في حلب، وذلك في كتابه «**هدي القرآن الكريم إلى الحجّة والبرهان**»، وهو كتاب قيّم في بابه ومليء بالشواهد من الكتاب والسنّة، بيّن فيه أنّ القرآن كتاب هَدي ودعوة إلى منهج الحقّ بالحُجج والبيّنات، وأنّه جاء بالبرهان والنور، ولعل القارئ يتعجّب من هذه الأوصاف التي تبدو بديهية فهل تحتاج إلى كتاب ليوضّح ذلك؟ ولكنّ الحقيقة المرّة أنّ المناهج الكلامية التي غلبت على الدرس الشرعي العقائدي هي التي ألزمت بعض العلماء إلى كثرة الاحتجاج في هذا الباب لدفع أيّ شبهة حول عدم إمكان الاحتجاج بالقرآن على مسائل العقيدة.

وقد تناول في الكتاب أيضًا أبوابًا مهمة متعلّقة بهذا الباب، كمنهج القرآن في الدعوة، وذكر شواهد القرآن الدالّة على الإيمان بالله تعالى وبنبيّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ إلى جانب بيان وجوه إعجاز القرآن الكريم وغير ذلك من الموضوعات[2].

---

(١) محمد قطب، **ركائز الإيمان** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١م)، ٦.

(٢) انظر: عبد الله سراج الدين، **هَدي القرآن الكريم إلى الحجّة والبرهان** (حلب: مكتبة دار

قال رحمه الله في كتابه: «الوجه الثالث: القرآن الكريم يُعلن للنّاس أنّه جاءهم بالبرهان والنّور والبيان، قال الله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَـٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴿١٧٤﴾ ﴾ [النِّسَاء: ١٧٤]، وفي هذا الإعلام والإعلان العام، يتحدّى سبحانه جميع عقلاء الأنام، وذلك أنّ الله تعالى لمّا أعلم عباده بأنّ هذا القرآن الكريم جاء بالبرهان القاطع، والنّور الساطع، فهو بذلك يتحدّى كلَّ مَن تُحدّثه نفسُه بالمعارضة أو المناقضة لبرهانه، أي: فمن استطاع أن يَنقض برهانه، ويردّ حجّته فليتقدّم ببرهانه وحُجَّته، وفي هذا منتهى الغَلَبة والإفحام لكلّ جاحدٍ أَلَدَّ الخصام.

كما قال سبحانه: ﴿ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿٦٤﴾ ﴾ [النَّمل: ٦٤] أي: هذه براهين ربّ العالمين، فهاتوا أيّها المخالفون المنكرون برهانكم على ما تدَّعون إنْ كنتم صادقين.

وفي هذه الآية الكريمة أيضًا بيانٌ وتنبيه إلى أنّ ما جاء به القرآن فهو ثابت بالبرهان القاطع الذي لا يُنقض، لأنّه برهان من ربّ العالمين، أقامة حُجَّةً على جميع العباد: على مختلف أجيالهم وطبقاتهم ومستوياتهم وتفاوت ثقافاتهم.

الفلاح، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م).

ذلك لأنّ الله تعالى كما أنّه هو الغالب في قدرته وإرادته وسلطانه، فهو الغالب في حجّته وبرهانه، وليس بمغلوبٍ جَلَّ وعلا، قال سبحانه: ﴿قُلۡ فَلِلَّهِ ٱلۡحُجَّةُ ٱلۡبَٰلِغَةُ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، وجميع حجج المخالفين له داحضة»[١].

❖ ❖ ❖ ❖ ❖

ومنهم الشيخ الأزهري الدكتور يحيى هاشم فرغل رحمه الله (١٣٥١-١٤٣٢هـ/ ١٩٣٣-٢٠١١م)، في كتابه **«الأسس المنهجية لبناء العقيدة الإسلامية»**، وهو دراسة مميّزة خرج فيها عن إطار التقليد الكلامي الذي نشأ عليه في الأزهر، فهو الراسخ في علم الكلام وأساليبه، ولكنه توصّل في دراسته هذه، وهي رسالته للدكتوراه، إلى انهيار البناء العلمي لعلم الكلام، وإلى أنّ علوم المتكلّمين العقلية غير مبنية على «العلم» أو «اليقين» بالشروط التي يشترطونها، والتي لا تلائم الإنسان. وبيّن فيه أيضًا أنّ علم الكلام واقع في الدَّوْر على مستويين: مستوى أول: يبطل شرعية وجود علم الكلام، ومستوى ثانٍ: يبطل شرعية وجوبه.

كما أنّه استقرأ القرآن استقراءً مجرّدا، لا بمنظار المنطق أو علم الكلام، فخرج إلى نتيجة مفادها أنّ نقطة البداية في الدعوة الإسلامية هي «الإنذار» وليست «إثبات الصانع» كما هو الحال في علم الكلام،

---

(١) المصدر السابق، ٢٨-٢٩.

وخلاصة منهجه الذي يعرضه ويستشهد له من كتاب الله عزّ وجلّ أنّ الإنسان يتعرّض بدايةً للإنذار بما سيكون بعد الموت، وهو ما يدفعه إلى ظنٍّ بصدق الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو إلى التفكير بجدّية في مضمون رسالته، وأيّا كان فالأساس الذي يدفعه إلى ذلك هو «الضرورة العملية» بحسب تعبيره، وهي ليست فوق الظنّ، ثم يتعرّض الإنسان لعوامل تصديق الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيجد نفسه مُلجأً إلى التسليم بالحدّ الأدنى من الدلالة على صدقه أو بالدلالات المتنوّعة المتكاثرة، وينطق بالشهادتين فيكون مسلمًا. وحينئذٍ، يدخل في أول طريق تلقّي المعرفة الإلهية، من الله إلى الإنسان، صاعدًا بذلك من الظنّ إلى اليقين بهدى الله. وهو يرى أنّ العقل يحتاج إلى الإيمان بالله ولا يمكنه الاستقلال، ولا يصل إلى اليقين قبل الإيمان بالله. فخلاصة منهجه أنّ معرفة الله لا تكون إلّا من طريق الوحي(١).

وقد راجتْ في عصرنا هذا - بفضل الله - الدراسات التي تتناول هذا الباب، فبات الموضوع مطروقًا من الباحثين، بعضها يتوسّع في الموضوع وبعضها يختصر فيه. لكنْ إذا كان هناك شيء يشوب هذه الدراسات فهو غلبة الطابع الأكاديمي الغربي عليها، وكثرة تقسيماتها وتفريعاتها،

(١) انظر: يحيى هاشم فرغل، **الأسس المنهجية لبناء العقيدة الإسلامية** (القاهرة: دار الفكر العربي، د.ت).

والتجائها إلى التراث الكلامي الاصطلاحي لتقرأ توجيهات القرآن الكريم وموضوعاته وطرقه وأساليبه من خلاله. والصواب الذي أراه في هذا الكتاب هو أن تُستمدّ الاصطلاحات من القرآن قدْر الإمكان، وبلغة معاصرة يفهمها جميع أهل العصر دون احتياج إلى تخصص في علم الكلام لفهم طرق القرآن العقلية وأساليبه! مع ضرورة غلبة الجانب الرسالي عند تناولنا كتابَ الله عزّ وجلّ، فنحن قبل كلّ شيء مسلمون ودعاة إلى الله سبحانه.

وأرجو أن يوفّقني الله سبحانه إلى إتمام كتابي في دلائل القرآن الذي كان هذا الكتاب تمهيدًا له، والحمد لله، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى.

خاتمة

استعرضتُ في الفصول السابقة مسيرة الابتعاد عن القرآن، أو «هجرانه» كما سمّيتُ الكتاب والفصل الأول منه. فرغم قسوة هذا التوصيف كان لا بدّ من مواجهة هذه الحقيقة بكلّ وضوح، والاعتراف بالخلل التاريخي في مسيرة الخطاب العقائدي الإسلامي.

ثم تناولتُ مسيرة العودة إلى كتاب الله، التي بدأتُها بتوضيح مسلك المتقدّمين من العلماء قبل شيوع مسلك المتكلّمين المبني على العقل المستقلّ في بناء أصول الإيمان الأولى، فقد كان الانطلاق من الوحي في معرفة الله سبحانه ومعرفة دينه ودعوة البشرية إليه هو المسلك الأول الذي ورثه علماء المسلمين عن التابعين والصحابة رضي الله عنهم، وظلّ عددٌ من العلماء في مختلف العصور متمسّكين بهذا المنهج ومنافحين عنه كما رأينا، فوثّقتُ كلامهم وأظهرتُ عباراتهم في الانتصار لمركزية القرآن في بناء أصول الإيمان، لتكون دليلًا لنا حين نريد نبذ المسالك الكلامية الفلسفية والعودة إلى منابع الوحي، ننهل منها لنهتدي ونهدي البشرية على السواء.

وحريٌّ بنا بعد قرون طويلة من انتشار تلك العوائق التي حالت بيننا وبين الاقتباس من القرآن مباشرة في دعوة غير المؤمنين وفي تأسيس بنائنا العقدي، أن نعيد النَّظر في جدوى ذلك المسلك الكلامي، وأن ننظر كم ولَّد من الآراء والفِرَق، وكم أدخل الأمة في صراعات مذهبية كلامية لا طائل وراءها ولا جدوى عملية منها، وأن نعيد النَّظر في تلك المقولات التي ما زالت تُستَهلك حتّى يومنا هذا، وعلى رأسها المقولة التي تزعم أنّه

لا يمكننا مخاطبة غير المؤمنين بالقرآن لأنّهم لا يؤمنون بصدقه، أو التي تزعم بأنّنا يجب أن نبدأ بإثبات وجود الله وصفاته الثبوتية وصحّة النبوة بالعقل المستقلّ قبل الاستناد إلى القرآن كي لا نقع في الاستدلال الدائري.

وقد بيّنتُ تهافت هذه الدعاوى فيما سبق من فصول الكتاب، وأظهرتُ مخالفتها لمنهج الدعوة النبوي الذي كان للقرآن فيه مقام مركزيّ، فقد كان النبيّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ يخاطب مختلف أصناف المشركين والكافرين بالقرآن وحقائقه وبراهينه. كما كشفتُ عن استناد تلك الدعاوى إلى تجريدات وهمية تُخالف الواقع، فحين نحاول تطبيق هذه التجريدات الذهنية على الواقع يظهر أمامنا مدى هشاشتها وضعفها، وتلك إحدى مشاكل المنطق الذهني الكبرى!

وبهذا أكون قد مهّدتُ لكتابي القادم الذي سأتناول فيه بإذن الله «دلائل القرآن» بمنهج مختلف عن المعهود، سيكون فيه القرآن هو المنطلَق الأول في بناء أصول الإيمان والإجابة على أسئلة الفطرة الأولى. فالعودة إلى القرآن لا تكون بالاستشهاد بآياته على صحّة مذاهبنا، ولا لتوكيد ما قرّرتْه العقول، بل بتفريغ القلب عمّا سواه من آراء ومعتقدات، والدخول إلى حرمه طلبًا للهداية وتبصُّرًا بطرائقه وأساليبه في مخاطبة الإنسان، في كل مكان وزمان.

شريف محمد جابر

٢٤ رمضان ١٤٤٥ - ٣ نيسان ٢٠٢٤

إسطنبول

المصادر والمراجع

۞ الأسد أبادي، عبد الجبّار بن أحمد. **شرح الأصول الخمسة**. تحقيق: عبد الكريم عثمان. القاهرة: مكتبة وهبة، د.ت.

الأصول الخمسة المنسوب إلى القاضي عبد الجبّار بن أحمد الأسد أبادي. تحقيق: فيصل بدير عون. الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٨م.

۞ الأشعري، أبو الحسن. **رسالة إلى أهل الثغر**. تحقيق: عبد الله شاكر محمد الجنيدي. المدينة المنوّرة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

۞ الأصفهاني، الحسين بن محمّد. **الاعتقادات**. تحقيق: شمران العجلي. بيروت: مؤسسة الأشرف. ١٩٨٨م.

مقدّمة جامع التفاسير مع تفسير الفاتحة ومطالع البقرة. تحقيق: أحمد حسن فرحات. الكويت: دار الدعوة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

۞ البصري، أبو الحسين. **المعتمد في أصول الفقه**. تحقيق: محمد حميد الله وآخران. دمشق: المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥. المجلّد الثاني.

۞ البغوي، الحسين بن مسعود. **تفسير البغوي: معالم التنزيل**. تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخران. الرياض: دار طيبة، ١٤١١هـ.

۞ البيهقي، أبو بكر. **الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد**. تحقيق: أحمد بن إبراهيم أبو العينين. الرياض: دار الفضيلة، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

- الترمذي، محمد بن عمر. **العالم والمتعلّم**. مخطوط بلدية الإسكندرية، رقم ١٢١٨.

- التفتازاني، سعد الدين. **شرح العقائد النسَفيّة**، تحقيق: رشيد أحمد السيلودوي وثناء الله البالن بوري. غجرات: إدارة الصديق دابيل، ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.

- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. **درء تعارض العقل والنقل**. تحقيق: محمد رشاد سالم. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية. جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وساعده ابنه محمد. المدينة المنوّرة: مجمّع الملك فهد، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

- الجبلي، ابن مسرّة وآخرون. **نصوص من التراث الصوفي الغرب إسلامي**. تحقيق: محمد العدلوني الإدريسي. البيضاء: دار الثقافة، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

- الجويني، أبو المعالي. **كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلّة في أصول الاعتقاد**. تحقيق: محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٦٩هـ-١٩٥٠م.

الشامل في أصول الدين. تحقيق: علي سامي النشّار وآخران. الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

- الحَرالي المراكشي، أبو الحسن. **تراث أبي الحسن الحَرالي المراكشي في التفسير.** تحقيق: محمادي بن عبد السلام الخياطي. الدار البيضاء: مطابع النجاح الجديدة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- الحَميدي، محمد بن فتوح. **جذوة المقتبِس في تاريخ علماء الأندلس.** تحقيق: بشّار عوّاد معروف ومحمد بشّار عوّاد. تونس: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ابن الحنبلي، ناصح الدين. **استخراج الجدَل من القرآن الكريم.** تحقيق: زاهر بن عوّاض الألمعي. الرياض: مطابع الفرزدق التجارية، ١٤٠١هـ.
- الخطّابي، أبو سليمان. **الغنية عن الكلام وأهله.** د.ت. القاهرة: دار المنهاج، ٢٠٠٤م.
- الخونجي، عبد الرحمن بن عبد الله. **شرح كتاب معالم أصول الدين للإمام فخر الدين الرازي.** تحقيق: يحيى زكريا. بيروت: دار الرياحين، ١٤٤١هـ-٢٠١٩م.
- الرازي، محمد بن عمر. **تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب.** د.ت. بيروت: دار الفكر، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

الأربعون في أصول الدين. تحقيق: أحمد حجازي السقّا. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- سراج الدين، عبد الله. **هَدي القرآن الكريم إلى الحجّة والبرهان**. حلب: مكتبة دار الفلاح، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- السنوسي، محمد بن يوسف. **شرح العقيدة الكبرى**. تحقيق: أنس محمد الشرفاوي. دمشق: دار التقوى، ١٤٤١هـ-٢٠١٩م.
- السيوطي، جلال الدين. **صون المنطق والكلام عن فنّ المنطق والكلام**. تحقيق: علي سامي النشّار. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٤٧م.
- الشافعي، حسن محمود. **المدخل إلى دراسة علم الكلام**. كراتشي: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- الطبري، محمد بن جرير. **تفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن**. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- الطوفي، نجم الدين. **الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية**. تحقيق: حسن بن عبّاس بن قطب. القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- ابن العربي، أبو بكر. **قانون التأويل**. تحقيق: محمد السليماني. جدّة: دار القبلة، دمشق: مؤسسة علوم القرآن، ١٤٠٦هـ١٩٨٦م.
- الغزالي، أبو حامد. **إلجام العوام عن علم الكلام**. تحقيق: اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج للدراسات والتحقيق العلمي. بيروت: دار المنهاج، ٢٠١٧م.

إحياء علوم الدين. تحقيق: اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج للتحقيق العلمي. بيروت: دار المنهاج، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

جواهر القرآن ودرره. تحقيق: محمد رشيد رضا القبّاني. بيروت: دار إحياء العلوم، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

- الفراهي، عبد الحميد. **جمهرة البلاغة**. تحقيق: أحمد حسن فرحات ومحمد إقبال أحمد فرحات. دبي: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ١٤٣٩هـ-٢٠١٧م.

حجج القرآن: الحكمة البازغة والحجّة البالغة. أعظم كره: الدائرة الحميدية، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

- فرغل، يحيى هاشم. **الأسس المنهجية لبناء العقيدة الإسلامية**. القاهرة: دار الفكر العربي. د.ت.

- الفهري، عبد الله بن محمد. **شرح معالم أصول الدين للإمام فخر الدين الرازي**. تحقيق: نزار حمادي. عمّان: دار الفتح، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

- قطب، سيّد. **مقوّمات التصوّر الإسلامي**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٧م.

خصائص التصوّر الإسلامي ومقوماته. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٢م.

- قطب، محمد. **دراسات قرآنية**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٣م.

ركائز الإيمان. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١م.

❁ قوشتي، أحمد. **الدليل النقلي في الفكر الكلامي بين الحجّية والتوظيف**. القصيم: الجمعية العلمية السعودية للدراسات الفكرية المعاصرة، ١٤٣٥هـ.

❁ ابن القيّم، شمس الدين. **إرشاد القرآن والسنّة إلى طريق المناظرة وتصحيحها وبيان العِلل المؤثّرة**. تحقيق: أيمن عبد الرزّاق الشوّا. دمشق: دار الفكر، ١٩٩٦م.

الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطّلة. تحقيق: علي بن محمّد الدخيل الله. الرياض: دار العاصمة، ١٤٠٨م.

مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة. تحقيق: عبد الرحمن بن حسن بن قائد. الرياض: دار عطاءات العلم، بيروت: دار ابن حزم، ١٤٤٠هـ-٢٠١٩م.

❁ ابن كثير، إسماعيل بن عمر. **تفسير القرآن العظيم**. تحقيق: سامي بن محمد السلامة. الرياض: دار طيبة، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

❁ الكَرَجي القصّاب، محمد بن عليّ. **نُكَت القرآن الدالّة على البيان في أنواع العلوم والأحكام**. تحقيق: علي بن غازي التويجري. الدمّام: دار ابن القيّم، القاهرة: دار ابن عفّان، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

❁ كويبرس، ميشيل. **في نَظم القرآن**. ترجمة: عدنان المقراني وطارق منزو. بيروت: دار المشرق، ٢٠١٨م.

❁ المبارك، محمد. **العقيدة في القرآن الكريم**. دمشق: دار الفكر، ١٩٦٨م.

- محمد جابر، شريف. **العقائدية القاصرة: من هامش الجدل العقائدية إلى متن الاتفاق الإيماني**. إسطنبول: دار التمكين للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٤٤هـ-٢٠٢٣م.

منطق القرآن: إصلاح العقل على طريق الحقّ والصدق والعدل. القاهرة: أركان للدراسات والأبحاث والنشر، ١٤٤٤هـ-٢٠٢٣م.

- النجّار، محمد علي. **اتجاهات تجديد الفكر العقدي عند أهل السنّة في العصر الحديث: الأستاذ محمد المبارك نموذجًا**. إسطنبول: مركز الثقافة العربية، ١٤٤٥هـ-٢٠٢٤م.

- النَّسَفي، عمر بن محمد. **التيسير في التفسير**. تحقيق: ماهر أديب حبّوش وفادي المغربي. إسطنبول: دار اللباب، ١٤٤٠هـ-٢٠١٩م، المجلّدات: ٣، ٥، ١١.

- ابن الوزير، محمد بن إبراهيم. **العواصم والقواصم في الذبّ عن سنّة أبي القاسم**. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

البرهان القاطع في إثبات الصانع وجميع ما جاءت به الشرائع. تحقيق: مصطفى عبد الكريم الخطيب. دمشق: دار المأمون للتراث، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان. ضبط وعناية: عبد الوارث محمد علي. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

إيثار الحقّ على الخَلْق. تحقيق: عبد الله بن محمد بن عبد الحميد اليمني. الرياض: دار الصميعي، ١٤٣٦هـ.

المراجع الأجنبية:

Ayman Shihadeh, The Teleological Ethics of Fakhr al-Dīn al-Rāzī. Leiden: Brill, 2006.

المواقع الإلكترونية:

موقع «الباحث القرآني»: https://tafsir.app

فِهرِس

لماذا هجرنا القرآن في بناء أصول الإيمان؟

يعالج هذا الكتاب إشكالية خطيرة في خطابنا العقائدي وهي الإعراض عن الانطلاق من القرآن في بناء أصول الإيمان، فيكشف عن الاعوجاج الذي حدث حين هجرْنا كتاب الله في هذا الباب، ويقوّم ذلك الاعوجاج بالنقد والنقاش والأدلّة، ويقدّم الدلائل القرآنية الكثيفة التي تُبرهن بما يقطع كلّ شكّ على مركزية القرآن في بناء أصول الإيمان، مفنّدًا بذلك المقولة التي تزعم أنّه لا يمكننا مخاطبة غير المؤمنين بالقرآن لأنّهم لا يؤمنون بصدقه، أو التي تزعم بأنّنا يجب أن نبدأ بإثبات وجود الله وصفاته الثبوتية وصحّة النبوة بالعقل المستقلّ قبل الاستناد إلى القرآن كي لا نقع في الاستدلال الدائري. كما يعرض الجهود التاريخية المباركة التي انطلقتْ من القرآن وأسّستْ هذا الباب عليه في القديم والحديث، فأضاءت لنا طريق العودة إليه لبناء أصول الإيمان.

شريف محمد جابر

ولد في عكا شمال فلسطين، حصل على إجازة في الأدب واللغة العربية إلى جانب إجازة في التعليم والتدريس والإرشاد من جامعة حيفا، ثم حصل على الماجستير في الأدب العربي من الجامعة نفسها، وكانت أطروحته بعنوان "تفسير القرآن عند الحكيم الترمذي" (2021).

له من الكتب: "الهوية والشرعية" (2011)، و"الخطاب المريض" (2015)، و"مفاتيح لفهم السنّة" (2018/2020)، و"الذرّة التائهة" (2021)، و"رسائل إلى سلمى" (2021)، و"العقائدية القاصرة" (2023)، و"منطق القرآن" (2023)، "ولماذا هجرنا القرآن في بناء أصول الإيمان؟" (2024). إلى جانب عدد كبير من الدراسات والمقالات المنشورة في مختلف المواقع على الشبكة.

مكتبة الأسرة العربية
خيارك الأفضل للمعرفة الآمنة
www.ArabFamilyBs.com
info@ArabFamilyBs.com
+90 212 631 81 09
+90 555 028 11 55

KORSANI DEĞIL BENI OKU

9786256257740

غراس للإنتاج الفكري
GHIRASCENTER

تصميم الغلاف
أخطبوط ميديا